

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'enseignement Supérieur et de la Recherche scientifique



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
معهد تسيير التقنيات الحضرية
قسم : تسيير المدينة
شعبة : تسيير التقنيات الحضرية
تخصص : تسيير المدينة

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة ماستر

العنوان

المخططات العمرانية ودورها في تحقيق الأهداف الإيكولوجية داخل المجال العمراني
دراسة حالة مخطط شغل الأراضي 16 بمدينة البويرة

إشراف الاستاذ :

د-فلوسية لحسن

إعداد الطالبة:

صايت سلية

السنة الجامعية: 2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ
سَاءَ مَا يَحْكُمُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

بِسْمِ اللَّهِ

الإهداء

لن يكون إهدائي إلا عرفانا بالجميل لمن كان لهم الفضل في ما وصلت إليه إلى روضة العز وغصن المحبة إلى من كانوا لنا مصباح النور و مثال الكرامة، الحمد لله الذي أمدني بالقوة والصبر لإنجاز هذا العمل المتواضع حمدا كثيرا مبارك فيه .إلى من حبهما سرى في دمي و رضاهما كل همي ، إلى من عاشا معي حلمي و زادا من عزيمتي و مددا أملِي .إليك يا من وهبتني الحياة و كنت شمعة تنير طريقي ، إليك يا من غمرتني بالحب و العطف و الحنان ، إليك يا قرّة عيني أُمي العزيزة إليك يا من كنت مصدر العطاء بلا حدود ، إلى من وشحني بأسمى و أرق و أنبل سلوك و أعظم توصية أن أسير بخطى إيمانية أبي العزيز إليك يا من كنت سندي و عونِي في حياتي الدراسية بمختلف مراحلها . إلى الأخ الذي كان ولا يزال نبراسا يضيئ دربي أخي العزيز -عماد- . إلى من قاسموني حياتي و كان وجودهم امتدادا لسعادتي أخواتي جميعا حمزة ،رحمة ،ديهية ،كسيلة- الذين كانوا معي في كل وقت ،وإلى من سكنوا قلبي ، لم يبخلوا عليا بدعواتهما و نصائحهما جدي و جدتاي وإلى عمتي وأعمامي إلى أخوالي و خالاتي وإلى جميع من يحمل لقب صايت وإيكان

إلى أغلى هدية و رفقة دربي الدراسي الجامعي(نعيمة -داودية-صراح - جوهرة -نصيرة-حسيبة-مريم- نزيهة -حفيظة-هدى).

إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد وإلى من نسيهم قلبي ولم ينساهم قلبي أهدي لهم ثمرة جهدي.

سليبا

تَشْكُرُ و عِرْفَان

قال تعالى: "و لئن شكرتم لأزيدنكم"

قال رسول الله: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

فالحمد لله الذي بعونه تتم الصالحات و الصلاة و السلام على رسوله الكريم سيدنا محمد و أفضل التسليم

نتقدم بالشكر الجزيل و كل عبارات العرفان و التقدير لكل من يسر سير عملنا

و نختص بالذكر أستاذنا الفاضل الدكتور فلوسية لحسن بقبوله تأطيرنا

و اشرفه علينا طيلة انجاز هذا البحث بنصائحه , وإرشاداته القيمة كما تفضل علينا بوقته , وذلك رغم

انشغالاته وارتباطاته , ونتمنى أن يجعل الله هذا العمل في ميزان حسناته , وان يجعله الله ذخرا للمعهد

وطلبة العلم .

كما نتقدم بالشكر الى أساتذة معهد تسيير التقنيات الحضرية الكرام الذين اشرفوا علينا طيلة هذه المسيرة

التعليمية وسهروا لإيصال الرسالة العلمية للطلبة.

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذا البحث سواء طلبة

وعمال ورؤساء المديریات ومكاتب الدراسات كما لا ننسى كل طلبة G - T - U دفعة 2015.

خطة البحث:

المقدمة.

❖ الفصل التمهيدي: مدخل عام

- I. الإشكالية.
- II. الفرضيات.
- III. الاهداف.
- IV. اسباب اختيار الموضوع.
- V. منهجية البحث .
- VI. تقنيات البحث المستعملة
- VII. تحليل الدراسات سابقة لهذا الموضوع.

❖ الفصل الأول: السند النظري: تحديد بعض المفاهيم والمصطلحات

تمهيد

1. مفاهيم عمرانية:

- 1-1 المدينة
- 2-1 العمران
- 3-1 التخطيط العمراني
- 4-1 أدوات التخطيط العمراني
- 5-1 التهيئة العمرانية
- 6-1 أدوات التهيئة والتعمير
- 7-1 مفهوم العمران العملي
- 8-1 تعريف التدخل العمراني
- 9-1 المشروع العمراني
- 10-1 مفهوم التقنين العمراني

2. المفاهيم البيئية:

1-2 البيئة.

2-2 عناصر البيئة

3-2 النظام البيئي

4-2 التصميم البيئي

5-2 التخطيط البيئي

6-2 تعريف الإيكولوجيا

7-2 النظام الإيكولوجي

8-2 النظام البيئي الحضري L'ECOSYSTEME URBAIN

9-2 التلوث

10-2 المشاكل البيئية في الوسط الحضري

➤ خلاصة الفصل.

❖ الفصل الثاني: السياسة العمرانية والبيئة في الجزائر

1- السياسة العمرانية في الجزائر

1-1 مراحل السياسة العمرانية

1-1-1 المرحلة الأولى مرحلة ما قبل الاستقلال (قبل 1962 م)

2-1-1 المرحلة الثانية 1962 م الى 1989 م

3-1-1 المرحلة ما بعد 1990 م

2-1 أدوات التهيئة و التعمير حسب القانون 90_29

1-2-1 الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية

2-2-1 الخطة الجهوي للتهيئة العمرانية

3-2-1 مخطط التهيئة الولائية

4-2-1 المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير

1-4-2-1 تعريفه

2-4-2-1 الاصول التاريخية للمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير

3-4-2-1 أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU

4-4-2-1 الاطار القانوني للمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير

5-4-2-1 إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير

6-4-2-1 محتوياته

7-4-2-1 الوثائق التي يعتمد عليها المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير

8-4-2-1 مراحل المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير

9-4-2-1 توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU

5-2-1- مخطط شغل الأراضي POS

1-5-2-1 تعريف

2-5-2-1 أهداف مخطط شغل الأراضي POS

1-2-5-3 محتويات مخطط شغل الأراضي

1-2-5-4 مراحل إنجاز مخطط شغل الأرض وكيفية المصادقة عليه

1-2-5-5 إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي و مراجعته

1-2-5 التكمال بين أدوات التهيئة والتعمير

2- السياسة البيئية في الجزائر

1-2 اهم المؤتمرات الدولية في مجال حماية البيئة

2-2 البيئة في الجزائر

1-2-2 القانون 03-83 الصادر في 05 فيفري 1983

2-2-2- القانون 10-03 الصادر في 19 جولية 2003

3-2 قانون حماية البيئة

1-3-2 تعريف قانون حماية البيئة

2-3-2- مصادر قانون حماية البيئة

2-3-3- خصائص قانون حماية البيئة

3- القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير و علاقته بحماية البيئة

➤ الخلاصة

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية

1- الدراسة التحليلية للمدينة:

1-1 تقديم الولاية

2-1 تقديم مدينة البويرة

3-1 نبذة تاريخية عن مدينة البويرة

1-3-1 أصل كلمة البويرة

1-2-3-2 المراحل التاريخية لتطور مدينة البويرة

4-1 الدراسة الطبيعية

1-4-1 التضاريس

2-4-1 الانحدارات

3-4-1 المناخ

4-4-1 الرطوبة

5-4-1 التساقط

6-4-1 الرياح

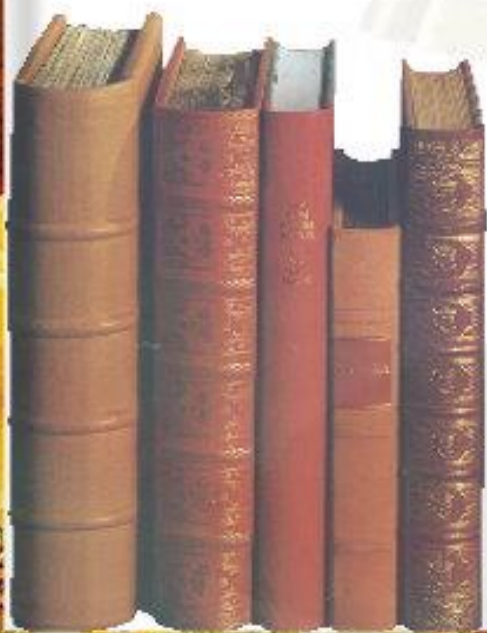
- 5-1 الدراسة السوسيو اقتصادية
- 1-5-1 تطور السكان
- 2-5-1 التوقعات المستقبلية لعدد سكان مدينة البويرة
- 3-5-1 الدراسة السكنية
- 6-1 التجهيزات
- 7-1 الدراسة الاقتصادية
- 8-1 الشبكات المختلفة
- 9-1 العوائق

2-الدراسة التحليلية لمخطط شغل الأراضي u16

- 1-2 سبب اختيار أرضية المشروع
- 2-2 تقديم الحي
- 3-2 الإطار المبني وغير المبني
- 1-3-2 دراسة الاطار المبني
- 2-1-3-2 طبيعة النسيج العمراني
- 2-1-3-2 الكثافة السكنية
- 3-1-3-2 السكنات
- 2-1-3-2 التجهيزات
- 2-3-2 الاطار غير المبني
- 1-2-3-2 الطرقات
- 2-2-3-2 مواقف السيارات
- 3-2-3-2 المساحات الخضراء
- 4-2-3-2 ساحات اللعب
- 5-2-3-2 ممرات الراجلين او الارصفة
- 6-2-3-2 أماكن رمي النفايات
- 7-2-3-2 المساحات و المساحات الحرة
- 8-2-3-2 الشبكات المختلفة
- 4-2 الدراسة البيئية:
- 1-4-2 بعض نماذج لتفاهم الاوضاع البيئية داخل الحي
- 2-4-2 دراسة التشميس والرياح داخل المخطط
- 3- نتائج التحليل
- 4- تحليل الفرضيات
- خلاصة الفصل

توصيات وخلاصة عامة

فهرس المحتويات



الفه — رس

العنوان — الصفحة

مقدمة أ

الفصل التمهيدي

2	الإشكالية	.I
3	الفرضيات	.II
3	الأهداف	.III
3	اسباب اختيار الموضوع	.IV
4	منهجية البحث	.V
4	تقنيات البحث المستعملة	.VI
5	تحليل الدراسات السابقة	.VII

الفصل الاول: السند النظري

تمهيد 10

10	مفاهيم عمرانية	-1
10	المدينة	-1-1
10	العمران	-2-1
11	التخطيط العمران	-3-1
11	أدوات التخطيط العمراني	-4-1
12	التهيئة العمرانية	-5-1
12	أدوات التهيئة والتعمير	-6-1
13	مفهوم العمران العملي	-7-1
13	تعريف التدخل العمراني	-8-1

13.....	المشروع العمراني.....	9-1
14.....	مفهوم التقنين العمراني.....	10-1
14.....	المفاهيم البيئية.....	2-
14.....	1-2 البيئة.....	2-
14.....	2-2 عناصر البيئة.....	2-
15.....	3-2 النظام البيئي.....	2-
16.....	4-2 التصميم البيئي.....	2-
16.....	5-2 التخطيط البيئي.....	2-
16.....	6-2 تعريف الإيكولوجيا.....	2-
17.....	7-2 النظام الإيكولوجي.....	2-
17.....	8-2 النظام البيئي الحضري.....	2-
18.....	9-2 التلوث.....	2-
19.....	10-2 المشاكل البيئية في الوسط الحضري.....	2-
21.....	خلاصة الفصل.....	

الفصل الثاني: السياسة العمرانية والبيئية في الجزائر

23.....	تمهيد.....	
23.....	1-السياسة العمرانية.....	
23.....	1-1 مراحل السياسة العمرانية.....	
23.....	1-1-1 المرحلة الأولى مرحلة ما قبل الاستقلال (قبل 1962م).....	
24.....	1-1-1 المرحلة الثانية 1962 م الى 1989.....	
26.....	1-1-1 المرحلة ما بعد 1990.....	
27.....	1-1 أدوات التهيئة و التعمير حسب القانون 90_29.....	
27.....	1-2-1 الخطة الوطنية للتهيئة العمراني.....	
27.....	1-1-1 الخطة الجهوي للتهيئة العمرانية.....	

28	مخطط التهيئة الولائية.....	3-2-1
28	المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.....	1-1-1
28	تعريفه.....	1-4-2-1
29	الاصول التاريخية للمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.....	1-4-2-1
29	أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU.....	2-4-2-1
30	الاطار القانوني للمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.....	3-4-2-1
30	إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.....	4-4-2-1
34	محتوياته.....	5-4-2-1
35	الوثائق التي يعتمد عليها المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.....	6-4-2-1
35	مراحل المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.....	7-4-2-1
36	توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU.....	8-4-2-1
36	مخطط شغل الأراضي POS.....	-5-2-1
36	تعريف.....	1-5-2-1
37	أهداف مخطط شغل الأراضي POS.....	2-5-2-1
38	محتويات مخطط شغل الأراضي.....	3-5-2-1
39	مراحل إنجاز مخطط شغل الأرض وكيفية المصادقة عليه.....	4-5-2-1
40	إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي و مراجعته.....	5-5-2-1
42	التكامل بين أدوات التهيئة و التعمير.....	5-2-1
43	السياسة البيئية في الجزائر.....	-3
44	اهم المؤتمرات الدولية في مجال حماية البيئة.....	1-2
45	البيئة في الجزائر.....	2-2
45	القانون 03-83 الصادر في 05 فيفري 1983.....	1-2-2
46	القانون 10-03 الصادر في 19 جولية 2003.....	2-2-2
47	قانون حماية البيئة.....	3-2
47	تعريف قانون حماية البيئة.....	1-3-2
48	مصادر قانون حماية البيئة.....	2-3-2
49	خصائص قانون حماية البيئة.....	3-3-2

3-	القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير و علاقته بحماية البيئة.....	50
	خلاصة الفصل.....	51

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية

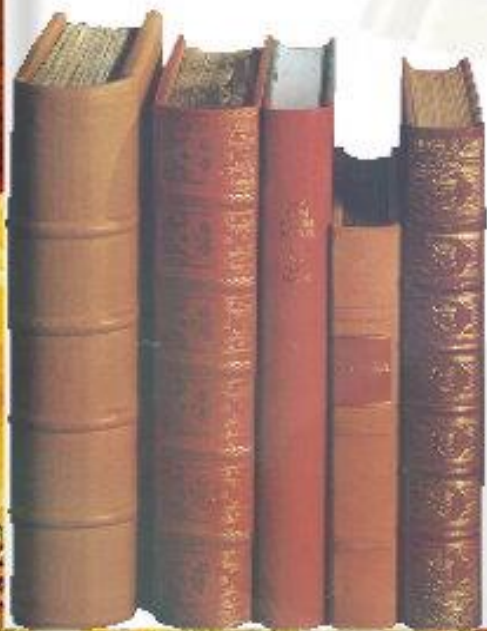
1-	مدينة البويرة.....	53
1-1-	تقديم الولاية.....	53
2-1-	تقديم مدينة البويرة.....	54
3-1	نبذة تاريخية للمدينة.....	55
1-3-1	أصل كلمة البويرة.....	55
2-3-1	المراحل التاريخية لتطور مدينة البويرة.....	56
4-1	الدراسة الطبيعية.....	60
5-1	الدراسة السوسيو اقتصادية.....	65
6-1	التجهيزات.....	68
7-1	الدراسة الاقتصادية.....	70
8-1	الشبكات المختلفة.....	71
9-1	العوائق.....	73
2-	مخطط شغل الأرض u16.....	75
1-2	سبب اختيار أرضية المشروع.....	75
2-2	تقديم الحي.....	75
1-2-2	موقع الحي.....	76
2-2-2	طوبوغرافية المنطقة.....	78
3-2-2	المنافذ.....	78
4-2-2	الطبيعة القانونية العقارية.....	78
3-2	الإطار المبني وغير المبني.....	79
1-3-2	دراسة الاطار المبني.....	81
2-3-2	الاطار غير المبني.....	94
4-2	الدراسة البيئية.....	104

106.....	3- نتائج التحليل.....
108.....	4- تحليل الفرضيات.....
112.....	خلاصة الفصل.....

التوصيات والخلاصة العامة

114	توصيات
116	خلاصة عامة

المقدمة



المقدمة:

إن العلاقة بين الإنسان والبيئة هي علاقة أزلية وفطرية طالما أن البيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ومنه يحصل على مقومات حياته إذ أنه اتجه لتلبية هذه الاحتياجات من الموارد البيئية (ماء تربة، هواء) وأنظمتها وقد تنامت وتساعدت هذه العلاقة في تلبية احتياجاته خلال العصور البشرية المختلفة وهي العلاقة الفطرية التي كان فيها الإنسان يراجعها بشكل عفوي وفطري، إلا أن ثمة تعامل عشوائي وأضرار أخرى قد تعرضت لها البيئة في عصور لاحقة «... وهو عصر الثورة الصناعية التي بدأت مع اختراع جيمس واط للآلة البخارية في عام 1763م حيث ظهرت العديد من الكوارث البيئية، وكانت أول كارثة تم تسجيلها في عام 1948م في ولاية دونوار الأمريكية المقام فيها عدد من المصانع، حيث أدت إلى وفاة عشرين شخصا ومرض 5900 إضافة إلى ذلك حدوث كوارث بيئية أخرى في لندن وغيرها من البلدان الصناعية الأخرى ، لكن أشهرها الكارثة التي تعرضت لها لندن عام 1952م جراء تلوث الجو بالضباب الدخاني ، مما أدى إلى وفاة أربعة آلاف شخص بسبب تركيز ثاني أكسيد الكبريت في الجو...» (الملتقى الدولي الثاني لتسيير المدينة.2006. ص: 234)

« لقد أدت مثل هذه الكوارث إلى نهوض وعي بالبيئة ومشكلاتها في جميع أنحاء العالم مما دفع الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر في عام 1972م في مدينة ستوكهولم كانت من نتائجه الإعلان عن إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وظهرت كذلك توجهات جديدة في تصميم المدن من بينها المدن الحدائقية التي برزت من طرف المنظر الإنجليزي هوارد في أواخر القرن التاسع عشر عند ظهور كتابه الشهير "مدينة الغد الحدائقية عام 1898.»

(خلف الله بوجمعة.2005. ص: 83)

و الجزائر كغيرها من الدول النامية او دول العالم الثالث التي شاهدت ظاهرة التلوث البيئي مما ادى بهم الى البحث عن حلول لمعالجة هاته الظاهرة ،خاصة و ان هذه الدول هي الاكثر تضررا بسببها و هذا ما دفع بالدولة الجزائرية و بالخصوص السلطات التشريعية الى إصدار العديد من القوانين خاصة المتعلقة بضرورة حماية البيئة كقانون 03-83 و القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة ، وغيرها من القوانين التي تصب في حماية البيئة.

ومنه عند إعدادنا المخططات العمرانية من اجل انشاء تجمعات و احياء سكنية جديدة لا بد لنا الأخذ بعين الاعتبار موقع المدينة بالإضافة الى المكونات البيئية التي تمتاز بها لما له أثر كبير في الحفاظ على الجانب البيئي.

فالجزائر منذ الاستقلال بالإضافة الى القوانين البيئية اصدرت العديد من النصوص القانونية العمرانية و المتمثلة في ادوات التهيئة والتعمير والتي تسعى من خلالها على المحافظة على البيئة خاصة مع زيادة عدد السكان واحتياجاتهم، ولكن الذي لا يجب أن يغفل أمره أن تكون الدراسة الفنية والتقنية

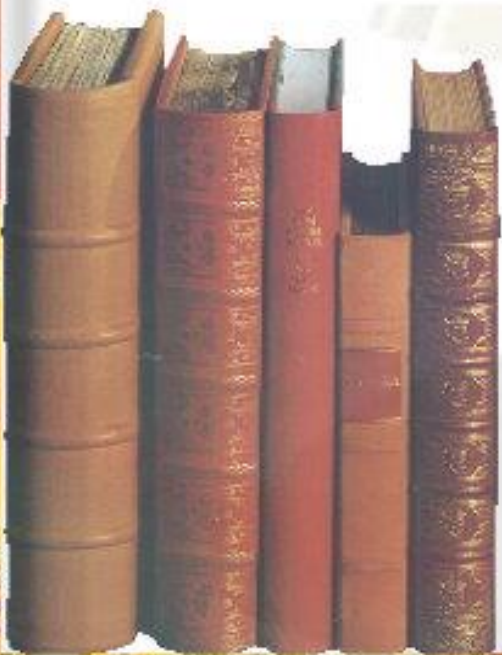
التي ينبغي أن تعتمد على المدن في هذه الحركة التوسعية مع الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي من جهة و الجمع بين الجانب الفني والجمالي أثناء التصميم دون إهمال تحقيق الراحة البيكولوجيا للسكان. وبالرغم من أن التهيئة العمرانية تهدف إلى تنظيم المجال العمراني بطريقة عقلانية ومحكمة تتماشى و التطورات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية إلا أن الدراسات الخاصة بها بالرغم من أنها طبقت إلا أنها بقيت بعيدة كل البعد عن التطبيق الأمثل للتهيئة العمرانية وذلك لعجزها عن دمج بين توفير المسكن في ظل الطلب المتزايد عليه و الجانب البيئي أثناء تصميم المخططات العمرانية. ومن أجل فهم جيد لهذا الموضوع اخترنا كموضوع لدراستنا ، المخططات العمرانية و دورها في تحقيق الأهداف الإيكولوجية داخل المجال العمراني ، وذلك من خلال دراسة الجانب البيئي وأهم العوامل المؤثرة عليه و مدى تأثيره على مستوى المدينة وكذلك على مستوى مخططات شغل الأراضي بصفة خاصة.

وكظاهرة عمرانية اخترنا مدينة البويرة كمثال لدراسة المخططات العمرانية و دورها في تحقيق الأهداف الإيكولوجية داخل المجال العمراني، بحيث تحتوي هذه المذكرة على عدة فصول قمنا بتقسيمها على النحو التالي:

- I. الجانب النظري: حيث يحتوي على ثلاثة فصول قمنا بتقسيمهم كما يلي:
 - الفصل التمهيدي: و الذي يعتبر كمدخل للدراسة بحيث جاء فيه الاشكالية متبوعة بفرضيات الدراسة وكذا الأهداف ، و اسباب اختيار الموضوع و منهجية الدراسة.
 - الفصل الأول: الذي احتوى مجموعة المفاهيم حول العمران و البيئة والتي تخدم موضوع دراستنا بشكل مباشر.
 - الفصل الثاني: في هذا الفصل حاولنا من خلاله الى التطرق الى مراحل السياسة العمرانية والسياسة البيئية في الجزائر ،وكما تطرقنا الى ادوات التهيئة والتعمير و القوانين البيئية في الجزائر.
- II. الجانب التطبيقي: حيث احتوى على فصل حيث جاء فيه الدراسة التحليلية لمدينة البويرة و الدراسة التحليلية لمخطط شغل الارض .
- III. توصيات وخلاصة عامة.

الفصل التمهيدي

- I. الإشكالية
- II. أسباب اختيار الموضوع
- III. أهداف الدراسة
- IV. الفرضيات
- V. أسباب اختيار المنطقة
- VI. منهجية البحث
- VII. الدراسات السابقة



1. الإشكالية:

تقوم المجتمعات بصنع العديد من التغييرات الأيكولوجية والتي كثير منها نتج من بعض أنواع استعمال الاراضي و الدراسة الجيدة للمخططات اثناء تصميمها ,وينظر الى هذه المخططات أنها تساهم في التنمية العمرانية والتنمية الأيكولوجية وكذا خلق بعض التوازن بينهما وتأخذ الدراسة الأيكولوجية والعمرانية أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة نظرا لعدم قدرة العديد من دول العالم خاصة دول العالم النامية في خلق نوع من التوافق بين التخطيط العمراني وتحقيق الاهداف البيئية أو الأيكولوجية .

بحيث أن مشكل عدم مراعاة الاهداف الأيكولوجية أثناء وضع المخططات العمرانية تعتبر جوهر الانشغالات في العمليات العمرانية في كل الدول وهذا يعود الى اهمال المخططين العمرانيين للأبعاد الأيكولوجية داخل التجمعات العمرانية أثناء التخطيط والتصميم الحضري. ومن اجل تحسين الوضع البيئي داخل هذه التجمعات لا بد بالأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين العمران والبيئة الأيكولوجية أثناء عمليات تصميم المخططات العمرانية و خاصة مخططات شغل الاراضي داخل المدينة ،وذلك للإيجاد الحلول المناسبة ودمجها لتحقيق كل الاهداف المرجوة وكذا اعطاء اطار متكامل بين التخطيط العمراني والتخطيط الأيكولوجي.

ويعتبر وضع المخططات العمرانية في الجزائر من بين المخططات التي تحتاج إلى إعادة النظر فيها بسبب اهمال البعد البيئي وذلك يظهر جليا في الوضع الذي ألت إليها أغلب المدن و من اجل كل هذا اصدر المشرع الجزائري مجموعة من النصوص القانونية تهدف الى ضبط و مراقبة النشاط العمراني من اجل الحفاظ على البيئة، و من اهمها القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة ثم القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة و التعمير والذي يحوي مواد تقتضي المحافظة على البيئة ولكن بالرغم من كل هذا لا تزال الاوضاع البيئية في تدهور مستمر .

فمدينة البويرة كغيرها من المدن الجزائرية التي تعاني من عدم مراعاة الاهداف الإيكولوجية اثناء عملية تصميم المخططات العمرانية ،وهذا يعود الى اهمال البعد البيئي ما أدى الى ظهور عدة مشاكل بيئية داخل المدينة من نقص في المساحات الخضراء وانتشار التلوث بمختلف انواعه(سمعي، بصري....الخ).

و في سياق هذا البحث سنتناول المخططات العمرانية داخل المدينة ومعرفة مدى تحقيقها للأهداف الإيكولوجية ومحاولة منا ايجاد مختلف المشاكل البيئية ، وبالتالي فهم ومعرفة الاسباب التي ادت الى

ظهورها لتساعدنا في ايجاد الحلول المناسبة لها ، و التي بدورها تسهل لنا تحسين الوضع البيئي داخل المجال العمراني.

ومن خلال ما تم ذكره نطرح التساؤل التالي:

_ ماهي السبل الكفيلة و الاليات التي تحقق الاهداف الايكولوجية أثناء عمليات التخطيط و التصميم العمراني؟

II. الفرضيات:

_ عدم مراعاة و تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بالبعد الايكولوجي الذي تضمنتها أدوات التهيئة و التعمير و عدم ملائمة المعايير المستعملة للتخطيط انعكس سلبا على الوضع البيئي في المدينة.

_ غياب الوعي البيئي لدى السكان و المسيرين و مختلف المتدخلين العمرانيين و غياب الترابط بين التخطيط العمراني و البعد الايكولوجي و الذي أدى الى تدهور الناحية البيئية للمجال العمراني و اهمال البعد الايكولوجي.

III. الأهداف:

-اعتماد تخطيط بيئي يراعي التركيز على أهمية المحافظة على البيئة و تطبيق مختلف النصوص القانونية البيئية التي تتضمن قيمة المحافظة على الواقع البيئي و التقليل من حدة التلوث.

-تحقيق التكامل بين التخطيط العمراني و البعد الايكولوجي أثناء التخطيط و التصميم العمراني في ظل التغيرات البيئية الجديدة.

IV. أسباب اختيار الموضوع:

لقد قمنا باختيار هذا الموضوع لعدة أسباب من بينها أسباب تقنية و اسباب شخصية و بالتالي نلخصها فيما يلي:

1- الأسباب التقنية:

-أهمية الموضوع بالنسبة لنا كمسيرين مدينة و كذا لمختلف المصممين و المخططين.

-نقص الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع بالرغم من أهميته و الدور الذي يلعبه البعد الايكولوجي على مستوى المجال العمراني.

-حدة المشكل المعالج وصعوبته و كذا انعدام الشروط البيئية في المنطقة.

-نظرا لأهمية الموضوع وقلة الدراسات عليه.

-الموضوع من المواضيع التي تهدف الى معرفة العلاقة بين التخطيط العمراني والبيئة.

الاسباب الشخصية:

كوني من منطقة الدراسة وأنا على علم بانها تعاني من مشاكل بيئية نضرا لاهمال البعد الايكولوجي في المنطقة وما يترتب عنه في زيادة تدهور الوضع البيئي بالرغم من ان المنطقة تمتاز بجمالها الطبيعي وهذه المشاكل افقدتها هذه الخاصية المتميزة هذا ما دفعني الى اختيار هذا الموضوع.

.V منهجية البحث:

نظرا لأهمية منهجية البحث اثناء اعداد اي بحث علمي وذلك من اجل ضمان نجاح البحث يجب أن نقوم بإتباع المناهج التي تناسب بحثنا و تساعدنا في تحقيق الاهداف المسطرة حيث اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي اذ يسمح لنا بالوصف المنظم و الدقيق للظاهرة كما هي موجودة في الواقع مع جمع مختلف المعلومات المتعلقة بها والتي لها علاقة بالدراسة ونقوم بتحليلها و البحث عن الحلول المناسبة التي تتماشى و هدف الدراسة .

.VI تقنيات البحث المستعملة:

بناء على طبيعة النتائج المراد التوصل إليها و الأهداف المسطرة قمنا بتحديد التقنيات التي تساعدنا على الإلمام بالمعلومات والمعطيات اللازمة للتحليل وتتمثل فيما يلي :

✓ الملاحظة :

اعتمدنا بشكل كبير في هذا البحث على المعاينة الميدانية والملاحظة البسيطة ووصف واسع للمشروع على ارض الواقع .

✓ المقابلة :

وهي من التقنيات المستعملة في البحث عند جمعنا للمعلومات والبيانات التي لا يمكن الحصول عليها من الملاحظة، لأنها تتميز بدرجة عالية من الدقة والموضوعية، وقمنا باجرا المقابلة مع مختلف الهيئات والمصالح المشرفة علي تسيير المدينة.

✓ المخططات :

تساعدنا على تحديد وتحليل بعض المعطيات الخاصة بالموضوع ونقد الواقع.

✓ الوثائق :

كتب، مراسيم، مجلات، مذكرات.....

✓ الصور الفوتوغرافية :

وهو عنصر مكمل للملاحظة وتساعدنا على التحليل والتهيئة .

.VII تحليل الدراسات السابقة للموضوع:

سنحاول هنا الى التطرق الى بعض المذكرات التي تناولت هذا الموضوع ، مختلف البحوث السابقة في هذا المجال، ومحاولة منا تحديد العناصر المختلفة التي تطرقوا لها وكذا مختلف النتائج التي تم الوصول اليها. و سنقوم بتحليلها لتعرض الى كل المشاكل المختلفة ، والتي نراها سوف تقوم بإثراء موضوع دراستنا من كل الزوايا و النواحي ،خاصة الناحية العلمية منها ،والتي نحاول منها الانطلاق في بحثنا.

1- المخططات العمرانية و التصميم البيئي و اهتمام الباحثين بهذا المجال:

توجد العديد من المذكرات التي تناولت هذا الموضوع ولكن فضلنا التطرق الى مذكرة او مذكرتين منها، وقمنا بمقارنتها بموضوع دراستنا ،وبالتالي سنحاول ان نلخصها فيما يلي:

المذكرة الاولى:

أ- اسم الباحث:

من اعداد الاستاذ فاتح اوزينة تحت اشراف الدكتور خلف الله بوجمعة من اجل نيل شهادة الماجستير تخصص تسيير المدينة فرع التسيير الايكولوجي للمحيط الحضري، المذكرة مكتوبة باللغة العربية بحيث نوقشت في 11-04-2009 .

ب- وجاءت تحت عنوان:

التوافق بين العوامل البيئية و تصميم المخططات العمرانية.

ت- موضوع الدراسة:

وكان موضوع المذكرة حول البعد البيئي في مدينة المسيلة ،حيث تتلخص الإشكالية الى التطرق إلى أهم مسببات التدهور البيئي للمدينة كمحاولة منه لإبراز و إيجاد حلول لهذه المشاكل. بحيث بنظرة الباحث ان المدينة بعدد سكانها البالغ 147945 نسمة حسب تعداد 2005 2، تعتبر من بين المدن التي أهمل فيها مراعاة الجانب البيئي أثناء عملية التصميم و التي تعاني من مشاكل بيئية تتمثل في طرح الفضلات السامة الناجمة عن المخلفات الصناعية، و الرمي العشوائي للقمامات المنزلية و النفايات

الحضرية بسبب سلوكيات المواطنين التي تعبر عن غياب الوعي البيئي، إضافة إلى غياب المساحات الخضراء بجميع أنواعها و غياب التكامل بين المحيط الطبيعي و المحيط العمراني مما أثر سلباً على الوجه الجمالي للمدينة و على التجمعات السكانية، هذه الأسباب أدت إلى تدهور الأوضاع الصحية للسكان كانتشار الأمراض و الأوبئة مثل الكوليرا و التيفوئيد و الربو و الحساسية و عدم صلاحية الوسط لمستوى المعيشة الجيدة و ظهور المدينة بمظهر قاتم و غير لائق يبدو في الانتشار العشوائي للنفايات و بقاء الأماكن المخصصة للمساحات الخضراء دون تشجير أو تهيئة.

ث- منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي منهجاً عاماً للبحث ، حيث لاحظ أنه يتلاءم مع طبيعة عمله، إذ يركز أساساً على دراسة الموضوع و تحليله من الناحية الوظيفية الوصفية، دون الخوض في تشعبات أخرى كالتحليل النوعي و التحليل الكمي. و يتركز العمل على تحليل المعطيات النظرية، ثم تحليل موضع الدراسة العملية، و الخروج بملخص عامة تلخص العاملين معاً، و تعطي التصور النهائي الذي نريد الوصول إليه من خلال هذا العمل.

ج- هيكلية المذكرة:

تحتوي المذكرة على سبعة فصول بالإضافة الى المدخل العام بحيث جاءت بالنحو التالي:

- المدخل العام والذي يحتوي على المقدمة والاشكالية والفرضيات واهداف البحث ومنهجية البحث.
- الفصل الاول: تحديد المفاهيم والمصطلحات.
- الفصل الثاني: العوامل البيئية في النظام البيئي الحضري.
- الفصل الثالث: المخططات العمرانية كأداة للتصميم العمراني البيئي
- الفصل الرابع: التصميم البيئي و التنمية المستدامة.
- الفصل الخامس: تحليل الفرضيات.
- الفصل السادس: الدراسة التحليلية للمدينة.
- الفصل السابع: دراسة حالة مخطط شغل الأرض POS طريق حمام الضلعة بالمسيلة.
- الخلاصة العامة.

ح- نتائج الدراسة:

كنتائج للدراسة ارتقى الباحث ان يعطي العديد من التوصيات في المجال البيئي و نذكر من بين هذه التوصيات:

- نظرا للارتباط المتبادل بين المسكن و البيئة و لعدم وجود معايير و مقاييس تحافظ على المسكن يوصى بإجراء دراسة لوضع معايير و مواصفات للمسكن الملائم بيئيا و أخذ الملكية الدائمة بعين الاعتبار.
- دراسة العلاقة بين التخطيط العمراني و العناصر البيئية في المجتمعات الحضرية.
- تشجيع ابتكارات البحث العلمي التطبيقي الخاص بالعمران البيئي بالحوافز المادية و الأدبية المجزية.

المذكرة الثانية:أ- اسم الباحث:

المذكرة من اعداد بوداود حمزة واصحابه ،لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير المدينة لسنة 2008 - 2009 تحت اشراف الدكتور خلف الله بوجمعة.

ب- العنوان:

تفعيل البعد الصحي والبيئي في تصميم المشاريع العمرانية بمدينة المسيلة.

ب- موضوع الدراسة:

في هذه المذكرة تطرقوا الى عدد سكان مدينة المسيلة سنة 2008 ، حيث تتلخص الإشكالية البحث ان المدينة تعتبر من بين المدن التي تعاني من مشاكل عديدة مست جميع الجوانب نتيجة زيادة النفايات الصلبة المنزلية و الصناعية، واستعمال مواد بناء لا تراعي الجوانب المناخية للمنطقة، إضافة إلى غياب المساحات الخضراء وغياب التكامل بين المحيط الطبيعي والمحيط العمراني مما أثر سلبا على الوجه الجمالي للمدينة و على التجمعات السكانية، هذه الأسباب أدت إلى تدهور الأوضاع الصحية للسكان كانتشار الأمراض و الأوبئة .

وفي ختام الاشكالية تم طرح التساؤلات التالية: هل المشروع العمراني الحالي يأخذ بعين الاعتبار البعد الصحي والبيئي؟ وإذا كان الجواب ايجابيا هل هذا البعد مفعّل ميدانيا من طرف القائمين على القطاع؟

ت- منهجية الدراسة وهيكلتها:**- المنهجية المتبعة:**

المنهج الوصفي منهجاً عاماً لبحثنا، حيث لاحظنا أنه يتلاءم مع طبيعة عملنا، إذ يركز أساساً على دراسة الموضوع و تحليله من الناحية الوظيفية الوصفية، دون الخوض في تشعبات أخرى كالتحليل النوعي و التحليل الكمي.

-هيكلتها:

1- الفصل التمهيدي: مدخل عام للدراسة.

2- الفصل الاول: تحديد المفاهيم والمصطلحات.

3- الفصل الثاني: البيئة و التخطيط العمراني.

4- الفصل الثالث: المشروع التنفيذي.

5- الخاتمة.

ث- نتائج الدراسة: كنتائج للبحث التي يرى الباحثون انها سوف تعمل في تفعيل البعد الصحي

والبيئي في المدينة نذكر البعض منها على النحو التالي:

- وفوق كل هذا وذاك ضرورة الاهتمام بتكوين الأطر البشرية التقنية المختصة في مراقبة التلوث ومحاربتة.

- العمل على نشر الوعي البيئي عن طريق تنظيم المعارض والندوات وتعليق الملصقات وتنظيم المهرجانات والتظاهرات حول هذا الموضوع.

- العمل على تهيئة الوعي القانوني المحلي واتخاذ كافة الإجراءات الزجرية الكفيلة بردع كل من يساهم متعمدا في تلويث وتدمير البيئة الحضرية.

خلاصة الدراسات:

بعد اطلاعنا الجيد لهذه الدراسات و عن المنطلقات العلمية وكذلك تطرقنا لمختلف العناصر المتواجدة فيها و التي تناولها الباحثون ،بحيث قاموا بالتطرق الى مختلف العناصر البيئية والعوامل المؤثرة فيها واهمية المحافظة عليها، وكما تناولوا المخططات العمرانية واهمية ادراج البعد الايكولوجي اثناء تصميمها.

الفصل الأول

المستند النظري

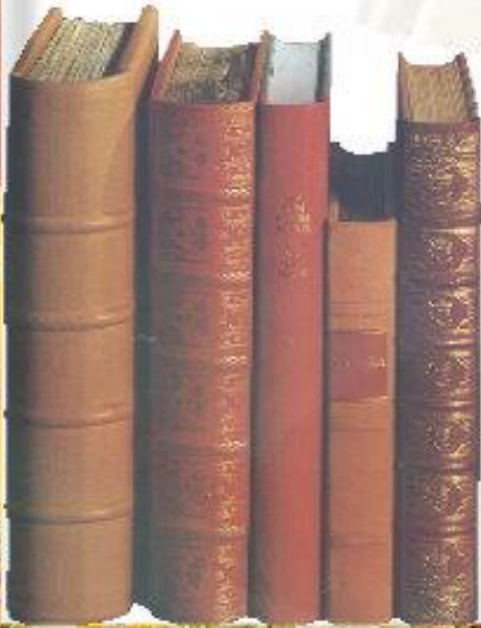
تمهيد

. I المفاهيم العمرانية

. II المفاهيم البيئية

. III المشاكل البيئية في الوسط الحضري

خلاصة الفصل



تمهيد:

« لا شك أن للمفاهيم وتعريفاتها أهمية كبيرة في الصياغة النظرية لأي بحث أو دراسة من ناحية، وتوجيه سيرها من ناحية أخرى، وذلك أن للمفاهيم دور كبير في تحديد الإطار النظري الذي يوجه الدراسة ويحدد مبادئها، كما أنها لها دور في توضيح الرأي بأبعاد الواقع المرتبط بالظروف العامة أين تتواجد الظاهرة المدروسة. وبدون المفاهيم والتعريفات الدقيقة لها لا نستطيع أن نقدم التعريفات الإجرائية للمفاهيم التي نستخدمها في دراستنا. خاصة أن تلك المفاهيم ما تزال تحتاج لمزيد من الوضوح، وذلك لتحديد الإطار النظري للموضوع. » (بن خالد الحاج، 2008، ص: 32).

تحديد المفاهيم: من خلال الطرح السابق ومن أجل اثراء بحثنا قمنا بتحديد مجموعة من مفاهيم وتعريفات تصب في نفس الموضوع بحيث قمنا بتصنيفها الى صنفين:

أولا - مفاهيم عمرانية**1-1- المدينة:**

المدينة هي عبارة عن تصميمات مبنية على تشكيلات رياضية وهندسية وفلسفية وإيديولوجية ورمزية. وهي تعبر عن تطور الفن العمراني الذي حاول على مر العصور إبراز الجماليات التي تجذب الناس، و المهابة التي تعبر عن سلطة وقوة الحكام. (د.خلف الله بوجمعة، 2005، ص: 67)

2-1- العمران:

التعريف الأول: هو ذلك التنظيم المجالي الذي يهدف إلى إعطاء نظام معين للمدينة لكون هذه الأخيرة تعبر عن اللاتنظيم و اللاتوازن من الناحية الوظيفية المجالية. كما تعبر كلمة " العمران " عن ظاهرة التوسع المستمر الذي تشهده المدينة بشكل متواصل مع مرور الزمن. (د.خلف الله بوجمعة، 2005، ص: 09)

التعريف الثاني: هو مجموع المقاييس التقنية، الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تسمح بتنمية المدينة بطريقة تضمن الحياة الجيدة للسكان. و بصيغة أخرى نستطيع القول أن العمران هو علم يهتم بتهيئة المدن وتوسعها، إذ بمساعدة كل التقنيات يتكفل بتحديد أحسن لتموضع الطرق و المساحات الحرة و مراكز الخدمات العمومية، بطريقة تجعل المحيط صحي و مناسب بالنسبة

لساكنيه. و من منظور آخر فإن العمران هو مجموعة المعارف التاريخية، الثقافية و التقنيات التي لها صلة وثيقة بإشكالية تنظيم و تحويل الفضاء العمراني، و هو أيضاً مجموعة المبادئ، الوسائل و البنيات و كذلك محتوى السياسات العمرانية المؤهلة، المطبقة أو المتفرقة في مختلف النصوص التاريخية و السياسية، الاجتماعية، الثقافية و الاقتصادية. (أوذينة فاتح، 2009، ص: 13).

*** أهداف العمران : يهدف العمران إلى:**

- استغلال الأراضي بشكل عقلاني ومنظم حسب الاحتياجات.
 - تنظيم حركة التوسع العمراني للمدن.
 - وضع قوانين وقواعد التنظيم وحماية المجالات للاستغلال.
 - تخصيص المساحات.
 - تنظيم حركة المرور داخل المدن بوضع مخططات الطرقات وأماكن التوقف لوسائل النقل.
- (د خلف الله بوجمعة، 2005، ص9).

3-1- التخطيط العمراني:

تعددت مسميات علم التخطيط العمراني خلال مراحل التطور الذي مر به، و ترجمتها لا تعبر عن مضمون العلم و مداه و مفهومه المعاصر، وقد تم تسميته بالمعنى المناسب له و هو " التخطيط العمراني" سنة 1963م. و يركز على معالجة كل من المدينة و القرية كوحدة عمرانية، و يرمي إلى السيطرة على كيانها بنحو متوافق مع الاتجاهات الاجتماعية و الاقتصادية، السياسية و الطبيعية. و إن كان يعنى بالتركيز على النواحي الطبيعية. إذ من أهم واجباته أنه ينسق العناصر الانتفاعية و يربطها في إطار منظم للمدينة الحضرية أو الريفية، حيث يتحدد من خلال ذلك المستوى التخطيطي العمراني التوجيهي العام لها، كما أنه يوضح اتجاهات و مراحل نموها المستقبلي و أحجام السكان لكل مرحلة من مراحل تطورها. و يعتبر آخر ما يمكن أن يصل إليه المخطط من عمل مبدع لربط البيئة بالمجتمع و ذلك للمصلحة العامة لسكان المدينة أو القرية. (أوذينة فاتح. 2009. ص: 13)

4-1- تعريف أدوات التخطيط العمراني

إنّ التخطيط العمراني أداة للبرمجة و التنظيم يتيح للسلطات العمومية على المستوى المحلي و الجهوي و الوطني التحكم في النمو العمراني و ذلك بوضع أدوات التخطيط العمراني التي هي متعدّدة و مختلفة من قطب إلى للأخر، من بلد لآخر و، في بعض الأحيان من إقليم لآخر. من ضمن هذه الأدوات، نجد شرائع ضبط العمران المجلة العقارية (CODE DE L'URBANISME)، عامل استغلال الأرض أو نسبة إشغال الأرض (COEFFICIENT D'OCCUPATION DU SOL : COS)، نظام رخص البناء و خصوصا و بالذات خطط التقسيم (PLAN DE ZONAGE) المتمثلة أساسا في المثال المديرية للتهيئة بالنسبة للمستوى الجهوي و في مثال إشغال الأرض بالنسبة للمستوى المحلي. يكون هذين المثالين الأدوات الأكثر استعمالا في التخطيط العمراني المعاصر.

إنّ الأمثلة المديرية للتهيئة هي وثائق للبرمجة المستقبلية تحدد التصورات الكبرى و تنظّم المجال آخذة بعين الاعتبار حاجيات التوسع العمراني و تضمن استمرارية الأنشطة الزراعية و الصناعية و الخدماتية و حماية المواقع الطبيعية و باعتبارها أدوات للتوجيه فإنّ الأمثلة التوجيهية للتهيئة تحدد مآل الأراضي و مسارات الشبكات و البني التحتية و مواقع التجهيزات الكبرى.(مجمع عمران نت مارس

(www.omranet.com2009)

5-1 - التهيئة العمرانية:

تشمل كل التدخلات المطبقة في الفضاء السوسيو فيزيائي من أجل ضمان تنظيمه و سيره الحسن و كذا تنميته كإعادة الاعتبار، التجديد، إعادة الهيكلة، التوسع العمراني.

يحمل مفهوم التهيئة مدلولاً كبيراً يظم كل الأعمال الضرورية لسياسة عمرانية هدفها المحافظة على المدينة ككائن حي موحد يتعايش فيه الجديد و القديم بصفة منسجمة و حركة دائمة ترتقي بها إلى مستويات ذات نوعية مقبولة، و تعتمد التهيئة العمرانية على البرمجة و التخطيط كعنصرين أساسيين هدفهما توجيه و مراقبة التوسع الحضاري، فهي مجموعة من الأعمال المشتركة الرامية إلى توزيع و تنظيم السكنات، الأنشطة، البنايات، التجهيزات و وسائل الاتصال على امتداد المجال. (مجمع عمران نت

(www.omranet.com . مارس 2009)

6-1- أدوات التهيئة والتعمير:

1-6-1- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير:

5 حسب القانون 90 / 29 المؤرخ في 21 / 12 / 90 و المرسوم التنفيذي رقم 91 / 177 المؤرخ في 14 ذو القعدة 1411 الموافق لـ 28 ماي 1991 الذي يحدد إجراءات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و المصادق عليه و محتوي الوثائق المتعلقة به فإن المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير هو أداة للتخطيط المجالي و التسيير الحضري يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة و التعمير لبلدية أو عدة بلديات مع الأخذ بعين الاعتبار تصاميم التهيئة و مخططات التنمية و يضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي (الجريدة الرسمية ، العدد 52 ، ص 1654).

2-1-6- مخطط شغل الأرض:

هو عبارة عن وثيقة عمرانية قانونية، و وسيلة لتخطيط المجال الحضاري، يهدف إلى تحديد القواعد العامة بالتفصيل، و كذا حقوق استخدام الأرض و البناء، و ذلك بمراعاة توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير، كما أنه يحدد نوع التدخل في الأنسجة العمرانية الموجودة. (الجريد الرسمية الجزائرية. 1990).

7-1- مفهوم العمران العملي:

إذا كان العمران يخص معرفة و تحليل الإجابة العلمية لمشاكل تهيئته الفضاء الاجتماعي الفيزيائي. فلفظ العملي يوضح فترة النشاط أو العمل و تجسيده تحت شكل فضاء مبني و غير مبني. و العمران العملي هو مرحلة لتطبيق مضامين السياسة العمرانية المبرمجة، المخططة و المخصصة لهذه الوسائل التوجيهية للإنجاز و التسيير، كما أنه يعالج مشاكل التنظيم و تشكيل الفضاء على مستوى صورة عمرانية معقولة .

و هو دراسة تتعلق بتطبيق برنامج تدخل عمراني على الفضاء السوسيو- فيزيائي كالإنشاء، التجديد و الترميم بحيث يدخل في إطار سياسة التخطيط الحضري لتحقيق الأهداف السياسية للتهيئة العمرانية. العمران العملي يكون موجه من طرف السلطات القائمة بالتسيير من جهة، و من طرف المخططات العمرانية. (اوذينة فاتح، 2009 ص 85).

8-1- تعريف التدخل العمراني :

يعرف بمجموعة العمليات العمرانية التي تكون على مستوى حي معين أو مدينة معينة , فتعيد هيكلته أو هيكله بعض أجزاءه و كذا تهيئته تهيئة حديثة و تجديده أو تجديد بعض أجزاءه حتى يصبح يتماشى و المتطلبات الحديثة و من هذا التعريف نجد أن التدخل العمراني عبارة عن :

* إعادة الهيكلة Restructuration

* التهيئة العمرانية Aménagement urbaine

* إعادة الاعتبار (الترميم) Réhabilitation

* التجديد Rénovation

* إعادة التهيئة Réaménagement

9-1- المشروع العمراني:

-يسمح بالقياس الشكلي للفضاء العمراني المحدد و توقع الاستعمالات التي تستنتج من الدراسة.
- مفهومه يتركب من مجموعة التقنيات و المصادر الثقافية و الشكلية يبني على فهم المواقع و مرفولوجية و كيفية شغله للأراضي و استعمالها وضع أشغاله يتطلب :

- ضرورة وجود قياس صحيح للأشغال العمرانية.
- كونه موجه و سديد أي يجيب على المشاكل المطروحة.
- كونه شرعي و ذلك لقياس الأشغال العمرانية.
- كونه إنجازي و ذلك آخذين بعين الاعتبار الشروط العقارية و مالية و تقنية لإنجازه و تطوره

المعقول. (اوذينة فاتح، 2009 ص 15).

1-10- مفهوم التقنين العمراني :

التقنين العمراني يعتبر أحد مكونات العمران، وبالفعل فإن جميع امتيازات التخطيط المستتنبطة والمستخلصة من خلال إقامة وإنشاء الاختصاصات الأخرى فهي مرخصة ومعتمدة من طرف أصحاب القرار السياسيين (الدولة، الجماعات المحلية المستعملين) تترجم عاجلا أم آجلا، وذلك مهما كان نوع النظام بإصدار معايير قانونية. (اوذينة فاتح، 2009، ص:17).

ثانيا: مفاهيم بيئية :**2-1- البيئة:**

يؤخذ مفهوم البيئة وفق مفهومين: التبيؤ " Ecologies "، المحيط "Environment" و الذي يتضمن علم الأيكولوجيا الذي يعتبر إحدى فروع علم الأحياء " Biologie " و الذي عرفه العالم الألماني "Ernefst Heachel " في عام 1966 يبحث عن علاقات الكائنات الحية مع بعضها البعض و مع المحيط الذي تعيش فيه . أما علم البيئة فهو العلم الذي يبحث في المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية و يدعى المحيط الحي " Biospher " و الذي يتضمن العوامل الطبيعية، الاجتماعية، الثقافية و الإنسانية التي تؤثر على أفراد و جماعات الكائنات الحية. (اوذينة فاتح، 2009، ص:20).

2-2- عناصر البيئة:

يمكن تقسيم البيئة، وفق توصيات مؤتمر ستوكهولم، إلى ثلاثة عناصر هي:

أ- البيئة الطبيعية: وتتكون من أربع نظم مترابطة هي: الغلاف الجوي، الغلاف المائي، اليابسة، المحيط الجوي، بما تشمله هذه الأنظمة من ماء و هواء و تربة و معادن، و مصادر للطاقة بالإضافة النباتات و الحيوانات، وهذه جميعا تمثل الموارد التي أتاحتها الله سبحانه و تعالى للإنسان كي يحصل منها على مقومات حياتهم غذاء و ملابس و مأوى.

ب- البيئة البيولوجية: و تشمل الإنسان "الفرد" و أسرته و مجتمعه وكذلك الكائنات الحية في المحيط الحيوي و تعد البيئة البيولوجية جزءا من البيئة الطبيعية.

ج- البيئة الاجتماعية: ويقصد بالبيئة الاجتماعية ذلك الإطار من العلاقات الذي يحدد ماهية علاقة حياة الإنسان مع غيره ، ذلك الإطار من العلاقات الذي هو الأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات سواء بين أفرادها بعضهم ببعض في بيئة ما، أو بين جماعات متباينة او متشابهة معا، و تولف نمط تلك العلاقات ما يعرف بالنظم الاجتماعية، واستحداث الانسان خلال رحلة حياته الطويلة بيئة حضرية لكي تساعده في حياته. (الملتقى الدولي لتسيير المدينة، 2006، ص: 130).

وتتمثل أنواع البيئات فيما يلي:

ويمكن تقسيم البيئة التي يعيش فيها الكائن الحي سواء كان مؤثرا أم متأثرا إلى:

- البيئة الطبيعية: ويقصد بها كل ما يحيط بالإنسان من ظواهر حية وغير حية، أي أنها عبارة عن المظاهر التي لا دخل للإنسان في تأسيسها أو وجودها.
- البيئة المشيدة: وهي التي يكون للإنسان دخل فيها (محمد السيد عجوزة - التلوث البيئي و أنواع التلوث دار التعليم الجامعي سنة 2010 ص:43).

3-2 النظام البيئي:

وحدة بيئية متكاملة تتكون من كائنات حية ومكونات غير حية في مكان يتفاعل بعضها ببعض وفق نظام دقيق ومتوازن في ديناميكية ذاتية لتستمر في أداء دورها في إعالة الحياة، ويتكون أي نظام بيئي من أربع مجموعات من العناصر أو المكونات هي :

● مجموعة العناصر غير الحية : وتشمل الماء والهواء بغازاته المختلفة وحرارة الشمس وضوئها والتربة والصخور والمعادن المختلفة، ويطلق عليها مجموعة الثوابت أو الأساس لأنها تضم مقومات الحياة الأساسية.

● مجموعة العناصر الحية المنتجة: وتتمثل في الكائنات الحية النباتية، ويطلق عليها مجموعة المنتجين لأنها تصنع أو تنتج غذاءها بنفسها من عناصر المجموعة الأولى.

● مجموعة العناصر الحية المستهلكة: وهي تتضمن الكائنات الحية الحيوانية التي تعتمد في غذائها على غيرها، ومن ثم يطلق عليها مجموعة المستهلكين وتشمل كلا من الحيوانات آكلة اللحوم، إضافة إلى الإنسان الذي يعتبر عنصرا مهما داخل هذه المجموعة لما يتمتع به من قدرات تأثيرية هائلة في عناصر النظام الأخرى، وهذه التأثيرات تتباين ما بين الهدم والبناء.

مجموعة العناصر الحية المحللة: وتتضمن كائنات مجهرية تتمثل في الفطريات والبكتيريا وتقوم بعملية تكسير أو تحليل المواد العضوية (نباتية وحيوانية) و لهذا يطلق على هذه المجموعة اسم المحللات. (يحيى وزيرى 2003 ص74).

التعريف الثاني:

هو لفظ أطلق سنة 1868 من طرف E. HEACHEL و هو يخص العلاقات أو الصلات بين النباتات ومحيطها و نستطيع تحديد تعريفين و لا يستثنى الواحد عن الآخر:

أ- النظام البيئي هو النظام الذي يتضمن أو يحتوي على المادة الحية.

ب- النظام البيئي هو نظام يحتوي على عنصر واحد.

* النظام البيئي: هو النموذج الذي يسمح بتصوير أو فهم علاقات التفاعل الداخلية للأوساط البيولوجية و اللاحوية و العلاقات التي تحدث بين هذين المجالين و تتمثل العناصر البيولوجية في المنتجة مثل النباتات و العناصر المستهلكة مثل الحيوانات و عناصر محللة مثل البكتيريا و الفطريات، بالإضافة إلى عناصر طبيعية أخرى غير حية تشمل الماء و الهواء و محتوياتها. (أوذينة فاتح 2009، ص20)

2-4-التصميم البيئي:

هو التصميم الذي يدرس تنسيق المواقع بين المدينة، مثل تصميم أنواع الممرات و المواد المستخدمة لأرضيات المدينة، أنواع التشجير فيها حسب وظائفها مثل استعمالها كمصدات للرياح أو أشجار للتظليل، و توزيعها باعتبارها جزء من التصميم العام للفراغ العمراني و مكملتها. بالإضافة إلى ذلك يدرس كيفية توزيع نفورات المياه و العناصر المائية، توزيع التآثيرات العمراني في الحدائق و الطرقات و الميادين. (أوذينة فاتح. 2009. ص:20)

2-5-التخطيط البيئي:

التخطيط البيئي بصفة عامة هو أسلوب علمي منظم يستهدف التوصل إلى أفضل الوسائل لاستغلال موارد البيئة الطبيعية والقدرات البشرية في تكامل و تناسق شاملين وفق جدول زمني معين من خلال مجموعة من المشروعات المقترحة .
وكما يقول "ادجار روز" : أن التخطيط نشاط يحاول الإنسان من خلاله أن يتفوق به على نفسه ليرسم مستقبل حياته.(د. زين الدين عبد المقصود. 1998. ص: 74)

2-6-تعريف الإيكولوجيا:

أصل كلمة الإيكولوجيا ذات جذور اغريقية تتكون من oikis وتعني البيت، و logos التي تعني المنطقة المعنية و التعرف على قوانين الطبيعة و علاقتها، وهو العلم الذي يختص بالعلاقات بين الكائنات الحية و المحيط الفيزيائي، أو البيئة المحيطة بها التي بموجبها تتبادل المواد و الطاقة مكونة النظام الإيكولوجي، أو دراسة التأثيرات الضارة للحضارة الحديثة في البيئة، بنظرة تجنب أو منع تلك التأثيرات من خلال الحماية. والإيكولوجي هو دراسة علاقة النباتات و الحيوانات مع بيئتها الطبيعية والحيوية(أ-العكام -إ- العاني, 2009- ص 03).

التعريف الثاني:

وتعني لفظة " البيئة" كل العناصر الطبيعية، حية و غير حية(البيئة البيو فيزيائية) والعناصر المشيدة، أو التي أقامها الإنسان من خلال تفاعله المستمر مع البيئة الطبيعية. والبيئة الطبيعية والبيئة المشيدة تكونان وحدة متكاملة. وتمثل العلاقات القائمة بين الإنسان والبيئة، والتفاعلات الراجعة أو الارتدادية الناجمة عن هذه التفاعلات، شبكة بالغة التعقيد. عندما نقول " البيئة"، فإننا في الواقع نقصد كل مكونات الوسط، الذي

يتفاعل معه الإنسان مؤثراً ومتأثراً بشكل يكون معه العيش مريحاً فسيولوجياً و نفسياً .(رشيد الحمد ومحمد صباريني .1984ص 29)

التعريف الثالث:

و عرف قاموس "لاروس" البيئة بأنها " مجموع العناصر الطبيعية والصناعية التي تمارس فيها الحياة الإنسانية"

التعريف لرابع :

ولقد عرف المشرع الجزائري البيئة في قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أنها: " تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء، والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية." (الجريدة الرسمية للقانون 10-03)

7-2 النظام الأيكولوجي :

écosystème فهو العلاقة الوظيفية بين المجتمع وبيئته التي تتميز بالوحدة الأيكولوجية ضمن الطبيعة، وهو النظام المتشكل نتيجة التفاعل بين مجتمع الكائنات الحية مع البيئة الطبيعية .و النظام الأيكولوجي مجتمع من الكائنات الحية وغير الحية تعمل معا، وبذلك يكون التعريف الاجرائي للنطاق الأيكولوجي Eco zone حيز مكاني جغرافي محدد يمتاز بعلاقة تبادلية بين البيئة العمرانية و الخارجية المحيطة، و يؤثر و يتأثر بالتغيرات الناتجة عن مدخلات البيئة العمرانية و مخرجاتها من الطبيعة و اليها.(أ-العكام- إ- العاني 2009 ص 03)

8-2- النظام البيئي الحضري L'ECOSYSTEME URBAIN:

يمكن أن نعرف النظام البيئي الحضري بطريقة سهلة!

لكي تعيش المنطقة الحضرية هي في حاجة مثلها مثل الكائن الحي، إلى الهواء، المياه النقية، غذاء و إلى مواد صلبة، بنفس الطريقة بالنسبة إلى أي كائن حي. المدينة تطرح النفايات، تنتج من نظامها الغذائي، على شكل هواء ملوث، مياه صرفية و نفايات صلبة.

هذه الظاهرة السهلة لم تأخذ بعين الاعتبار من طرف العمرانيين الذين يقسمون تقليدياً الفضاء العمراني بين فضاء ريفي و فضاء عمراني (حضري)، دون الأخذ بعين الاعتبار التحولات الناتجة عنها..(اودينة فاتح، 2009، ص21).

2-9 التلوث:

لقد عرف التلوث بطرق مختلفة فيها:

إن التلوث هو وضع المواد في غير أماكنها الملائمة أو انه تلوث البيئة (المقصود أو غير المقصود) بفضلات الإنسان .

ولعل أهم تعريفات التلوث:

التعريف الأول:

ما جاءت به المادة الأولى فقرة "أ" من الاتفاقية المبرمة في جنيف سنة 1979 والمتعلقة بتلوث الهواء حيث عرفته انه " تعبير تلوث الجو أو الهواء يعني إدخال الإنسان مباشرة وبطريق غير مباشر لمواد أو لطاقة في الجو أو الهواء يكون له مفعول مؤذ، على نحو يعرض للخطر صحة الإنسان، ويلحق الضرر بالموارد الحيوية والنظم البيئية، والتلف بالأموال المادية، ويضر بقيم التمتع بالبيئة والاستخدامات الأخرى المشروعة للبيئة. "

التعريف الثاني:

عند مراجعة الدراسات العلمية ذات الصلة نجد عدة تعريفات للتلوث البيئي، إذ يعرفه البعض على أنه كل ما يؤثر في جميع عناصر البيئة بما فيها من نبات وحيوان وإنسان وكذلك كل ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية مثل الهواء والماء والتربة وغيرها. وهناك تعريف آخر للتلوث البيئي يرى بأنه عبارة عن الحالة القائمة في البيئة الناتجة عن التغيرات المستحدثة فيها والتي تسبب للإنسان الإزعاج أو الأضرار أو الأمراض أو الوفاة بطريقة مباشرة، أو عن طريق الإخلال بالأنظمة البيئية.

(د. راتب السعود. 2007. ص: 51-52) .

التعريف الثالث:

التلوث هو إدخال الملوثات في البيئة التي تسبب عدم الاستقرار والاضطراب، أو الضرر للنظام البيئي أي الأنظمة الفيزيائية للكائنات الحية والتلوث يمكن أن يتخذ شكل المواد الكيميائية، أو الطاقة، مثل الضوضاء والحرارة أو الطاقة الضوئية. قد تكون الملوثات وعناصر التلوث مواد أو مصادر طاقة خارجية، أو قد تحدث بشكل طبيعي. وعندما تحدث بصورة طبيعية، أنها تعتبر ملوثات عندما تتجاوز المستويات الطبيعية. التلوث في كثير من الأحيان يصنّف إلى نوعين؛ تلوث مصدره نقطة أو تلوث ليس مصدره نقطة. أصدر معهد بلاكسميث قائمة بأكثر الأماكن تلوثاً في العالم، وفي أعداده عام 2007، احتلت المراتب العشر الأولى على القائمة أماكن

في أذربيجان و أوكرانيا و بيرو و روسيا و زامبيا و الصين و الهند. (زينب منصور حبيب 2011 ص 28)

ويمكن تلخيص أنواعه فيما يلي:

- التلوث البيئي: ويتمثل في تلوث الهواء بما يحمله من أتربة وعوالق وعوادم سيارات ومصانع وورش ، إضافة إلى المخلفات الصناعية والقمامة الناتجة عن أنماط الحياة الحضرية .
- التلوث السمعي : ويتمثل في انتشار الضوضاء الناتج عن تداخل الأنشطة وزيادة حركة المرور وزيادة الكثافة السكانية والسلوكيات غير المنضبطة وخاصة المتدهورة اجتماعيا .
- التلوث البصري : ويتمثل في عدم تجانس الطابع المعماري والجمالي للمباني نتيجة عدم الالتزام بالتشريعات العمرانية التي تحكم وتنظم الارتفاع ومساحة البناء والشكل واللون وخلافه. (اوذينة فاتح ص45).

10-2- المشاكل البيئية في الوسط العمراني

ان المشاكل البيئية تعد من اهم المشاكل التي يعاني منها الوسط العمراني بحيث تشكل أزمة خانقة في الكثير من الدول خاصة بلدان العالم الثالث وذلك يعود الى عدم الاهتمام بالجانب البيئي في عملية التخطيط وانعدام مخططات و حلول ناجعة تسمح بتسيير القطاع العمراني من ناحيته البيئية بشكل صحيح و عملي الذي يضمن لنا بيئة صحية وسليمة الى حد ما ومن بين اهم هذه المشاكل البيئية نذكر ما يلي:

1- تلوث التربة و تراكم النفايات: هذا النوع من التلوث ناتج من نقص في جمع النفايات المنزلية و عدم معالجتها بطرق صحية بالإضافة للنقص الفادح في أماكن التخلص منها ، أما تلوث التربة فينتج عن من المواد الكيميائية التي انسكبت أو تسربت تحت الأرض. من بين أهم مسببات التربة الملوثة هي الهيدروكربون.

2- الأحياء العشوائية غير الآمنة داخل المدن: هذه الأحياء تلك المتواجدة في اطراف المدينة بطرق غير شرعية مما يجعل هذه الأحياء تعاني من صعوبة إيصالها بالخدمات الأساسية، و كذلك صعوبة إيصالها شبكات الصحي ، ما أدى بها ان تصبح مصدر للأمراض و الأوبئة.

3- تلوث المياه السطحية و الجوفية: شبكة تجميع مياه الأمطار ومياه الصرف الصحي المحدودة و خطوط الأنابيب المزدحمة، والتي انسدت و لم يعد يتم صرف المياه السطحية خلال موسم الأمطار بالإضافة لتسرب مياه الصرف الصحي لأحواض المياه الجوفية مما يوقع كارثة صحية كبيرة.

4- تلوث الهواء: من اهم مسببات هذا النوع من التلوث مداخن محطات توليد الطاقة الكهربائية المنشآت الصناعية (المصانع) ومحارق القمامة، بالإضافة إلى الأفران والأنواع

الأخرى المستخدمة في حرق الوقود و مختلف المواد المنبعثة التي تحوي على غازات ، أما المصادر المتحركة هي محركات السيارات و الدراجات النارية و المركبات البحرية و الطائرات.

5- التلوث الضوضائي(الضجيج): حيث ينتج هذا التلوث عن ضوضاء الطريق_الذي تنتجه وسائل النقل، و بالإضافة الى الضوضاء الصناعي_الناتج من المناطق الصناعية و يعد هذا التلوث أحد أنواع التلوث الخطرة خاصة في المدن الكبرى التي تتراكم فيها الأنشطة بجميع أنواعها و تقل فيها ماصات الضجيج مثل الشجار التي تعمل على خفض الضجيج في هذه المناطق.

6- التلوث الضوئي: و هو ناتج استخدام منتجات الإنارة الخارجية بشكل غير لائق، مثل أضواء السيارات او اضواء الزينة، و إنارة الشوارع...الخ المحطة، أن يكون بطريقة عكسية من خلال نقص الإضاءة و انتشار الظلام في المدينة.

7- التلوث البصري: من أهم مظاهر هذا التلوث التي يمكن ان نذكرها كثرة القمامة و القاذورات في الشوارع و ما يرتبط بها من مظاهر قلة النظافة العامة، وانعدام المساحات الخضراء و اماكن تجمع نقيه ، بالإضافة مواد البناء و تراكم المخلفات في الشوارع و على أسطح البيوت و في الشرفات و عمل إضافات و تغييرات تشوه من شكل المباني و البيئة العمرانية بشكل يشوه الشكل العام للمدينة.

خلاصة الفصل:

مما سبق يتضح لنا أهمية الحاجة إلى مدخل بيئي لتخطيط التجمعات العمرانية الجديدة التي تراعى فيها الواقعية في التخطيط و التصميم ثم التنفيذ و يهدف إلى الحفاظ على البيئة الحيوية للإنسان و التي يصعب تعويضها إذا ما أهملت أو تلوثت، و يسعى إلى حسن استثمار و استغلال المصادر الطبيعية المتوفرة للأجيال القادمة دون إهدار، و يعمل على تحقيق أعلى عائد مادي استثماري مباشر و غير مباشر إذا ما أخذ في الاعتبار الخسارة و الإهدار الناتج عن عدم الحفاظ على البيئة.

إن تخطيط التجمعات العمرانية الجديدة من منظور بيئي ما هو إلا أسلوب عمل مرن و متغير حسب المتغيرات العمرانية الاجتماعية الاقتصادية التكنولوجية و الإدارية التي تتعرض لها التنمية العمرانية المتكاملة و يتكامل معها و له هدف واضح و ثابت لا يتغير و لكن أسلوب التنفيذ هو الذي قد يتغير و ينعكس ذلك بالتبعية على الشكل العام لمخطط التجمع العمراني.

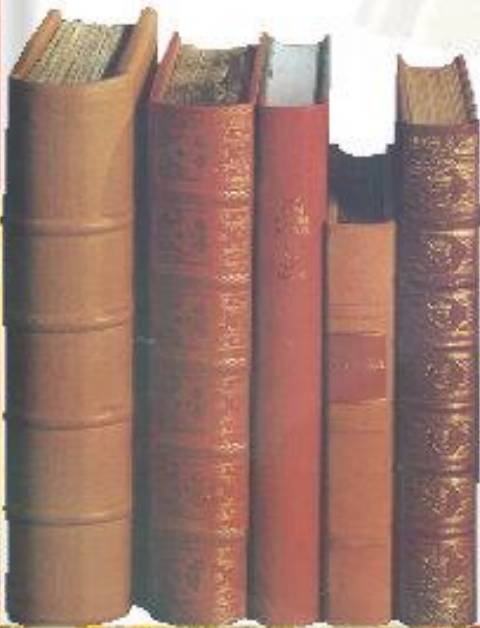
وسنتطرق في الفصل التالي الى السياسة البيئية في الجزائر لمعرفة مدى اهتمام السلطات بالجانب البيئي خاصة على مستوى المخططات العمرانية وهذا خلال عدة مراحل سواء قبل او بعد الاستقلال .

رفصل الثاني

السياسة العمرانية والبيئية في الجزائر السياسة العمرانية والبيئية في الجزائر

تمهيد

- 1- السياسة العمرانية في الجزائر
 - 2-1 ادوات التهيئة والتعمير حسب القانون 29-90
 - 2- السياسة البيئية في الجزائر
 - 1-2 قانون حماية البيئة
 - 3- القانون 29-90 المتعلق بالتهيئة والتعمير و علاقته بحماية البيئة
- خلاصة الفصل



تمهيد:

لقد بادرت الجزائر منذ السنوات الاولى للاستقلال في إعادة تنظيم المجال العمراني و الحضري و البيئي من خلال ادوات التهيئة العمرانية، بالاعتماد على المصالح و الهيئات التقنية التابعة للدولة (المنشأة حديثا أو تلك الموروثة عن الاستعمار الفرنسي) في محاولة منها لتلبية حاجيات السكان المتزايدة من سكن وعمل وخدمات ،موازية مع بعث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد عبر الاقاليم المختلفة .ومن بين أهم الأدوات التي عمل بها، نجد المخطط العمراني الموجه و المخطط العمراني المؤقت و مخطط التحديث العمراني و المناطق الحضرية الجديدة و المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير و مخطط شغل الأراضي، حيث أصبح هذين المخططين أداتين أساسيتين في مجال التهيئة ، حددهما القانون 90-29 المؤرخ في أول ديسمبر 1990 م ،كما اعتمدت الجزائر منذ 1995 م على تفعيل سياسة المدن الجديدة في مواجهة ظاهرة التحضر وما حملته من آثار و مشاكل حضرية. وعملت أيضا على صياغة قانون 01-12 المتعلق بالتهيئة و التنمية المستدامة للإقليم و الذي حدد بدوره اطر جديدة للتسيير الحضري تعمل في اطاره أدوات التهيئة و التعمير ، و ألغى بالتالي قانون 1987 م المتعلق بالتهيئة العمرانية.(لرياض تومي 2005-2006 ،ص8).

1- السياسة العمرانية في الجزائر:

إن سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر شهدت عدة تغيرات فقد امتازت دائما بمحدودية مساعي الهيئات المختصة في تغيير الاوضاع المتردية التي شاهدها البيئة العمرانية بحيث خضعت على الدوام لمسعى محدد و غير مستمر، مما ادى الى امتداد تلك الاوضاع لحد الان. و قد مرت هذه السياسة بعدة مراحل.

1-1- مراحل السياسة العمرانية:**1-1-1 المرحلة الأولى مرحلة ما قبل الاستقلال (قبل 1962م):**

اسندت السياسة العمرانية في هذه المرحلة الى التشريع الفرنسي الصادر بعد الحرب العالمية الاولى اي سنة 1919 م والذي طبق فعليا في الجزائر في 5 جانفي 1922 م حيث ان التعمير تركز على المدن الواقعة في الشريط الساحلي ، وبعدها اصدر مرسوم شامل المعروف بمشروع قسنطينة سنة 1958 م و الذي حاول المستعمر الفرنسي طمس الشخصية الجزائرية خاصة بعد الزخم الذي احدثته الثورة الجزائرية ،وفي نفس السنة اصدر قانون التعمير الفرنسي والذي عملت به الجزائر وباقي مستعمرات

الفرنسية سنة 1960 م والذي عملت به الجزائر حتى بعد الاستقلال. (أستاذ يوسف لخضر حمينة 2014-2015).

1-1- المرحلة الثانية 1962 م إلى 1989 م:

غير انه مع بداية الاستقلال برزت إلى الوجود العديد من المتغيرات المتمثلة أساسا في تفاقم المشاكل و عدم إمكانية بناء القرى المهدمة إبان الثورة التحريرية وعودة عدد كبير من الجزائريين إلى أرض الوطن و سرعة النمو الديموغرافي و تزايد ظاهرة التمدن في الجزائر، بسبب ارتفاع نسبة الهجرة من القرية نحو المدينة، مما ترتب عنه تزايد الحاجة إلى السكن والخدمات العمومية والتجهيزات الأساسية.

وإذا كان تزايد الطلب على العقار دافعا للدولة من أجل التدخل لإيجاد الحلول لمعالجة الإشكالات التي يطرحها واقع ما بعد الاستقلال، فإن ما يسجل بخصوص هذه المرحلة هو اكتفاء الجزائر بالعمل بالقوانين و المراسيم الفرنسية، باستثناء ما يتعارض مع السيادة الوطنية و يشمل قواعد التمييز العنصري، و بذلك تم الاستمرار في العمل بالمرسوم الفرنسي الصادر في 31_12_1958 الى غاية صدور الامر 67_75 المؤرخ في 26_09_1975 المتعلق برخصة البناء و التجزئة وهو أول نص تشريعي يصدر عن الدولة الجزائرية في هذا المجال و بعدها صدرت مجموعة من النصوص القانونية حاول من خلالها المشرع التدخل و علاج المسائل المتعلقة بالبناء امام ظاهرة النمو الديموغرافي الكبير و التوسع العمراني الضخم والبناء الفوضوي، ومن هذه النصوص:

-القانون رقم 02_82 المؤرخ في 06 فبراير سنة 1982 المتعلق برخصة البناء و رخصة التجزئة.

-القانون رقم 09_84 المؤرخ في 04 فبراير سنة 1984 المتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد.

-الامر رقم 01_85 المؤرخ في 13 اوت 1985 الذي يحدد قواعد شغل الارض قصد وقايتها و

حمايتها و المصادق عليها بموجب القانون رقم 08_85 المؤرخ في نوفمبر سنة 1985 .

- القانون رقم 03-87 المؤرخ في 27 جانفي سنة 1987 و المتعلق بالتهيئة والتعمير.

أما بالنسبة إلى ادوات التخطيط في هذه المرحلة فهي:

- مخطط البلدي للتنمية PCD : اعتمادات مالية تغطيها الدولة للبلديات حسب أهميتها لتلبية حاجيات

المختلفة.

- مخطط التحديث العمراني-(PMU) : وهو مخطط ملحق باعتماد مالي يخصص للمدن الكبيرة

و المتوسطة الحجم بعد ترقية و صيانة مكتسباتها العمرانية العمومية بالطرق و الأرصفة و المساحات الخضراء و المتنزهات و الحدائق الاطفال و غيرها.

-المخطط العمراني الموجه (PUD): استمر العمل بهذا المخطط العمراني الى غاية 1990 م وهو كان

يوضع للمدن الكبرى و المتوسطة برسم حدودها اخذا بعين الاعتبار توسع النسيج العمراني مستقبلا على المدى المتوسط ويحدد استخدامات الأرض مستقبلا حسب الاحتياجات الضرورية للتجمع السكاني من سكن ومرافق....الخ

- مخطط العمراني المؤقت (PUP): انتهت صلاحيته في 1990 م وهو يشبه مخطط العمراني

الموجه من حيث أبعاد التهيئة العمرانية و أهدافها إلا أن هذا الاخير خاص بالمراكز الحضرية الصغيرة أو شبه الحضرية.

و الفرق بين المخطط العمراني الموجه ،و المخطط العمراني المؤقت، يكمن أن المخطط الثاني في قصر المدة الزمنية المخصصة له بالإضافة أنه لا يحتاج الى مصادقة وزارية ،كما هو الحال بالنسبة إلى مخطط العمراني الموجه.

ابتداء من سنة 1980 تم تجسيد سياسة التهيئة العمرانية ذلك عن طريق سلسلة من الإجراءات، فظهرت التهيئة العمرانية لأول مرة ضمن صلاحيات دائرة وزارية و ذلك بإحداث وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية . (مدور يحي، 2011-2012 ص 19)

كما تأسست في سنة 1981 الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية التي كلفت على الخصوص بإعداد المخططات ،وتم تزويدها بأدوات خاصة: "و المخطط الولائي للتهيئة المخططات ،الخطة الوطنية للتهيئة والتعمير، والمخطط البلدي وذلك سنة 1987م ومجال تأثيرها على المستويين الوطني والولائي.

وتم التخلي عن كل استراتيجيات فتعرضت التهيئة العمرانية كغيرها من السياسات الأخرى التي انتهجتها الدولة لصدمة أزمة الدولة و تحملت عواقبها إثر انخفاض سعر البترول نتج عنه انسحاب الدولة و تخليها عن كل أعمال التهيئة العمرانية . (د محمد الهادي لعروق، 7 مارس 1996 ص 18).

1-1-3- المرحلة ما بعد 1990 م:

و في بداية التسعينات عرفت سياسة التعمير في الجزائر تحولا كبيرا و عميقا تجسدت بصدور قانون الولاية و البلدية 08_90 و 09_90 المؤرخين في 07-04-1990 م و اللذان حددا الصلاحيات و مجال تدخلهما في هذا المجال كهيئات ادارية لضمان الرقابة و صدور قانون 25_90 المؤرخ في 18-11-1990 م المتعلق بالتحكم العقاري ،الذي صنف الأراضي من حيث طبيعتها ووضع الاحكام التي تنظم الاطار العام للتحكم في العقار الحضاري ثم يليه القانون 29-90 المؤرخ في 01-12-1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير و المراسيم التنفيذية المطبقة له و الذي يعد بداية لمرحلة جديدة فعلية وحاسمة لتطبيق توجه جديد يضبط قواعد التعمير بوضع قواعد واليات للرقابة و لاسيما تلك المتعلقة بالرقابة وتقنين أدوات التهيئة والتعمير.

غير أن الازمة الامنية الحادة و الاوضاع التي عاشتها البلاد أفرزت تعقيدات كبيرة حالت دون الاستمرار في تطبيق السياسة العمرانية الجديدة ، مما جعل القوانين الهامة لاسيما المتعلقة بالمدينة والرقابة البعدية تتأخر ، ويمكن ذكر أهم المراسيم التنفيذية فيما يلي:

1- المرسوم التنفيذي رقم 91-175 يحدد القواعد العامة للتهيئة و التعمير والبناء.

2-مرسوم تنفيذي رقم 91-177 الذي يحدد اجراءات اعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير و المصادقة عليه والوثائق المتعلقة به، والمعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 05-317 المؤرخ في 10-09-2005 .

3-مرسوم تنفيذي رقم 91-178 يحدد اجراءات اعداد مخطط شغل الارض و المصادقة عليه و محتوى الوثائق المتعلقة به ،معدل بالمرسوم التنفيذي 05-318 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005 .

4-مرسوم تنفيذي رقم 95-370 يتضمن لجنة الهندسة المعمارية والتعمير و البيئة في الولاية وعملها.

5-القانون رقم 98-04 المؤرخ في 05-06-1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي.

6-القانون 01-02 المؤرخ في 24-04-2000 المتعلق بتهيئة الاقليم و التنمية المستدامة.

7-القانون 02-02 المؤرخ في 05-02-2002 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه.

8-القانون 03-10 المتعلق بالتنمية المستدامة .

9-القانون 06-06 المؤرخ في 20-02-2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة. (مدور يحي 2011-2012 ص21).

وهذه بعض القوانين و المراسيم التي صدرت في هذه المرحلة مما يوضح لنا ان الهيئات العمومية الجزائرية اصدرت العديد من القواعد و التعليمات والنصوص في مجال التعمير ،و المحددة لأدوات التهيئة والتعمير كالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ،و مخطط شغل الارض وبذلك ألغت الأدوات القديمة المستمدة من القوانين الفرنسية و الذي يظهر لنا اهمية التعمير في بلادنا.

2-1- أدوات التهيئة و التعمير حسب القانون 90_29:

1-2-1- الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية:

:SHEMA NATIONALE D'AMINAGEMENT TERRITOIRE (SNAT)

تعكس الخطة الوطني للتهيئة العمرانية والمنظور المستقبلي لشغل الأرض الوطني، وذلك باستراتيجية التنمية الاقتصادية ، الاجتماعية، الثقافية، على المدى الطويل، و تجسيد الاختيارات المحددة بخصوص تهيئة المجال الوطني وتنظيمه، وتشكيل الإطار الاستدلالي لتوزيع الأعمال التنموية وتعيين أماكنه، بحيث يحدد القواعد التي تعتمد في إعداد كل من المخططات الوطنية والمخططات المتعددة للتنمية في بعدها الاقتصادي والمجالي، إن الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية بصفته المنظور الشامل والمنسجم والطويل الأمد لشغل المجال الوطني ، يشكل إطار التشاور بين القطاعات والتنسيق بين المناطق، يتم إعداد المخطط الوطني للتهيئة العمرانية من طرف الهياكل الممكنة بالتهيئة العمرانية وبالارتباط مع الإدارات المعنية، حيث يتم المصادقة عليه وفق نفس الأشكال والإجراءات الخاصة بالآفاق الطويلة الأمد للتنمية الاقتصادية، الاجتماعية وتتضمن حصيلة تنفيذ المخطط الوطني المتعدد السنوات للتنمية حصيلة تطبيق المخطط الوطني للتهيئة العمرانية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية قانون 29/90 -

(1990

2-2-1- الخطة الجهوية للتهيئة العمرانية:

:SHEMA REGIONAL AMENOGEMENT TERRITOIRE(SRAT)

سعيًا وراء التكفل بأهداف التنمية الجهوية وضمان أكبر دقة في تحديد اختيارات وإهمال التهيئة العمرانية حيث تقوم الجهة الجهوية بتنشيط وتكييف أعمال التهيئة العمرانية الواردة ضمن المخطط الوطني للتهيئة العمرانية، قصد القضاء التدريجي على الاختلافات و التفاوتات الجهوية وتشجيع التنمية والتكامل بين الجهات وتعد على الأمد الطويل ولفترة مماثلة لذلك خاصة بالمخطط الوطني ويحدد هذا المخطط البرامج

و الاعمال على فترات زمنية تتماشى وشروط التخطيط الوطني ، يتم إعداد المخطط الجهوي من طرف الهياكل المكلفة بالتهيئة العمرانية باتصال وتشاور مع القطاعات والجماعات المحلية المعنية . ويتم إقرارها عن طريق التنظيم و يتم مراجعتها ضمن الأشكال نفسها. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية قانون 29/90 1990)

3-2-1 مخطط التهيئة الولائية: PLAN AMENAGEMENT WILAYA:

يعد مخطط التنمية الإقليمية للولاية وسيلة حقيقية لتطبيق السياسة الوطنية في هذا الميدان عن طريقه تطبيقه لبنود المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية و تفصيله للمخطط الجهوي التي تتبعها الولاية المعنية وجهة نظر قانونية فإنه حتى و إن كانت هذه

الوسيلة المطبقة في الواقع على الأقل ضمن صلاحية المجلس الشعبي الولائي فإننا نجد لها سنداً قانونياً ضمن قوانين التهيئة الإقليمية و لهذا يمكن القول أن مخطط التهيئة ما هو إلا دراسة يمكن أن تعدها الوكالة الوطنية للتهيئة الإقليمية ANAT. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية قانون 29/90 1990)

1PDAU-4-2-1-المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير:

1-4-2-1- تعريف :

حسب القانون 90 / 29 المؤرخ في 21 / 12 / 90 و المرسوم التنفيذي رقم 91 / 177 المؤرخ في 14 ذو القعدة 1411 الموافق لـ 28 ماي 1991 الذي يحدد إجراءات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و المصادق عليه و محتوي الوثائق المتعلقة به فإن المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير هو أداة للتخطيط المجالي و التسيير الحضري يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة و التعمير لبلدية أو عدة بلديات مع الأخذ بعين الاعتبار تصاميم التهيئة و مخططات التنمية و يضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي (الجريدة الرسمية ، العدد 52 ، ص 1654).

و ينجز المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير عبر ثلاث مراحل اساسية :

1-مرحلة الدراسة و التقييم للأوضاع السائدة حاضرا، والقدير لأفاق التطور مستقبلا في المجالات الديموغرافية و الاجتماعية والاقتصادية.

2- طرح الاختيارات ونماذج وفرضيات التهيئة المقترحة مع ابراز جميع ايجابياتها وسلبياتها.

2- تحديد الاهداف على المستوى البعيد ثم استخراج الاهداف التي يمكن تحقيقها على المستويين القريب و المتوسط. (ساسي فريدة ، 2009 ، ص 25).

1-2-4-2-1- الاصول التاريخية للمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير

فكرة ظهور المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ليست جديدة ، و إنما تعود للقانون الجزائري لقانون البلدية لسنة 1967 م، و كذلك الامر المتضمن الاحتياطات العقارية لصالح البلديات ، حيث مخطط التعمير الرئيسي ومخطط التعمير المؤقت كأدوات عمرانية تظهر في شكل مخططات اعلانية ، كما كان لزاما على البلدية ان تكون احتياطات عقارية ، وذلك عن طريق استلاء البلدية و ملكية الاراضي ، سواء كانت للأفراد او الدولة او للجماعات المحلية ونقلها الى ذمتها من اجل التصرف فيها لتحقيق التنمية المحلية.

ولكن هذا كله مشروط بوجود مخطط عمراني كأول شرط لتكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات، اي تكون هذه الاراضي داخله في حدود المنطقة العمرانية طبقا للمادة 02 الفقرة 02 من الامر 26-74 وتحدد المنطقة العمرانية بموجب المخطط العمراني ،المعد من قبل المجلس الشعبي البلدي طبقا للمادة 156 من الامر 24-67 المتضمن قانون البلدية ومن وجود المخطط شرط لا دراج قطعة ارض في الاحتياطات العقارية، وفي حالة غيابه يكون مقرر ادراج القطعة الأرضية في الاحتياطات العقارية مجاوزا للسلطة وبالتالي بطلانه ، وهذا ما قرره المحكمة العليا الغرفة الادارية

عموما ومن حيث المبدأ ، فإن تكوين الاحتياطات العقارية لصالح البلديات في إطار مخططات عمرانية، تحقيقا للأهداف المسطرة وتسهيلا للإجراءات وفق أشكال قانونية بسيطة كانت البلدية هي المتعامل و المسؤول الوحيد بداية ونهاية على كل ما يتعلق بالعقار وما يتعلق بالبناء والتعمير دون وسيط أو شريك.(لعويجي عبد الله، 2011-2012 ص 15)

1-2-4-3- أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU

- الحفاظ على الأراضي الزراعية و تطويرها
- تحديد المواقع الخاصة بالتعمير المستقبلي
- وضع المرافق الأساسية لتطوير النشاطات و لتثبيت سكان الريف
- الوقوف على الدعائم الاقتصادية للمجال المدروس و إعطاء خطة تهيئة تتماشى مع هذه الدعائم(الجريدة الرسمية للقانون 90-29).

1-2-4-4-2-1 الإطار القانوني للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:**أولا- في القانون 90-29:**

تبنى المشرع الجزائري المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في القانون 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق ل الفاتح من ديسمبر عام 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل بموجب القانون 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004 المعدل بالقانون رقم 08-15 المؤرخ في 17 رجب عام 1429 الموافق ل 20 يوليو سنة 2008 ، الذي يحدد قواعد مطابقة البيانات وإتمام إنجازها وذلك في القسم الثاني من الفصل الثالث من المادة 16 إلى المادة 30 من القانون 90-29) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية قانون 90/29 1990).

ثانيا- في المرسوم التنفيذي رقم 91-177:

وضع المشرع الجزائري في النصوص التنظيمية والتطبيقية الكفيلة بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وذلك من خلال المرسوم 91-177 المؤرخ في 14 ذو القعدة عام 1411 الموافق ل 28 ماي 1990.

المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 05-317 المؤرخ في 10 ماي 2005 الذي يحد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ويحتوي الوثائق المتعلقة به. (الجريدة الرسمية للمرسوم التنفيذي رقم 91-177 سنة 1991).

1-2-4-5 إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

لا يمكن اعتماد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير إلا بعد إتباع مجموعة من الإجراءات حددها المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 28 ماي 1991 المحدد لإجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير، المعدل و المتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-317 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005 و هي على النحو التالي:

1 إجراءات مداولة من طرف المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعنية:

يتم إقرار المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير بموجب مداولة من قبل المجلس الشعبي البلدي المعني، حيث تتضمن هذه المداولة النقاط التالية :

- التوجيهات التي تحدد الصورة الإجمالية للتهيئة أو مخطط التنمية بالنسبة إلى تراب البلدية المقصود.

- القائمة المحتملة للتجهيزات ذات الفائدة العمومية. (المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 28/05/1991).

2 تبليغ المداولة:

يتم تبليغ المداولة إلى الوالي المختص إقليميا للمصادقة عليها التي تنشر لمدة شهر كامل بمقر المجلس الشعبي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية. (المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 28/05/1991)

3 إصدار قرار اداري يحدد المحيط الذي سوف يدخل فيه المخطط:

تختلف الجهة المخولة لها صلاحية إصدار هذا القرار باختلاف الملف الكامل المتضمن كل الوثائق بما فيها المخططات التقنية التي تبين توسع المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و ذلك حسب كل الحالات التالية:

- الوالي: إذا كان الإقليم المعني بإنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير يمس ولاية واحدة.
- الوزير المكلف بالتعمير مع الوزير بالجماعات المحلية (وزير الداخلية): بموجب قرار وزاري مشترك إذا كان إنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير يمس أقاليم عدة بلديات لولايات مختلفة .

إذا كان المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير المراد إعداده يشمل تراب بلديتين أو عدة بلديات، يمكن لرؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية إسناد مهمة إنجاز هذا المخطط إلى مؤسسة عمومية مشتركة بين البلديات، و هذا ما أكدته أيضا القانون المتعلق بالبلدية. (المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 28/05/1991)

4 إبلاغ بعض المؤسسات و الهيئات العمومية:

كي يتسنى للمؤسسات و الهيئات العمومية الاطلاع على القرار القاضي بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير من أجل المشاركة، يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية بإبلاغ كل من رؤساء الغرف التجارية، الغرفة الفلاحية، رؤساء المنظمات المهنية رؤساء الجمعيات المحلية كتابيا بالقرار القاضي بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.
أكد قانون التعمير على ضرورة الاستشارة التوجيهية لكل الإدارات العمومية أو المصالح التابعة للدولة

و المكلفة على مستوى الولاية بالتعمير، الفلاحة، التنظيم الاقتصادي، الري، النقل، الأشغال العمومية المباني و المواقع الأثرية و الطبيعية، البريد و المواصلات و كل الهيئات و المصالح العمومية المكلفة على مستوى الولاية بتوزيع الطاقة، النقل، المياه . و لهؤلاء المرسل إليهم مهلة 15 يوما ابتداء من تاريخ استلامهم الرسالة تعيين ممثلهم، و بعد انقضاء هذه المهلة يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بإصدار قرار إداري يبين فيه قائمة الإدارات العمومية و الهيئات و المصالح و الجمعيات التي طلب استشارتها بشأن مشروع المخطط و ينشر هذا القرار لمدة شهر بمقر المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعنية و يبلغ للإدارات العمومية و الهيئات و المصالح العمومية و للجمعيات و المصالح التابعة للدولة على المستوى المحلي و تمنح لها مهلة 60 يوما لإيداع ملاحظاتها و آرائها حول مشروع هذا المخطط و ذلك بطريقة صحيحة و مكتوبة و إذا لم تجب خلال هذه المهلة عدى رأيها بالموافقة. .

(المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 28/05/1991)

5_ قرار إجراء التحقيق العمومي:

يخضع مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير الى التحقيق العمومي و ذلك ابتداء من انقضاء مهلة 60 يوما، و يكون ذلك بموجب قرار إداري يتخذ من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية ينشر هذا القرار بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية المعنية طوال مدة هذا التحقيق العمومي و تبلغ نسخة منه للوالي المختص إقليميا. يتعين على رئيس المجلس الشعبي البلدي أن يفتح سجلا خاصا مرقما من طرفه و موقعا من قبل المفوض المحقق يسجل فيه يوما بيوم الملاحظات و الاعتراضات المكتوبة المتعلقة بإعداد هذا المخطط، و بانقضاء مهلة 45 يوما يقفل محضر التحقيق بعد توقيعه من قبل المفوض المحقق، حيث يقوم هذا الأخير خلال مهلة 15 يوما الموالية بإعداد ملف كامل عن التحقيق و النتائج المتوصل إليها و يحوله مباشرة إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية. (الاستاذ يوسف لخضر حمينة، 2015)

6 المصادقة النهائية على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

يرسل المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير بعد تعديله عند الاقتضاء مصحوبا بملف كامل، سجل الاستقصاء و محضر قفل الاستقصاء و النتائج المتوصل إليها من قبل المفوض المحقق و ذلك بعد المصادقة عليه بمداولة من المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية إلى الوالي المختص إقليميا الذي بدوره يجمع آراء المجلس الشعبي الولائي خلال مهلة 15 يوما الموالية لاستلامه الملف، و بعد هذه الأجال يعرض المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير للمصادقة النهائية .

و ذلك حسب الحالات التالية:

- بقرار من قبل الوالي.
- بقرار و زاري مشترك بين الوزير المكلف بالتهيئة و التعمير و الوزير المكلف بالجماعات المحلية بعد استشارة الوالي المعني أو الولاية المعنيين.
- بمرسوم تنفيذي يصدر بعد استشارة الوالي المعني أو الولاية المعنيين و بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتعمير

و بعد المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير يتم تبليغه إلى كل من:

- الوزير المكلف بالتعمير
 - الوزير المكلف بالجماعات المحلية
 - مختلف المصالح الوزارية المعنية
 - مصالح الدولة المكلفة بالتعمير على مستوى الولاية
 - الغرف التجارية
 - الغرف الفلاحي. (الاستاذ يوسف لخضر حمينة، 2015) .
- 7- مراجعة و تعديل المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير :
- تتم مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير أو تعديله بنفس الطريقة و الإجراءات التي تمت بها المصادقة عليه، إذ لا يمكن إجراء هذه المراجعة أو التعديل إلا لأسباب معينة و هي كالتالي:
- إذا كانت القطاعات المراد تعميمها في طريق الإشباع
 - إذا كان تطور الأوضاع أو المحيط لا يستجيب لأهداف مشاريع التهيئة أو البنية الحضرية لإقليم بلدية
- يقسم المخطط المنطقة التي يتعلق بها الى قطاعات محددة كما يلي :

_ القطاعات المعمرة .

_ القطاعات المبرمجة للتعمير .

_ قطاعات التعمير المستقبلية .

_ القطاعات الغير قابلة للتعمير .

وذلك حسب المادة 16 من القانون 29/90 المؤرخ في 01_12_1990 م . (الاستاذ يوسف لخضر حمينة، 2015).

1-2-4-6 محتوياته

يمكن محتوى المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الى قسمين:

1- الجانب الموضوعي

من هذا الجانب يراعي المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير التخصيص العام للأراضي على مجموع تراب بلدية أو مجموعة من البلديات حسب القطاع ويحدد توسع المباني السكنية وتمركز المصالح والنشاطات وطبيعة وموقع التجهيزات الكبرى والهياكل الأساسية كما يحدد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية والمناطق الواجب حمايتها.

2- الجانب الشكلي:

من هذا الجانب يتضمن المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير طبقا للنصوص القانونية التي تحدد إطاره القانوني على المكونات التالية:

أ_ تقرير توجيهي:

تحدد فيه التوجيهات العامة للسياسة العمرانية و ذلك بعد تقديم شرح للوضع الحالي و آفاق التنمية العمرانية و الوعاء العقاري الذي سوف يطبق في نطاقه، حيث يضبط فيه ما يلي:

- تحليل الوضع القائم و الاحتمالات الرئيسية للتنمية بالنظر إلى التطور الاقتصادي و الديموغرافي و الاجتماعي والثقافي للتراب المعني.
- قسم التهيئة المقترح بالنظر إلى التوجيهات في مجال التهيئة العمرانية و حماية الساحل و الحد من الأخطار الطبيعية و التكنولوجية. (لعويجي عبد الله، سنة 2012 ص18).

ب- لائحة التنظيم:

ان هذه اللائحة تعد بمثابة تقنين يحدد للقواعد العامة المطبقة بالنسبة لكل منطقة مشمولة في القطاعات الاربعة كما هي في المواد من 20 الى 23 من القانون 90_29 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم.

ج - مستندات بيانية:

وتشمل على المخطط الواقع القائم حالياً ومخطط التهيئة بالإضافة إلى مخطط الإرتفاعات ومخطط التجهيز. (الاستاذ يوسف لخضر حمينة ، الثانية ماستر 2014-2015).

1-2-4-7 الوثائق التي يعتمد عليها المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير

- المخططات الوطنية للتهيئة العمرانية
- المخططات الجهوية للتهيئة
- مخطط التهيئة الولائي
- المخطط العمراني المؤقت
- المخطط العمراني التوجيهي
- خرائط و الصور الجوية
- الإحصاء العام للسكن و السكان

ولهذا فإن المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير يتكفل بإعطاء التوجيهات العامة للتهيئة وفق المعطيات المستنتجة من التحليل المسبق للمجال المدروس مع تحديده لاهم القطاعات. (الجريدة الرسمية للقانون 90-29 ، العدد 52 ص 977)

1-2-4-8 مراحل المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير :

وتنقسم على أربعة مراحل:

المرحلة الأولى : و هي دراسة تحليلية للمعطيات الطبيعية و البشرية و يدرس فيها الوضعية الحالية للسكن , التجهيزات كذلك الوضعية الديمغرافية و السيسيو اقتصادية

المرحلة الثانية : دراسة تقديرات الحجم السكاني على المدى القريب و المتوسط و البعيد و كذلك البنية الديمغرافية حسب العمر و الجنس

المرحلة الثالثة : يحدد مختلف الاقتراحات و تناقش مع السلطات المعنية

المرحلة الرابعة : وضع قوانين و المراسيم و القرارات المتخذة في المخطط

رفع هذا الارتفاق في الآجال المنصوص عليها إلا بالنسبة للأراضي التي تدخل في POS.

1-2-4-9- توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU

حسب القانون 90 / 29 المؤرخ في 1 / 12 / 90 فان المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير اخذ بعين الاعتبار التوجيهات العامة للتهيئة و التي سطرها مخطط التهيئة الولائي PAW

- كالتحكم بصفة عقلانية في مخطط شغل الأراضي POS

- إعادة تنظيم الهياكل العمرانية و خلق مراكز جديدة

- تحديد نمو الأقطاب العمرانية

- ضمان توزيع أفضل للسكان و المرافق.

1-2-5- مخطط شغل الأراضي POS:**1-5-2-1- تعريف :**

حسب القانون 90 / 29 المؤرخ في 1 / 12 / 90 و المرسوم التنفيذي رقم 91 / 178 المؤرخ في 14 ذي القعدة 1411 الموافق ل 28 ماي 1991 يحدد إجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي و المصادق عليها و محتوى الوثائق المتعلقة بها فان مخطط شغل الأراضي هو وثيقة عمرانية قانونية جديدة تسمح بإعطاء قواعد عامة , تهدف إلى تنظيم و تسيير المجال و تحوي الإطار المبني في اتساع و توازن كما يسمح بحفظ المحيط و الأماكن الطبيعية و الإرث الثقافي و التاريخي في إطار سياسة وطنية للتهيئة الإقليمية كما يحدد أيضا الوظائف و المجال المخصص لها على تجزئة مختلف القطاعات القابلة للتعمير إضافة إلى تحديد حدود الارتفاقان المطبقة كما أن مخطط شغل الأراضي عبارة عن وثيقة عمرانية قانونية و تقنية تصاحب مخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير أين يوضع كيفية استغلال المجال و احترام توصيات PDAU و يحدد بصفة مفصلة قوانين شغل الأراضي و قوانين البناء للمحيط الذي يغطيه. (الجريدة الرسمية للقانون 90-29 المتعلق بالتهيئة و التعمير)

التعريف الثاني:

أحد الوثائق الإدارية و التقنية للتخطيط العمراني، يحدد بالتفصيل في إطار توجيهات P.D.A.U حقوق استخدام الأراضي و البناء، و لهذا فإن مخطط شغل الأراضي:

- يحدد بصفة مفصلة بالنسبة للقطاع أو القطاعات أو المناطق المعينة الشكل الحضري و التنظيم و حقوق البناء و استعمال الأراضي.

- يعين الكمية الدنيا و القصوى من البناء المسموح به، المعبر عنها بالمتر المربع من الأرضية المبنية خارج البناء أو بالمتر المكعب من الأحجام و أنماط البناء المسموح بها و استعمالاتها.
- يضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبناءات.
- يحدد المساحة العمومية و المساحات الخضراء و المواقع المخصصة للمنشآت العمومية و المنشآت ذات المصلحة العامة و كذلك تخطيطات و مميزات طرق المرور.
- يحدد الارتفاقان.
- يحدد الأحياء و الشوارع و النصب التذكارية و المواقع الواجب حمايتها و تجديدها و إصلاحها.
- يعين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقايتها و حمايتها (الجريدة الرسمية الجزائرية للقانون 90 - 29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير المعدل و المتمم).

التعريف الثالث:

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وثيقة قانونية تحدد في اطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير "PDAU" في حالة وجود القواعد العامة و حقوق ارتفاق الأراضي واستعمالها. يطبق على مجال معطى مثل جزء من بلدية، أو جزء من مجال ريفي.(المادة 15 من القانون 90-29).

1-2-5-2- أهداف مخطط شغل الأراضي POS:

- تعيين حقوق استخدام الأرض في ظل التوجيهات العامة لمخطط اتوجيهي للتهيئة و اتعمير .
- تحديد بصفة عامة معامل شغل الأرض ، و معامل مايؤخذ من الأرض بصفة عامة، أو كل وحدة على حدا.
- تخصيص كل منطقة دراسة لما يناسبها من نوع المباني (سكن -تجهيزات-مرافق...إلخ).
- تحديد إرتفاع المباني و مظهرها الخارجي.
- تحديد الطرق و المنافذ و الشبكات بصفة عامة ، زيادة على ذلك يحدد المساهمة التي تتحملها الدولة و الجماعات المحلية و ذلك طبقا لتوجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير .
- و في الأخير فإن مخطط شغل الأراضي يعطينا تنظيم و تقنين لكل المساحة المدروسة و نوعية المباني المسموح بناؤها و الغرض الموجهة له(سكن ، تجهيزات...إلخ)، و ماهي المناطق الغير مسموح بناؤها سباب طبيعية(واديان،شعاب...إلخ) أو صناعة مثل (خطوط الكهرباء،أنابيب الغاز...إلخ) و تحديد حقوق الإرتفاقات لها.(نوبيات ابراهيم، 2007 .)

1-2-5-3 محتويات مخطط شغل الأراضي :

يحتوي مخطط شغل الأراضي على ميزتين أساسيتين و هما :

1-لائحة التنظيم:

أ- مذكرة تقديم ، يثبت فيها تلاءم أحكام مخطط شغل الأراضي مع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وكذا البرامج المعتمدة للبلدية أو البلديات المعنية تبعا لأفاق تنميتها.

ب- القواعد التي تحدد لكل منطقة متجانسة نوع المباني المرخص بها أو المحصورة وكذا وجهتها ، حقوق البناء المرتبطة بملكية الأرض التي يعبر عنها بمعامل شغل الأراضي وكذا معامل مساحة ما يؤخذ من الأرض ، هذا مع مراعاة الأحكام المطبقة على كل من الساحل ، الأراضي الفلاحية ذات الجودة العالية أو الجيدة و الأقاليم الطبيعية و الثقافية البارزة

ج- شروط شغل و استخدام الأراضي بالنسبة لكل من:

- المنافذ و الطرق

- وصول الشبكات إليها

- موقع المباني بالنسبة للطرق العمومية وما يتصل بها.

- موقع المباني مع بعضها البعض على الملكية العقارية الواحدة

- ارتفاع المباني

- المظهر الخارجي

- موقف السيارات

- المساحات الفارغة و المغارس.

هـ- تحديد مختلف المنشآت و التجهيزات العمومية ومواقعها وكذا الطرق و الشبكات المختلفة التي تتحملها

الدولة كما هو محدد في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير، وتلك التي يكون عبء إنجازها على عاتق

الجمعيات المحلية ، هذا مع تحديد أجال إنجازها . (إسماعيل شامة، 2003ص177)

2- الوثائق البيانية : و تتكون من :

- مخطط الموقع بمقياس رسم 1/2000 إلى 1/5000 .
- مخطط الرفع الطبوغرافي بمقياس رسم 1/1000 إلى 1/500 مبرزين معه مقطعين أو أكثر لتعريف بشكل تضاريس أرضية المشروع .
- خريطة بمقياس 1/1000 إلى 1/500 تبرز كل العوائق الخاصة بطبيعة طبقات الأرض و ما مدى صلاحيتها للاستثمار العمراني ، مدعمة بتقرير تقني يوضح ما مدى صلاحيات هاته القطعة للتعمير و الشروط الواجب الأخذ بها .
- مخطط الوضعية الحالية للعقار مبرزين فيه الأجزاء المبنية المتواجدة و حالتها و طبيعتها القانونية ووظائفها .
- مخطط تهيئة إجمالي بمقياس رسم 1/500 إلى 1/1000 مبرزين فيها مخطط المناطق ذات النشاط المتجانس وكذا توقيع مختلف المرافق العمومية وكيفية تموضعها .
- مخطط التركيب العمراني بمقياس رسم 1/500 إلى 1/1000 حيث يبرز الشكل العام لكتل المشروع . (الجريدة الرسمية 90-29 عدد 52- 15 جمادي الأول 1411)

1-2-5-4 مراحل إنجاز مخطط شغل الأرض وكيفية المصادقة عليه :

يتم إنجاز مخطط شغل الأرض عبر ثلاثة مراحل :

المرحلة الأولى :

- الدراسات الفيزيائية : المعطيات المورفولوجيا الجغرافية البيئية للتجمع السكني للبلدية أو لعدة بلديات .
- الدراسة المناخية والاقتصادية : مثل نمو السكان ،التوزيع السكاني .. الخ .
- دراسة ما هو موجود من المساكن ،انواع المباني ،وحالتها .

المرحلة الثانية :

كل المعطيات السابقة تسمح لنا بالبرمجة ؛كتحديد المساحات الخضراء ومساحات التشجير، وتحديد السكنات ،وترجمة ما كتب إلى رسيمات .

المرحلة الثالثة :

مرحلة القوانين أو ما يسمى بالمخطط ،هذا الاخير يتبع بالضرورة كل المخططات المعدة للتهيئة والتعمير

1-2-5-5- إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي و مراجعته:

فقبل الحصول على مخطط شغل الاراضي نتبع مجموعة من الاجراءات المتمثلة في:

1- إجراء المداولة:

وهذا حسب ما نصنته المادة 02 من المرسوم التنفيذي 178-91 بحيث الزمت على ضرورة إجراء المداولة من قبل المجلس الشعبي البلدي المعنى أو المجالس الشعبية البلدية المعنية، ولا بد أن تتضمن هذه المداولة على الآتي:

- الحدود المرجعية لمخطط شغل الأراضي وذلك وفق التوجيهات التي جاء بها المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير المتعلق به.

- بيانا لكيفيات مشاركة الإدارات العمومية و الهيئات و المصالح العمومية و الجمعيات في إعداد هذا المخطط. (المادة 02 من المرسوم التنفيذي 178-91).

و في الاخير تبلغ هذه المداولة الى الوالي المختص إقليميا وتنشر لمدة شهر كامل بمقر المجلس الشعبي البلدي المعنى أو المجالس الشعبية البلدية المعنية. (المادة 03 من المرسوم التنفيذي 178-91).

2- إصدار قرار إداري يحدد بموجبه الحدود الجغرافية التي سوف يدخل فيها هذا المخطط:

هذا ما أكدته المادة 04 من المرسوم التنفيذي 178-91 و الجهة المخول لها من الناحية القانونية صلاحية إصدار هذا القرار.

- الوالي: إذا كان تراب البلدية المعنى بإعداد مخطط شغل الأراضي تابع لولاية واحدة.

-الوزارة المكلفة بالتهيئة و التعمير مع الوزير المكلف بالجماعات المحلية أي وزير الداخلية يصدر قرار وزاري مشترك إذا كان التراب المعنى بإعداد مخطط شغل الأراضي تابع لولايات مختلفة.

- و إذا كان مخطط شغل الأراضي يشمل تراب بلديتين أو أكثر يمكن لرؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية إسناد مهمة إعداد هذا المخطط إلى مؤسسة عمومية مشتركة بين البلديات. (لمادة 04 و 05 من المرسوم التنفيذي 178-91).

3- التشاور:

يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية أو المؤسسات العمومية المشتركة ما بين البلديات باطلاع كل من رؤساء الغرف ، التجارة ، الفلاحة، و المنظمات المهنية الجمعيات المحلية كتابيا بالقرار القاضي بإعداد المخطط ولهذه الهيئات مهلة 15 يوما ابتداء من تاريخ استلامهم رسالة الإفصاح على نيتهم في المشاركة ، علما أن هناك بعض الهيئات تستشار وجوبا الإدارة العمومية و المصالح التابعة للدولة، المكلفة بالتعمير، الفلاحة، التنظيم الاقتصادي ، الرّي ، النقل الأشغال العمومية، المباني و المواقع العمومية، و المباني و المواقع الأثرية والطبيعية، البريد و المواصلات. (المادة 07 من المرسوم 178-91)

وبعد انقضاء مهلة 15 يوما، يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية، بإصدار قرار إداري الذي ينشر بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية لمدة شهر كامل.

4-تبليغ مخطط شغل الأراضي للإدارات والهيئات العمومية:

يبلغ مشروع مخطط شغل الأراضي للإدارات و الهيئات و المصالح الموافقة على إعداد هذا المخطط وتمنح لها مهلة 60 يوما لإبداء آراءها و ملاحظاتها، و إذا انقضت المهلة ولم تجب، عد رأيها بالموافقة. (المادة 07 من المرسوم 178-91)

5- عرض المخطط لاستقصاء عمومي:

يعرض مخطط شغل الأراضي للاستقصاء العمومي وذلك لمدة 60 يوما مع نشر هذا القرار بمقر المجلس الشعبي البلدي خلال مدة الاستقصاء مع ضرورة تبليغ المختص إقليميا

6- قفل سجل الاستقصاء وتحويله إلى الوالي المختص إقليميا:

يقفل سجل الاستقصاء (التحقيق) عند انقضاء مهلة 60 يوما ويتم توقيعه من قبل المفوض المحقق، ليقوم هذا الأخير خلال مهلة 15 يوما الموالية بإعداد محضر قفل الاستقصاء و يحوله إلى المجلس الشعبي البلدي المعنى، ليكون بعد ذلك كل من مشروع مخطط شغل الأراضي مصحوبا بسجل الاستقصاء ومحضر قفل الاستقصاء إلى الوالي المختص إقليميا ، لكي يبدي رأيه خلال مهلة 30 يوما ابتداء من تاريخ استلام الملف و إذا انتهت هذه المدة عدّ رأيه موافقة. (المادة 13 من المرسوم التنفيذي 178-91 الصادر في 1991) .

7- المصادقة النهائية على مخطط شغل الأراضي:

يصادق رئيس المجلس الشعبي البلدي بمداولة على المخطط، بعد أن يأخذ بعين الاعتبار نتائج الاستقصاء العمومي ورأي الوالي المختص إقليمياً، ويوضع تحت تصرف المواطنين. (المادة 15 من المرسوم التنفيذي 178-91 الصادر في 1991).

1-2-6- التكامل بين أدوات التهيئة والتعمير:

- إن النمو السريع للسكان أدى إلى ظهور أزمة عرفت بأزمة السكن ، حيث أن هذه الظاهرة أفرزت مشكلة كبيرة وعويصة من الناحية العمرانية و المعمارية ، فانتشار المباني دون تخطيط مسبق ودون نمط عمراني و مراسيم للحفاظ على العمران و المعمر لمدن و التجمعات السكانية الكبرى و هذه القوانين هي [10،11] :

-قانون 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير.

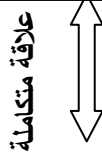
-المرسوم التنفيذي رقم :178/91 المؤرخ في : 28 مايو 1991 و المتعلق بكيفية إعداد مخطط شغل الأراضي و الوثائق المتعلقة به و كيفية المصادقة عليه .

وهذه التنظيمات السابقة الذكر تساعد على التحكم في النمو العمراني و ذلك بوضع مخططات عمرانية متكاملة و متجانسة في حيز المدينة او جزء منها ، و هذه المخططات منها التوجيهية (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير) و منها اجراءات تفصيلية (مخطط شغل الارض) والرسيمة رقم (01) توضح العلاقة المتكاملة بين المخططين:

الرسيمة رقم (01): العلاقة المتكاملة بين المخططين

(PDAU) المخطط التوجيهي لتهيئة و التعمير

- يحدد التوجيهات الرئيسية للتهيئة العمرانية .
- يثبت الوجهات و الأفكار المبدئية على المدى القصير ، المتوسط و الطويل (25 سنة)
- يمثل المرجعية لإعداد مخططات شغل الأرض .
- يتجسد من خلال إنجاز مخططات (POS) التي حددها .



(POS) مخطط شغل الأرض

- يجسد التوجيهات و المبادئ العمرانية لمخطط (PDAU).
- يحدد حقوق تسيير و استغلال الأراضي على المدى القريب و المتوسط (10 سنوات)
- يسمح بالمرور إلى الترخيص بالتجزئة و البناء مع تحديد و تخصيص المجالات المختلفة .

المصدر : الاستاذ نوبيات براهيم 2007

2-السياسة البيئية في الجزائر:

لعل من اكبر الاسباب التي ادت الى ظهور المشاكل البيئية و تفاقمها هي ظهور الثورة الصناعية ، و ذلك بسبب الاستغلال المفرط للثروات الطبيعية ، مما ادى بالدول الى التفكير في ضرورة ايجاد حلول قانونية والتي حسب رايهم يمكنها ان تضع حدا للانتهاكات الخطيرة للبيئة و يعود اصدار النصوص القانونية الخاصة بحماية البيئة الى ما قبل القرن 19 م اذ قام العديد من الحكام الى المحاولة الى ايجاد حلول ناجعة تضمن لهم السلامة البيئية وذلك بسن تشريعات و اوامر في عدة دول ،انحصرت في البداية في منع القاء القاذورات في الانهار و البحيرات حفاظا على الصحة العمومية ، وكذلك إصدار تنظيمات تتعلق بحماية اصناف معينة من الحيوانات و الطيور من اجل المحافظة على هذه الفصائل من الانقراض بنية المحافظة على التنوع الطبيعي.

و مع التطورات التي شاهدها العالم سواء من الناحية الاقتصادية او التكنولوجية ازدادت المشاكل البيئية وازداد معها الاهتمام بهذا الجانب و ذلك من طرف الدول ايجاد الحلول الكفيلة بحماية البيئة. ما يمكن ان نلاحظه بالنسبة لقوانين البيئة سواء على المستوى المحلي او الدولي فان البيئة اخذت اهتماما واسعا يظهر جليا في القوانين الصادرة في اطار حماية البيئة.

2-1-1- اهم المؤتمرات الدولية في مجال حماية البيئة:

لعل اهم هذه المؤتمرات نذكر ما يلي:

2-1-1- مؤتمر لجنة بورتلاند 1987:

- المبدأ الاحترازي على البيئة والذي يعلن أن الشك في وجود تأثير سلبي لمنتج معين أو مادة معينة، ولكن وجود أدلة مثبتة على ذلك لا يعني السماح بتداول المادة، بل عدم تداولها حتى يثبت بأدلة علمية عدم خطر هذه المادة .

- البيئة والاقتصاد لهما نفس المكانة في التنمية المستدامة ، كما أنهما مرتبطان مع بعضهما البعض فلا بد أن تعطى الأولوية لمنافع قصيرة المدى لتسبب في التدهور البيئي طويل المدى .

- لا يمكن أن يكون الاقتصاد الرأسمالي مستديماً لأنه يركز على الاستنزاف المتواصل للموارد .

- لا يمكن أن يكون النظام الاقتصادي الذي لا يحقق احتياجات الشعوب مستداماً .

- معيار النمو المستدام هو العدالة البيئية العالمية .

- التوزيع المصنف للموارد ما بين الدول و ما بين الطبقات الاجتماعية في نفس الدولة . (سعيدي نبيه 2012)

2-1-2- مؤتمر ريودي جانيير 1992 :

انعقد بشهر جوان 1992 في ريو دي جانيرو بالبرازيل، وهو أول مؤتمر عالمي حول البيئة وعليه تسمية "قمة الأرض"، وقد حضرت فيه 168 دولة ، ارتكزت أهم محاور هذا المؤتمر على الدعوة إلى دمج الاهتمامات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على المستوى الدولي. وقد كانت أحد أهم المسائل الرئيسية التي تالتنمية أطلق طرق لها المؤتمر هي وضع وتنفيذ استراتيجيات وإجراءات لتحقيق التنمية المستدامة.

كما ارتكزت أهم محاوره أيضا على التغيرات المناخية لكوكب الأرض، والتنوع البيولوجي وحماية الغابات، وقد اعتمد المؤتمر على جدول أعمال "أجندة 21" لحماية البيئة، كما تم وصف العواقب السياسية والاقتصادية المترتبة عن الاستمرار في تدمير البيئة.

2-1-3- إتفاقية فيينا: 1985 لحماية طبقة الأوزون والمصادق عليها من طرف السلطات الجزائرية في سبتمبر 1992.

2-1-4- إتفاقية محاربة التصحر: لسنة 1994 والمصادقة عليها في ماي 1995.

2-1-5- إتفاقية كيوتو : المتعلقة بالتغيرات المناخية لسنة 1997 والمصادق عليها في أفريل 2004.

2-1-6- مؤتمر قمة الأرض جوهانسبورغ 2002 :

مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في جوهانسبورغ بجنوب أفريقيا في عام 2002م الذي يحث على العمل بأسرع وقت ممكن للحد من فقدان الموارد الطبيعية التي أصبحت مهددة بالاضمحلال.

2-1-7- مؤتمر قمة الأفقية: الذي عقد في عام 2005. (يوسف لخضر حمينة 2015).

2-2- البيئة في الجزائر:

الجزائر كغيرها من الدول اهتمت بموضوع البيئة حيث قامت بسن العديد من القوانين من اجل المحافظة على البيئة ومن هذا المنطلق سنحاول التطرق الى اهم القوانين التي تصبو في حماية البيئة ومن بينها نذكر ما يلي:

2-2-1- القانون 83-03 الصادر في 05 فيفري 1983 :

غداة الاستقلال فلقد عرفت الجزائر فراغاً قانونياً ومؤسساتياً كبيراً، مما جعل المشرع الجزائري يعمل بموجب القانون 157/62 يمدد استعمال القوانين الفرنسية إلا فيما يتعارض مع السيادة الوطنية، وبعد الاستقلال قامت الدولة الجزائرية بإصدار عدة قوانين ومراسيم تخدم المجال البيئي في الجزائر ابتداء من قانون البلدية الصادر سنة 1967 م الذي يتضمن كيفية حماية النظام العام.(يوسف لخضر حمينة 2014-2015).

ففي سنوات الثمانينات عرفت الجزائر قفزة نوعية في مجال التشريع البيئي و التي بدأت بصدور أول قانون لحماية البيئة تحت رقم 83-03 الصادر في 05 فيفري 1983 م ، هذا القانون يعتبر بمثابة القاعدة الرئيسية للمنظومة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية البيئة حيث حدد مجموعة من الاهداف الاساسية التي ترمي اليها حماية البيئة ومن بينها:

❖ حماية المواد الطبيعية.

❖ اتقاء كل اشكال التلوث.

❖ تحسين اطار المعيشة ونوعيتها

فضلا عن ذلك يرتكز هذا القانون على المبادئ التالية:

- ✓ ضرورة الاخذ بعين الاعتبار حماية البيئة في التخطيط الوطني.
- ✓ تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي و متطلبات حماية البيئة.
- ✓ تحديد شروط ادراج المشاريع في البيئة.

وصدرت بعد هذا القانون عدة نصوص تنظيمية لهذا القانون ونذكر من أهمها:

-المرسوم التنفيذي 87-143 المؤرخ في 16 جوان 1987 م والمتضمن قواعد تصنيف الحظائر والمحيطات الوطنية.

-المرسوم التنفيذي 98-339 المؤرخ في 03 نوفمبر 1998 م و الذي يضبط التنظيم المطبق على المنشأة المصنفة ويحدد قائمتها. (الجريدة الرسمية، العدد 82، ص 3).

ومن هنا نستخلص ان الدولة الجزائرية اعطت قيمة كبيرة للجانب البيئي وذلك محاولة منها حماية البيئة وسكان المناطق الحضرية من الاخطار الناجمة من الاهمال البيئي .

وهذا القانون أي القانون 83-03 يحوي على 140 مادة مقسمة الى ستة ابواب و عدة فصول تنص على المحافظة على البيئة من بين هذه المواد نذكر ما يلي:

المادة 08: " تعد كل من حماية الطبيعة و الحفاظ على فصائل الحيوان و النباتات و الإبقاء على التوازنات البيولوجية، و المحافظة على الموارد الطبيعية من جميع أسباب التدهور التي تهددها أعمالاً ذات مصلحة وطنية، يتعين على كل فرد السهر على صيانة الثروة الطبيعية. "

المادة 31: " في حالة حدوث أزمة أو طوارئ من شأنها أن تشكل تهديدات خطيرة بالتلوث أو العدوى على أوساط الاستقبال المنصوص عليها، تنفذ مخططات استعجالية و يتم وضع المخططات الوطنية الاستعجالية حسب العوامل المهددة بالتلوث المحتمل. "

المادة 34: " عندما يكون من شأن الإفراز في المحيط الجوي أن يشكل تهديداً للإنسان أو الأملاك فإنه يتعين على مرتكبيه تنفيذ كل الإجراءات الضرورية لإزالة أو تخفيض إفرازهم المتسبب في التلوث "

المادة 47: " يمنع كل صب أو قذف للمياه المستعملة أو رمي النفايات في المياه المخصصة للتزويد بالمياه الجوفية كالأبار و سراديب جذب المياه التي غير تخصيصها. "

المادة 55: «يعاقب بغرامة من 1000 دج إلى 10.000 دج و في حالة العودة بالحبس من شهرين إلى 06 أشهر و بغرامة من 10.000 دج إلى 100.000 دج أو بإحدى العقوبتين فقط كل شخص يتسبب في تلويث المحيط الجوي. "

2-2-2- القانون 03-10 الصادر في 19 جولية 2003 :

لعل ابرز قانون صدر في اطار حماية البيئة هو القانون 03-10 الصادر في 19 جولية 2003 المتعلقة بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة حيث اصدر بعد عشرون سنة من القانون السابق أي القانون 83-03 و جاء ليتضمن مجموعة من المبادئ و الاهداف التي تجسد حماية افضل للبيئة بما

يتناسب و متطلبات التنمية المستدامة ومبادئها (الجريدة الرسمية العدد 43 ص6) وهذا القانون جاء بعد عدة ندوات دولية تصب في اطار حماية البيئة شاركت فيها الجزائر من بينها اتفاقية فيينا 1985 م لحماية طبقة الاوزون والمصادق عليها من طرف الدولة في سبتمبر 1992.م وكذا أهم ندوة التي انعقدت في البرازيل في مدينة ريو دي جانيرو والمعروف بمؤتمر قمة الأرض، التي صادقت عليها الجزائر سنة 1992 م والتي تعتبر نقطة تحول في السياسة البيئية في الجزائر وكذا في مختلف دول العالم.

2-3 قانون حماية البيئة:

2-3-1 تعريف قانون حماية البيئة:

بالنظر للمشاكل البيئية التي يشاهدها الوسط الحضري توجب على المشرع الجزائري وضع قانون يقوم بحماية البيئة الجزائرية، و من هنا سنقوم الى التطرق الى اهم قانون وضعته المشرع الجزائري والتي ارتاي من خلالها سن قواعد تنظيم البيئة و حماية المحيط رغم كثرة وتشعب المشاكل البيئية و من هنا سنحاول تعرف قان البيئة 03-01 المؤرخ في 17-02-2003م والذي يضمن حماية البيئة كما يلي:

ان قواعد حماية البيئة تهتم بحماية الطبيعة بكل مشتملاتها من جهة، ومن جهة اخرى فهي قواعد تهتم بحماية البيئة الوضعية كما ان هناك من عرف قانون حماية البيئة بانه مجموعة القواعد القانونية التي تسعى من اجل احترام وحماية و حماية كل ما تحمله من الطبيعة، و تمنع أي اعتداء عليها .

(Dr. prieur Michel .op cit. p4).

كما ان تعريف قانون حماية البيئة يشمل جميع القواعد القانونية التي يعتمدها المشرع ، قاصدا بها تنظيم أي مجال من المجالات المتعلقة بحماية البيئة ، سواء ما تعلق منها بحماية الأوساط الطبيعية او الصحة العمومية او السكن او الاراضي الفلاحية والصناعية فالمقصود بحماية البيئة هي الحماية بمفهومها الواسع، لكزنها ليست وليدة تشريع عاد ،انما هي مجسدة في المواثيق الدولية .(المرصد الوطني لحماية حقوق الانسان، الجزائر -1996) .

ويحتوي هذا القانون على 144 مادة محتوات داخل 8 ابواب.

و بالرجوع الى نص المواد 1 و 2، 3، 35، 5، من القانون 03-10 نجد انها حددت المبادئ التي يصبو اليها القانون و المبادئ التي يقوم عليها .

على سبيل المثال نصت المادة الاولى منه على ما يلي : "يحدد هذا القانون قواعد حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة"

اما المادة الثانية : حددت مجموعة من الاهداف التي يتوقع تجسيدها من وراء سن قواعد تنص عتي حماية البيئة و من بين الاهداف التي نصت عليها هذه المادة ترقية وتنمية وطنية مستدامة و العمل على

ضمان اطار معيشي سليم والوقاية من اشكال و اضرار التلوث و الاضرار الملحقة بالبيئة و ذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها و اصلاح الاوساط المتضررة ، و ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للمورد الطبيعية و كذلك استعمال التكنولوجيات اكثر نقاء و تدعيم الاعلام و تحسيس الجمهور لضمان مشاركته في تدابير حماية البيئة. (المادة 01 و 02 من القانون 10-03، الصادر في 2003).

المادة الثالثة منه: « تتشكل أدوات تسيير البيئة من:

- هيئة للإعلام البيئي.
 - تحديد المقاييس البيئية.
 - تخطيط الأنشطة البيئية التي تقوم بها الدولة.
 - نظام لتقييم الآثار البيئية لمشاريع التنمية.
 - تحديد للأنظمة القانونية الخاصة و الهيئات الرقابية.
 - تدخل الأفراد و الجمعيات في مجال حماية البيئة. (المادة 03 من القانون 10-03، الصادر في 2003)
- المادة 05: « تخضع، مسبقا وحسب الحالة، لدراسة التأثير أو لموجز التأثير على البيئة، مشاريع التنمية و الهياكل و المنشآت الثابتة و المصانع والأعمال الفنية الأخرى، وكل الأعمال وبرامج البناء و التهئية، التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة فورا أو لاحقا على البيئة، لاسيما على الأنواع والموارد والأوساط و الفضاءات الطبيعية و التوازنات الإيكولوجية وكذلك على إطار ونوعية المعيشة. (المادة 05 من القانون 10-03، الصادر في 2003)

المادة 35: « تساهم الجمعيات المعتمدة قانونا و التي تمارس أنشطتها في مجال حماية البيئة و تحسين الإطار المعيشي، في عمل الهيئات العمومية بخصوص البيئة، وذلك بالمساعد و إبداء الرأي و المشاركة وفق التشريع المعمول به. (المادة 35 من القانون 10-03، الصادر في 2003).

- ما نلاحظه من هذه المواد انها جاءت لترسيخ مبدأ المحافظة على البيئة كما انها ألزمت هذه المواد بوجوب إدراج الجمعيات في إبداء الرأي و المشاركة في مجال حماية البيئة).

اهم مبادئ هذا القانون:

- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي.
- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية.
- مبدأ الاستبدال
- مبدأ الإدماج
- مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر
- مبدأ الحيطة

- مبدأ الملوث الدافع

- مبدأ الإعلام والمشارك.

2-3-2- مصادر قانون حماية البيئة:

لقانون حماية البيئة مصادر يستمد منها قواعده ،و المصدر هو الطريقة الت سنتاتي منه القاعدة القانونية وخلافا للعديد من القوانين فإن قانون حماية البيئة يستمد قواعده من نوعين من المصادر و هي:

المصادر الداخلية :

و تشمل التشريع و العرف و الفقه (مجموعة آراء ودراسات علماء القانون و توجيهاتهم لتغيير القواعد القانونية).

-**المصادر الخارجية:** والتي تتمثل في الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر مثل معاهدة ريو دي جانيرو 1992م....و غيرها من الاتفاقيات الدولية.(يوسف لخضر حمينة 2014-2015).

2-3-3- خصائص قانون حماية البيئة :

من خلال تطلعنا لقانون حماية البيئة وقراءتنا له ،استخلصنا مجموعة من الخصائص التي يتسم بها القانون و التي قمنا بتلخيصها كالتالي :

1- **قانون ذو طابع اداري:** ويظهر ذلك جليا في الامتيازات و الوسائل الادارية التي منحها المشرع الجزائري للسلطات و الدولة من اجل تحقيق المنفعة العامة و حماية البيئة والنظام البيئي العام ،ومثالا عن ذلك سلطة الدولة في منح التراخيص مثل رخصة البناء... .

2- **قواعده فرع من فروع القانون العام:** لأنه يقوم بتنظيم العلاقة بين الافراد و الجهات الادارية كما انه يحافظ على المصلحة العامة وليس على المصلحة الخاصة.

3- **ذو طابع الزامي و ليس اختياري:** بالنظر الى قواعده الامرة ، بحيث لا يتوجب على الافراد مخالفتها بحيث يتضمن قواعد ردعية و عقوبات لكل مخالف.

4- **قانون متعدد المجالات:** وذلك بالنظر الى المواضيع التي يقوم بمعالجتها بحيث من احد سمياته انه قانون متشعب بسبب كثرة مجالاته البيئية .

5- **يجمع بين جانبيين الجانب التشريعي و الجانب المؤسساتي او الاداري:**

و ذلك بالنظر الى بعض الاجراءات المتعلقة بحماية البيئة و كما يجمع بين جملة من الاجهزة ،هيئات و ادارات ووزارات و جماعات إقليمية و محلية تعمل على حماية البيئة.

6- **قانون حديث النشأة:** لأنه انشأ بالنظر الى التطورات الصناعية و التكنولوجية و البيئية التي عاشتها الجزائر.

ملاحظة:

وبعد 20 سنة من القانون 03-83 صدر أهم قانون لحماية البيئة في الجزائر وهو القانون المذكور سابقا (10-03) الصادر سنة 2003 . وأخيرا صدور آخر قانون سنة 2006 م الذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة.(الجريدة الرسمية للقانون 10-03، العدد 37، ص 9).

3- القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير و علاقته بحماية البيئة:

إن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يعتبر كآلية لحماية البيئة و المحيط وهذا بالعودة النصوص التنظيمية التي جاء بها القانون السالف الذكر والتي جاءت في عديد مواد هذا القانون ونذكر منها ما يلي:

المادة 01: " يهدف هذا القانون الى وايضا وقاية المحيط والايوساط الطبيعية و المناظر و التراث الثقافي و التاريخي على اساس احترام مبادئ و أهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية."

المادة 15: "يجب استشارة الجمعيات المحلية للمستعملين و الغرف التجارية و الفلاحية و المنظمات

المهنية أثناء إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و مخطط شغل الأراضي "

المادة 74: "يمكن لكل جمعية تشكلت بصفة قانونية تتولى بموجب قانونها الأساسي أن تعمل من

أجل إطار الحياة و حماية المحيط أن تطالب فيما يتعلق بالمخالفات لأحكام التشريع الساري المفعول. "

المادة 77 من القانون 90-29 تنص بمعاقبة كل من يخالف أحكام هذا القانون وذلك كاستعمال أرض

يتجاهل الالتزامات التي يفرضها القانون و التنظيمات المتخذة لتطبيقه التي تسلم وفقا لأحكامها .

_ " ومن هذا المنطلق نلاحظ حرص القانون المذكور اعلاه على حماية البيئة و المحيط الحضري

وكذلك بالعودة الى نفس القانون يظهر في مواده انه اوجب مشاركة مختلف الفاعلين في المدينة من اجل

انجاز او اعداد ادوات التعمير، وكما اجاز لمختلف الجمعيات التي يصب نشاطها في اطار حماية البيئة

ان تسعى الى توفير الظروف البيئية الملائمة وان تطالب بتوقيف أي نشاط يمكن له ان يضر بالمدينة و

المحيط.

و ايضا و بالعودة الى نفس القانون نلاحظ ان هناك علاقة بين حماية البيئة و رخصة البناء، وتعتبر

هذه الرخصة من بين اهم الرخص التي تدل عن الرقابة السابقة على الوسط الطبيعي.

كما اكد القانون 90-29 على ضرورة الحصول على رخصة البناء من قبل المشرع قبل انجاز بناء جديد

او اجراء تعديل او ترميم للبناء.

كما ان المرسوم التنفيذي 91-175 المؤرخ في 28 ماي 1991 حدد قرار الوالي المرخص بإنشاء مؤسسات صناعية و تجارية مصنفة في فئة المؤسسات الخطيرة و غير صحية و المزعجة .شرط من شروط تسليم رخصة البناء.

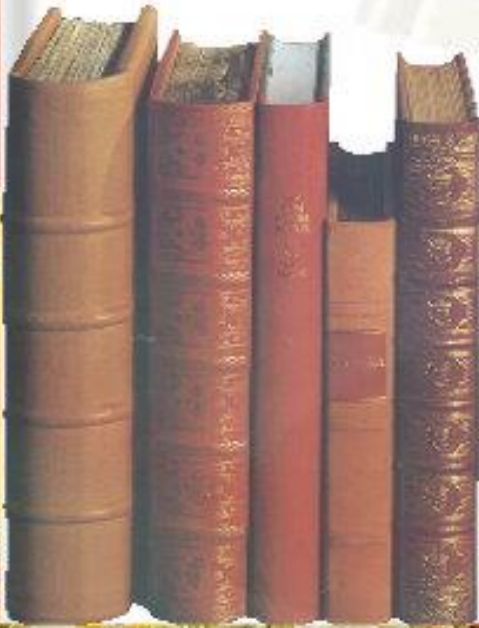
خلاصة الفصل:

بالرغم من تعدد التشريعات العمرانية و القوانين البيئية التنظيمية في الجزائر التي تهدف إلى تحقيق أهداف و خطط التنمية الحضرية. والتي تسعى نحو خلق بيئات عمرانية سليمة خالية من المشاكل التي يمكن ان تعود بالسلب على البيئة والسكان، وبالرغم من اهتمام السلطات المعنية في التشريعات والمخططات العمرانية نحو جعلها ادوات لتخطيط البيئة العمرانية في بلادنا ، وكذا سعيهم نحو المحافظة على البيئة و المحيط الحضري ،ولكن عند النظر في واقع التخطيط نلاحظ عكس ذلك بحيث نكتشف العديد من السلبيات في السياسة المنتهجة والتي ادت الى عدم تحقيق الهداف المرجوة من التخطيط والتي اثرت على النمو و التنمية الحضرية واصبحت مدننا تنمو بشكل عشوائي، وهذا ما خلق لنا فوضى عمرانية وبيئة غير صحية.

رفصل الثالث

الدراسة التحليلية الدراسة التحليلية

- 1- الدراسة التحليلية لمدينة البويرة
 - 2- الدراسة التحليلية لمخطط شغل الأراضي u16
 - 3- نتائج التحليل
 - 4- تحليل الفرضيات
- خلاصة الفصل



1- دراسة تحليلية لمدينة البويرة :

تمهيد :

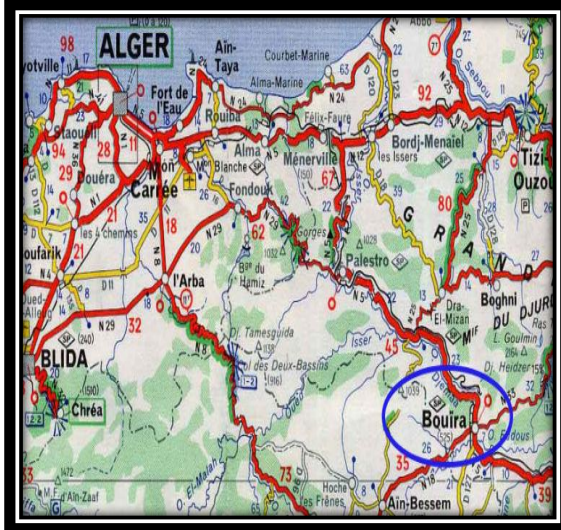
نظرا لأهمية الاهتمام بالبعد البيئي في التخطيط العمراني، ونظرا لتأثيره الكبير على المجالات المختلفة داخل المجال العمراني و التأثير البالغ لعناصر البيئة على السكان، ومن هذا المنطلق فانه لا بد من التعرف على العوامل الطبيعية و العمرانية و العوامل المميزة لمدينة البويرة و تحليلها، بهدف معرفة مختلف الامكانيات البيئية التي تمتلكها المدينة و معرفة مختلف المشاكل التي تعاني منها من اجل ايجاد الحلول المناسبة لها و الوصول الى تخطيط عمراني و بيئي سليم .

و سنحاول في هذا الفصل تقديم مدينة البويرة و التركيز على معرفة مختلف الجوانب التي من شأنها أن تساعدنا في موضوعنا، و من بين هذه الدراسات الدراسة الطبيعية و الدراسة العمرانية و التي نتطرق فيها إلى أهم المراحل التطور العمراني للمدينة مع تحليل الجانب البيئي للمدينة.

1-1 - تقديم الولاية:

انشئت ولاية البويرة اثر التقسيم الاداري رقم 74069 في تاريخ 2 جويلية سنة 1974م اذ تحتل الولاية موقعا جغرافيا هاما إذ أنها تعتبر همزة وصل بين الشرق و الغرب و بين الشمال و الهضاب العليا بمساحة إجمالية تقدر بحوالي 4454 كلم² حيث أنها تمثل % 0.19 من الإقليم الوطني تقع وسط البلاد، إذ تبعد إلى الشرق عن الجزائر العاصمة بمسافة 120 كلم.

شكل رقم 02: موقع البويرة بالنسبة للجزائر العاصمة



المصدر: www.wikipédia.com

شكل رقم 01: موقع ولاية البويرة



المصدر: www.wikipédia.com

حيث يحدها من:

شكل رقم 03: حدود ولاية البويرة .

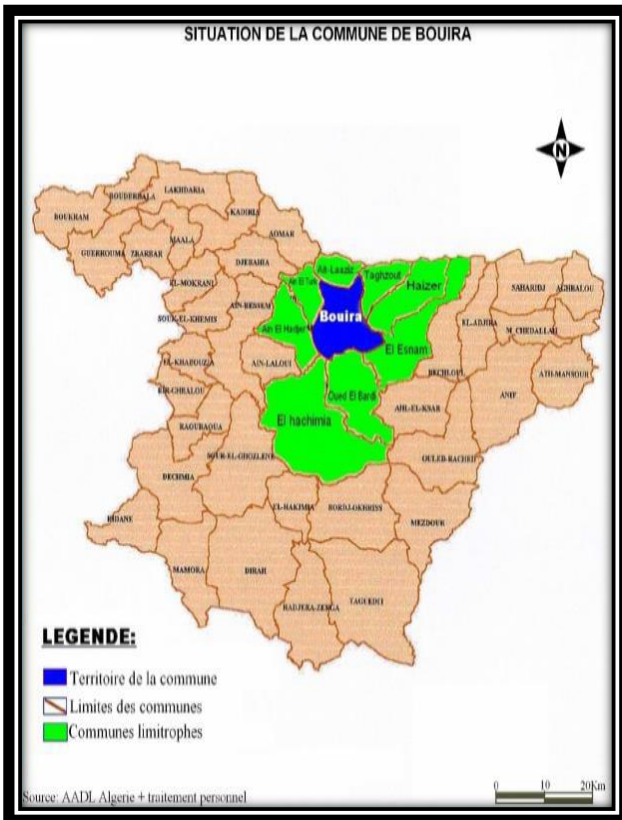


- الشمال: تيزي وزو و بومرداس
- الجنوب: ولاية المسيلة
- الشرق: بجاية و برج بوعريبيج
- الغرب: ولايتي البليدة و المدينة

و تتألف ولاية البويرة من 12 دائرة و 45 بلدية منها بلدية البويرة التي تتربع على مساحة 9524 هكتار من المساحة الاجمالية للولاية.

المصدر: www.wikipedia.com

الشكل رقم 04: حدود مدينة البويرة



2-1- تقديم مدينة البويرة:

يقع مقر البلدية في وسط المدينة ويحدها من:

- الشمال: بلدية ايت العزيز
- الشرق: بلدية حيزر وتغوزت
- الجنوب: بلدية الاسنام وبلدية واد البردي
- الغرب: بلدية عين الترك و عين حجر

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2014

الصورة رقم 01 : تجمعات مدينة البويرة



المصدر: 2015 Google earth

وتنقسم المدينة الى التجمعات التالية:

- التجمعات الرئيسية وهي مركز المدينة
- التجمعات الثانوية : اولاد بوشيه – راس البويرة.
- التجمعات الريفية.

1-3-نبذة تاريخية عن مدينة البويرة:

إن الهدف الرئيسي من ذكر هذه اللوحة التاريخية و التي لها علاقة مباشرة مع موضوع الدراسة ستساعدنا على فهم الظواهر و الأحداث التي تأسست من خلالها التركيبة العمرانية للمدينة في حد ذاتها.

1-3-1-أصل كلمة البويرة:

تعتبر ولاية البويرة مهدا للحضارات الأولى ومختلف الآثار القديمة التي لا تزال قائمة إلى يومنا هذا والتي تعتبر شاهدا على تواجدها منذ القدم. حيث ارتبط اسم البويرة حسب الروايات ببئر سمّي على اسم "حمزة"، حيث ارتبط الاسم القديم للمدينة " برج حمزة" بشخصية إسلامية.

ويذكر البكري أبو عبيد الله في كتاب "المسالك والممالك" في الجزء الثاني، أنّ حمزة مدينة نزلها وبناها حمزة ابن الحسن بن سليمان بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، والحسن بن سليمان هو الذي دخل المغرب وكان له من البنين حمزة حيث قام بتكوين إمارة صغيرة في الجزائر. و في عهد الدولة الإدريسية في منتصف القرن التاسع ميلادي أنشاء برج يحمل اسم حمزة ، ولقد تطوّرت التسمية بعد ذلك إلى سوق حمزة، بعد أن أصبح ذلك البرج مكان لاستقطاب سكان الأعراش المجاورة من أجل التبادل التجاري الذي أعطى ازدهارا وساعدها على التوسع العمراني.

وفي عهد الدولة الحمادية استقل حماد بسوق حمزة وبهذا أصبحت المدينة إحدى مدن المملكة الحمادية (وحماد أصله من حمزة).

وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر وقيام ثورة الأمير عبد القادر الجزائري ضد الاحتلال جعل من مدينة حمزة ولاية من الولايات الثمانية، وتطوّرت تسميتها في هذه الفترة حسبما ذكرت النصوص التاريخية، وأصبح اسمها " برج البويرة." التسمية الحالية لمدينة البويرة فلقد ظهرت في القرن 19 م حيث قرّر

المر يشال ماكماهون إنشاء بلدية البويرة في 1868/09/28 ، ولكن لم ينفذ القرار إلا في 1872/06/07.

لكن العديد من المؤرخين يقولون ان كلمة البويرة مشتقة من اسمها الامازيغي توفير ست thouvirest وهي مختصر لكلمة "ايفور" l'vour و الذي يرمز إلى " ارض النور". حيث بنيت توفير ست على ارضية طولها 525م . و يعود اصل مدينة البويرة حسب المؤرخ الكبير "ابن خلدون تعود أصولها إلى قبيلة الكوتا ماس إحدى فروع قبيلة صنهاجة البربرية، التي كانت تعيش جنوب جبال جرجرة و جبال ألبيان وصولا إلى جيجل و جبال البابور حتى أعتاب سطيف لعل اسم توفرست هو اقدم اسم للمدينة.

1-3-2 المراحل التاريخية لتطور مدينة البويرة:

تعتبر ولاية البويرة مهدا للحضارات الأولى و ما الآثار المادية التي لا تزال قائمة إلى يومنا هذا شاهد قوي على وجودها منذ القدم تزخر ولاية البويرة بمواقع أثرية عديدة.

- فترة ما قبل التاريخ:

هناك مغارة الأخريرية التي تعود إلى فترة العصر الحجري بالإضافة الى موقع أحنيف و أولاد إبراهيم بامشدالة أين عثر على تحفة أثرية تعود إلى أكثر من 500000 سنة قبل الميلاد.

- فترة العصور القديمة

لعل من اهم العوامل التاريخية التي تعود الى هذه الحقبة التاريخية غرفة اولاد سلامة التي هي امتداد مدينة للمدينة سور الغزلان، فتوجد مواقع عديدة خاصة في المنطقة التي تتمثل في كتابات و قطع اثرية قديمة تعود الى هذه الفترة الزمنية، وكذلك سجل غني بالنصب التذكارية ومنها رسومات و كتابات، التي تعود الى منطقة أوزيا الرومانية. وكذلك موقع تا شيشت الذي يتكون من أنصاب رومانية التي تتميز بالمسكوكات القديمة و الفسيفساء و يوجد هذا الاخير ببلدية العجيبة.

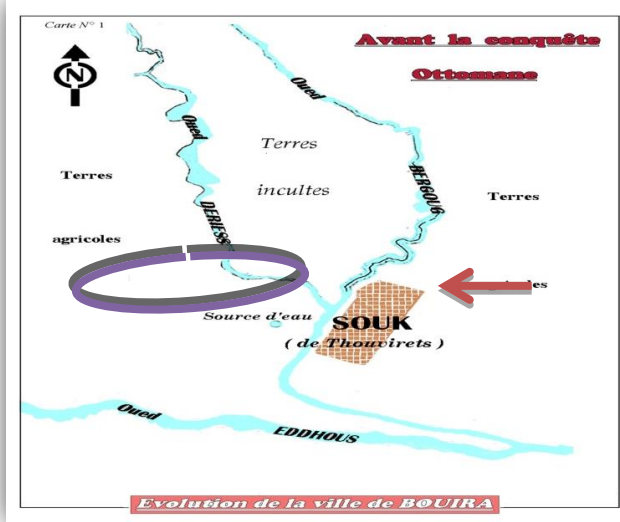
- الفترة الرومانية:

ويدل علي هذه المرحلة بقايا آثار موجودة ببعض مناطق بلدية سوق الخميس (آبار وأسوار لقلعة) وفي كتاب " تاريخ الجزائر لمبارك ألميلي رحمه الله إشارة لتتمركز "الهلاليون" القادمون من مصر في عهد الدولة الفاطمية، ، وكذلك عثر أحد المواطنين علي قطعة نقدية نقش عليها اسم احد الخلفاء العباسيين

- الفترة الإسلامية:

سميت البويرة في هذه الفترة " بحمزة" نسبة للذي بناها و هو حمزة بن سليمان بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، و عرفت منطقة البويرة في تلك الفترة ازدهارا علميا و ثقافيا و من أهم علمائها الشيخ المنصور بن أحمد بن عبد الحق المشدالي و ناصر الدين المشدالي و عمران المشدالي مؤسس المدرسة التاشفينية (نسبة إلى يوسف بن تاشفين) بتلمسان كما نذكر الشيخ ابن أجروم (وقيل أنه صاحب كتاب الأجرومية) نسبة إلى قرية "جرومه" في ولاية البويرة وكذلك عبد الرحمن الثعالبي العالم في الفقه و الدين و الولي الصالح المشهور الموجود ضريحه ومسجد يحمل اسمه بالعاصمة. وقد ترك أكثر من تسعين مؤلفا منها (الجواهر الحسان في تفسير القرآن 4 أجزاء ومعجم لغوي) .

الشكل 05: مدينة البويرة في الفترة العثمانية



المصدر: ارشيف الولاية

- الفترة العثمانية:

عرفت البويرة حضورا مكثفا للأتراك العثمانيين حيث لا تزال آثارهم قائمة إلى اليوم نذكر منه البرج العثماني حمزة الموجود في المدينة موقع هذا البرج لم يكن بعيدا عن السوق كان يحتوي علي مدخلين يجب علي الأشخاص المارين دفع مستحقات المرور. العمران في هذه الفترة لم يتجاوز التمثال الموجود في السوق أثناء الفترة الداخلية للاستعمار الفرنسي.

- الفترة الاستعمارية 1830:

- 1830-1

قام أهالي المنطقة بمقاومة عنيفة للاستعمار ، سجلها التاريخ بأحرف من ذهب حيث كانت البويرة عاصمة للمقاطعة الثامنة للتقسيم الإداري و العسكري للدولة الجزائرية المعاصرة التي أنشأها الأمير عبد القادر و عين على رأسها أحمد الطيب بن سالم الديبسي و ذلك سنة 1837 م أثناء زيارته الأولى للمنطقة ، ثم تداول على هذه المقاومة الأمد بن عبد المالك المدعو بشريف بوبغلة من منطقة سور الغزلان الذي قاوم الاستعمار رفقة البطلة "لالة فاطمة نسومر" من منطقة القبائل بالبويرة و بعد ذلك جددها" الحاج محمد المقراني" الذي استشهد بوادي سوفلات و أثناء ثورة التحرير كانت البويرة همزة وصل بين الولاية الثالثة و الرابعة حيث استشهد فيها صالح زعموم و البطلة مليكة قايد بمنطقة الصهاريج بدائرة امشدالة "وقدمت الولاية آلاف الشهداء دفاعا عن الوطن المفدى أثناء الثورة التحريرية الكبرى".

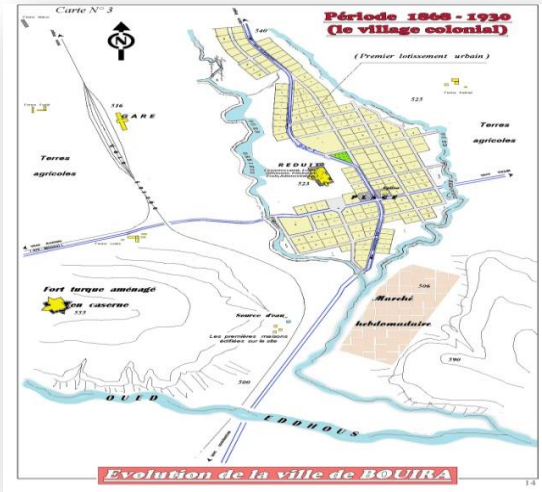
2 - الفترة الممتدة بين 1868 الى غاية 1962:

في هذه المرة تم انشاء البويرة المشتركة من طرف المارشال مكماهون و ذلك في 28 سبتمبر 1868 و قام المستعمر ب:

- بتشيد برج الاتراك من قبل المركز الاداري الفرنسي.

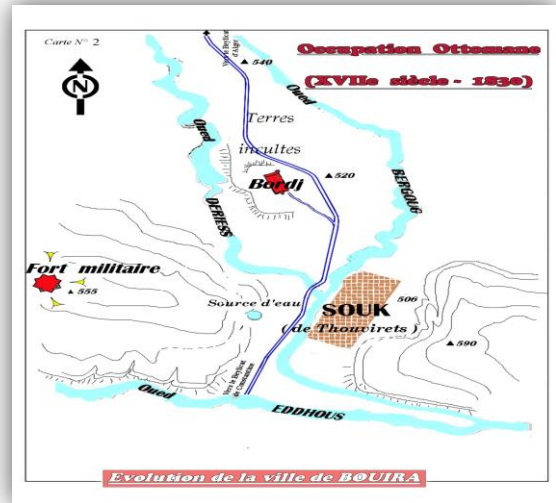
- تشيد اول تجمع عمراني بالمنطقة او كما سميت ان ذاك بالقرية الاستعمارية.

الشكل رقم 07: البويرة 1868 إلى 1930.



المصدر: ارشيف الولاية

الشكل رقم 06: البويرة 1830.



المصدر: ارشيف الولاية

- بعد الاستقلال:

بعد الاستقلال عرفت الولاية توسعا عمرانيا في مختلف النواحي و أصبحت ولاية عام 1974 و تنقسم حاليا الى 45 بلدية و 12 دائرة و هي موزعة على كل تراب الولاية وتنقسم هذه المرحلة الى الفترات التالية:

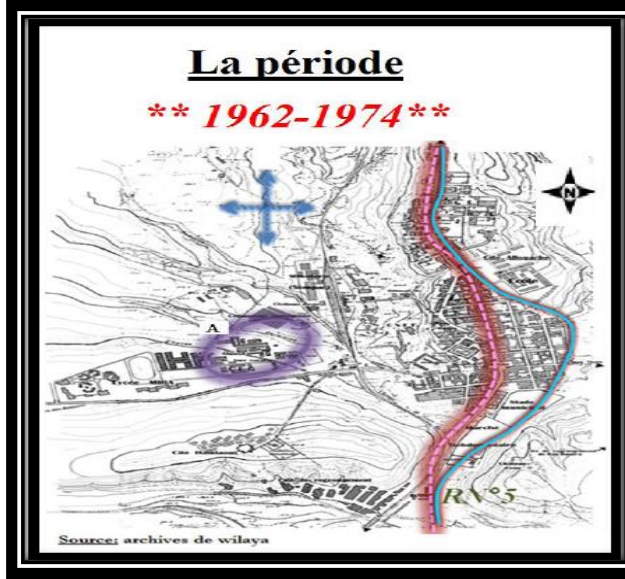
أ- لفترة ما بين 1962-1974

امتازت المرحلة الأولى بعد الاستقلال بملكية المجال لمتابعة بناء الأحياء في إطار مخطط قسنطينة للرد علي التجمعات الريفية لمعرفة المدينة من صور جميع المراكز الحضرية للوطن توسع المدينة كان نحو المواقع الأقرب لمركز المدينة , تم الإعلان عنها في التقسيم الإداري 1974 وعرفت فوائد واسعة لبرامج التجهيزات (مقر الولاية والمحكمة) وفي هذه المرحلة أيضا تم التوسيع في الطريق الوطني رقم 05 من جهة الشرق والغرب إضافة إلي إنشاء جسر الرابط بين النسيج العمراني القديم والمنطقة السكنية الجديدة.

- الفترة ما بين 1974-1990:

إنشاء المنطقة العمرانية السكنية الجديدة (ZHUN) في الجهة الغربية للمدينة وأيضا مجموعة من التجهيزات المختلفة مثل الحي الإداري , المستشفى , منطقة النشاطات, في سنة 1988 تميزت بأخر عملية عمرانية علي مستوي المدينة قبل مباشرة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بظهور تجمعات ثانوية أولاد بوشيه ورأس البويرة إضافة إلي بعض التجهيزات مثل مركز الرياضي والإقامة الجامعية , محطة التصفية

الشكل رقم 09: مدينة البويرة



المصدر: أرشيف الولاية

الشكل رقم 08: مدينة البويرة



المصدر: أرشيف الولاية

الصورة رقم 02: مدينة البويرة بعد 1990



المصدر: Google earth 2011

ج- الفترة ما بين 1990 الى يومنا هذا:

في هذه الفترة أصبح التخطيط للمدينة أمر لا بد منه خاصة بعد صدور المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير سنة 1990م وامتازت هذه المرحلة بإنجاز العديد من المشاريع الحيوية تقريبا في كل أنحاء المدينة وكما شهدت المدينة توسعا باتجاه الشمال والشمال الغربي، بسرعة بفضل عمليات الوكالات العقارية (140مسكن ذراع البرج الشرقي، و166مسكن)، و نحو الغرب حي حركات و حي عمر خوجة.

وكما شهدت المدينة انجاز عدة مشاريع كبناء العديد من التجهيزات (كالمركز الجامعي ، المركز الجديد للدائرة، دار الثقافة بالإضافة للحي الجامعي وتغيير محطة المسافرين باتجاه الشرق ودار الشباب والبنك ، وفندق...) وكما انشأت بعض المساحات الخضراء مثل حديقة عيقون علي ، حديقة الولاية ، حديقة قويزي سعيد حظيرة الريش ...الخ. وبالإضافة الى

الطريق السيار شرق غرب، والعديد من المشاريع الأخرى التي قامت الولاية بإنجازها وكذلك المشاريع التي في صدد الانجاز.

1-4-1- الدراسة الطبيعية:

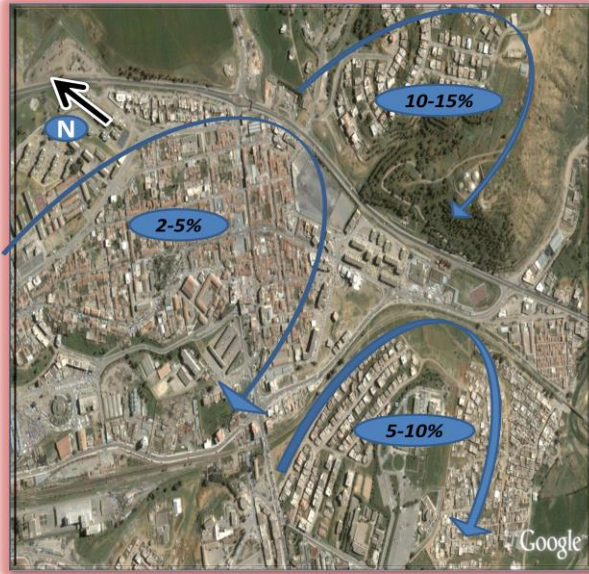
تعد الدراسة الطبيعية ذات أهمية بالغة و ذلك من أجل معرفة الخصائص الطبيعية للأرض وكذا مواردها إذ تعد من اهم الدراسات المصمم والمخطط من اجل توظيفها في مخططات التهيئة العمرانية وفق أسس و معايير واقعية ومدروسة وتتمثل هذه الدراسة في العناصر التالية:

1-4-1- التضاريس : تعد التضاريس من بين العوامل المشكلة للنسيج المدينة وبالتالي يمكن لنا تضاريس

الصورة رقم 03 : طبوغرافية المدينة

مدينة البويرة كما يلي :

1-1-4-1 طبوغرافية المنطقة:



المصدر: 2015 Google earth

تتموضع بلدية البويرة على سطح منطقة اتصال بين السهول و الجبال حيث نجد المدينة القديمة بنيت على تل صغير منحصر بين واد برقوق و واد الدريس على ارتفاع 525 م عن مستوى البحر ، أما النسيج الحضري الجديد فيتموضع على علو 560 م عن مستوى سطح البحر فوق سهول منبسطة تمتد من الجهة الشرقية نحو الغرب باتجاه غابة الريش وعلى المحور المؤدي إلى عين بسام ، منحصرة بجبال جرجرة وهضبتى ذراع البرج ورأس البويرة من الشرق و الجنوب .

كما توجد الهضبتين:

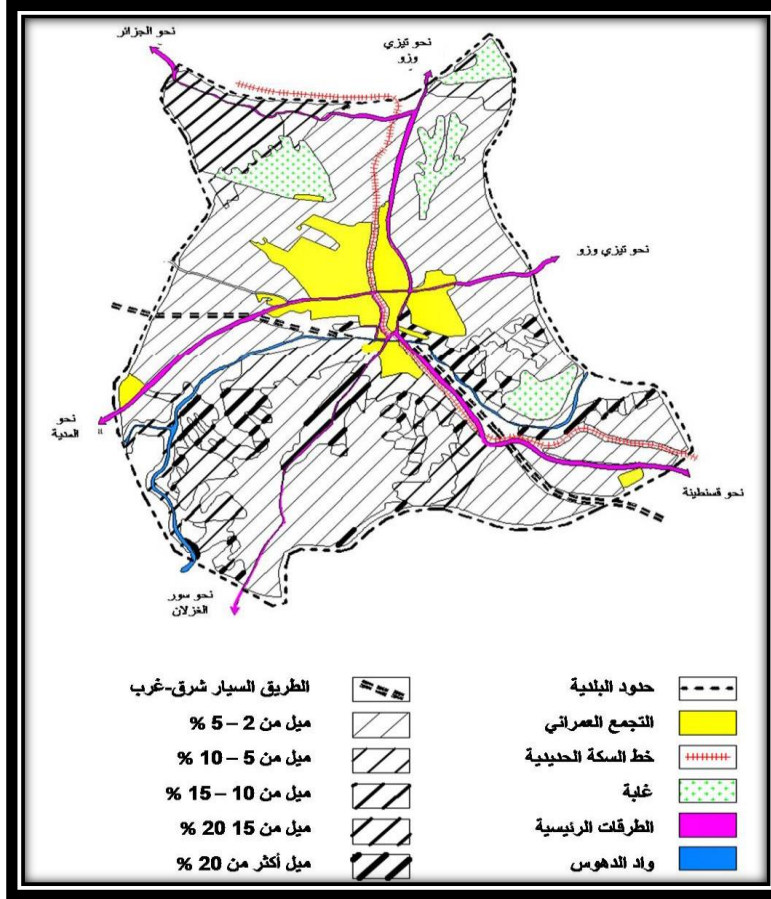
1- الهضبة التي بني عليها حي ذراع البرج حيث يصل ارتفاعها إلى 550 م عن مستوى سطح البحر

2- وهضبة رأس بويرة التي يصل ارتفاعها إلى 590 م عن مستوى البحر .

2-4-1 الانحدارات :-

تتميز مدينة البويرة بوجود انحدارات مختلفة ، وتم تقسيم هذه الانحدارات إلى عدة فئات رئيسية تبعا لمدى صلاحيتها للبناء وامكانية ربط الشبكات وشق الطرقات :

شكل رقم 10: مخطط الأميال و الانحدارات



- فئة الانحدار الضعيف

2%-5% : نجدها ادنى

المحدرات على هضبة

البويرة تقدر مساحتها ب

1540 هكتار

- فئة الانحدار المتوسط

5%-10% : تبرز هذه

الفئة جنوب واد الدهوس

، وجنوب ذراع البرج

والجهة الغربية الشمالية

لذراع الخميس .

- فئة الانحدار الشديد

10%-15% : هذه

الفئة تمثل مساحة صغيرة

من المدينة حيث تتواجد

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2014

في الجهة الجنوبية للمدينة ، وشمال غرب .

- الانحدار من 15% - 20% : تبرز هذه الجهة الشمالية الغربية للمدينة

- فئة الانحدار الشديد جدا اكبر من 20% : تبرز هذه الفئة في بعض المساحات في الجهة الجنوبية

لواد دهوس و هي تمثل مناطق جبلية غير صالحة للبناء .

3-4-1 المناخ :

إن معرفة العوامل المناخية التي تمتاز بها أي منطقة شيء ضروري لإعطاء الحلول المناسبة ومدى تلائمها مع راحة الإنسان مع الوسط الذي يعيش فيه وبالتالي يمكن ندرسها كالتالي:

4-4-1 الحرارة:

تتميز مدينة البويرة حسب موقعها بامتدادها في منطقة شبه جافة صيفا وباردة وممطرة شتاء .

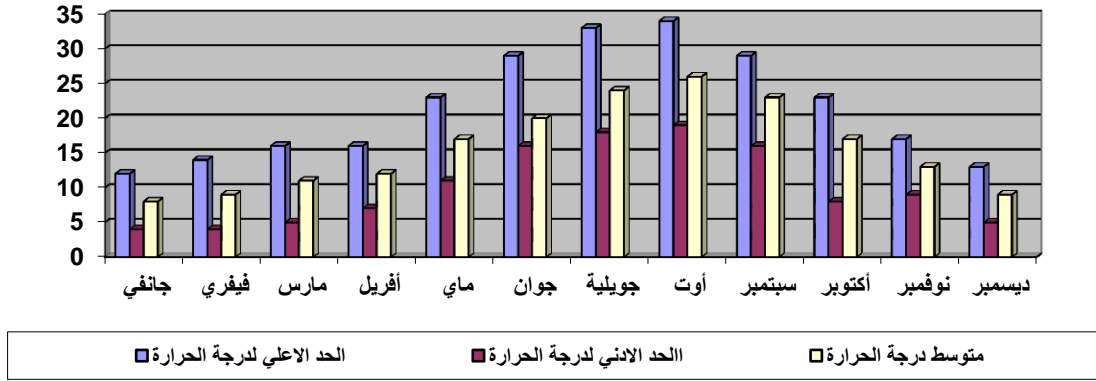
الجدول رقم 01: معدلات الشهرية للحرارة في المدينة

ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جون	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	
13.8	17.8	23.1	29.4	34.7	33.9	29.7	23.9	16.4	16.4	14.1	12.5	الحد الأعلى لدرجة الحرارة
5.6	8.4	8.4	16.8	19.6	18.7	16.0	11.3	7.2	5.8	4.65	4.4	الحد الأدنى لدرجة الحرارة
9.7	13.1	17.85	23.1	26.7	24.95	20.5	17.6	12.8	11.1	9.35	8.55	متوسط درجة الحرارة

المصدر: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2014

تتميز منطقة البويرة بدرجات حرارة متغيرة و حسب المعطيات نلاحظ أن أعلى درجة حرارة سجلت في شهر أوت حيث بلغت 34,7° وادنى درجة سجلت في شهر جانفي حيث بلغت 4.4° .

الرسم البياني رقم 01: معدلات الشهرية للحرارة في المدينة



المصدر : من اعداد الطالبة 2015

5-4-1 الرطوبة:

تمتاز مدينة البويرة بدرجات عالية من الرطوبة تصل حتى 84° في فصل الشتاء، وحي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 02: تغيرات معدلات الرطوبة الشهرية في المدينة

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
الرطوبة	84	77	75	69	69	61	54	56	66	74	77	82

المصدر: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2014

6-4-1 التساقط:

تتميز مدينة البويرة بعدم انتظام التساقط حيث تصل الكمية إلى 450 ملم سنويا، و تصل إلى حوالي 600 ملم في بعض السنوات.

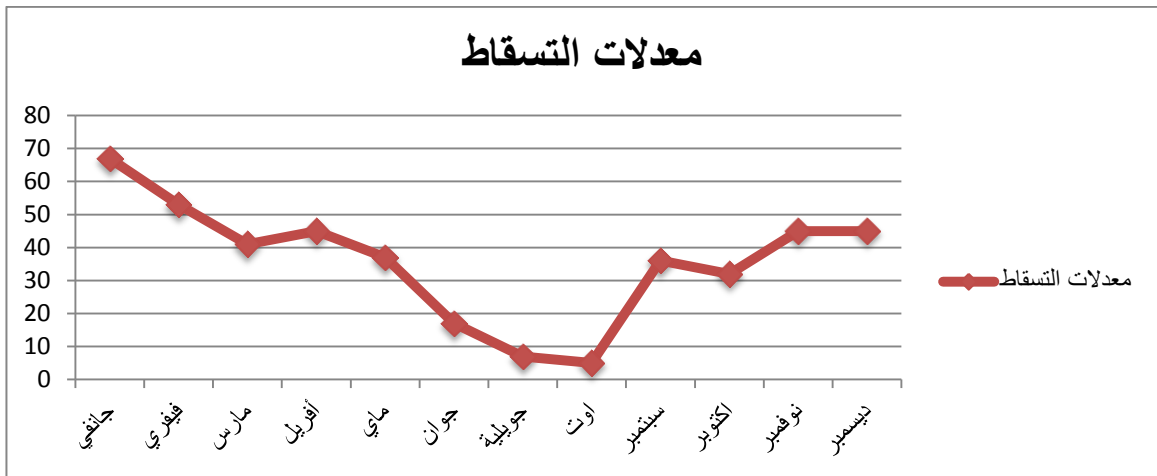
جدول رقم 03: معدلات التساقط الشهري لمدينة البويرة

الشهر	اوت	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر
التساقط ط (مم)	5.1	7.3	17.5	37.7	45.1	41.6	53.4	67.7	45.8	45.2	32.7	36

المصدر: مديرية التعمير و البناء لولاية البويرة 2014 .

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات التساقط بالمدينة تتميز بالتذبذب طوال أشهر السنة - حيث تزيد في الفترة الممتدة بين شهر نوفمبر إلى غاية شهر ماي وتقل عند دخول شهر جوان إلى غاية سبتمبر

السم البياني رقم 02: معدلات التساقط الشهري لمدينة البويرة



المصدر: اعداد الطالبة 2015.

7-4-1 الرياح:

تتميز برياح شرقية وغربية ، بمعدل سرعة سنوي مسجل في محطات البويرة وعين بسام على التوالي على 0.5 م/ثا و3.5 م.ثا الريح العادية ، التي تهب بمعدل 25 يوم /سنة (خاصة في شهر جويلية و أوت)

جدول رقم 04: متوسط سرعة الرياح لمدينة البويرة .

الأشهر	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي
سرعة الرياح م/ثا	02.0	02.3	02.4	02.5	02.7	02.9	01.8	02.7	02.6	03.0	03.5	01,8

المصدر: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2014

5-1 الدراسة السوسيو اقتصادية :

الدراسة السكانية: إن للدراسة السكانية أهمية بالغة وكبيرة فب اعطاء تصور واضح عن التطور الحاصل في المدينة ، وسوف نعلم على الدراسة البشرية التي لها علاقة بكل الانشطة العمرانية والاقتصادية والاجتماعية كما أنها تعتبر من إحدى المؤشرات الهامة في تسيير التجمع العمراني .

1-5-1 تطور السكان :

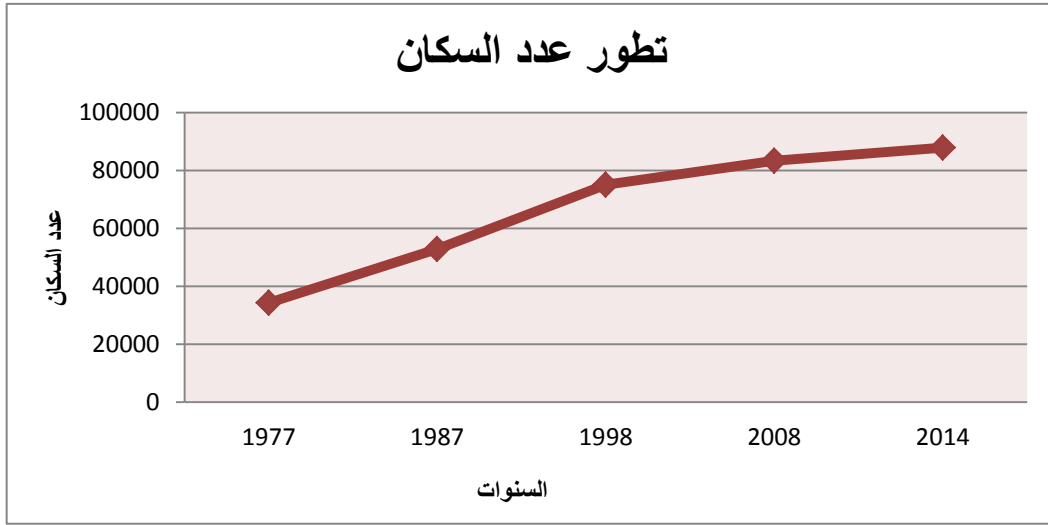
عرف سكان المدينة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تطور سريع في عدد السكان ويتبين ذلك من خلال مختلف الإحصائيات التي أجريت على السكان ابتداء من 1977 كما موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم 05:تطور عدد سكان مدينة البويرة

السنة	عدد سكان بلدية البويرة	نسبة الزيادة السكانية
1977	34347	/
1987	52873	%3.165
1998	75086	%3.56
2008	83388	%1.78
2014	87859	%1.05

المصدر: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2014 .

الرسم البياني رقم 03: تطور عدد سكان مدينة البويرة



المصدر: اعداد الطالبة 2015

من خلال الجدول والمنحني البياني يتبين لنا ان عدد سكان بلدية البويرة في زيادة مستمرة حيث نجد أن معدل الزيادة في السنوات الأولى فاق المعدل الوطني الذي قدر بـ 2.71% . حيث نجد أن عدد سكان في سنة 1977 كان 34347 ساكن وقد بلغ 83388 ساكن سنة 2008 والذي وصل إلي 87859 ساكن سنة 2014.

2-5-1 التوقعات المستقبلية لعدد سكان مدينة البويرة:

حسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير فان التقديرات المستقبلية لعدد سكان ستصل إلي 102203 في أفق 2028 مما يصعب توفير العقار والجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم 06: التوقعات المستقبلية لعدد سكان مدينة البويرة

السنة	عدد السكان	نسبة زيادة السكان
2014	87859	1,05%
2018	92523	1,04%
2028	102203	1.00%

المصدر: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2014

3-5-1 الدراسة السكنية:

يعتبر السكن من أهم مكونات المجال الحضري، باعتباره وحدة أساسية تقوم عليها، حيث يسعى المخططون لإيجاد سكن يراعي كل الجوانب، لذا من الضروري مراعاتها أثناء عملية التهيئة والتخطيط وسنحاول معرفة نسبة و نمط السكن لمدينة البويرة.

جدول رقم 07: نسب أنماط السكنات الموجودة في المدينة

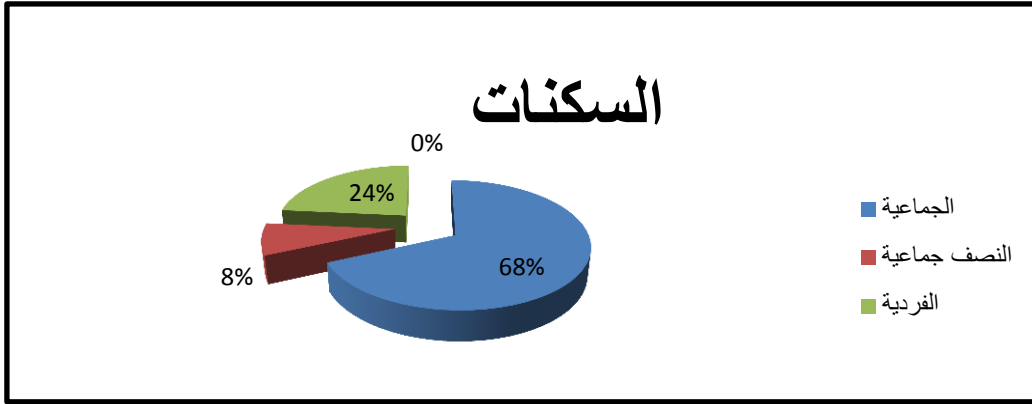
النسبة %	العدد	السكنات
67,56	13307	الجماعية
8,50	1674	النصف جماعية
23,93	4713	الفردية
100	19694	المجموع

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2014

من خلال الجدول و نلاحظ أن هناك تفاوت بين السكنات الفردية و الجماعية و النصف جماعية حيث أن السكنات الجماعية تسيطر علي الحظيرة السكنية للمدينة بنسبة قدرت بـ 67.56% بعدد سكنات 13307 نظرا لسياسة الدولة و السلطات المحلية في هذا المجال خاصة في الآونة الأخيرة حيث عرفت اهتماما كبيرا بالسكن الجماعي.

و السكنات الفردية فقد بلغت نسبتها 23.39% أما السكنات النصف جماعية فهي تمثل نسبة قليلة بلغت 08.50%.

الرسم البياني رقم 04: نسب أنماط السكنات



المصدر: من اعداد الطالبة 2015

6-1 التجهيزات :

يعد توفر التجهيزات والمرافق بالمدينة المحرك الأساسي في تطويرها عمرانيا واقتصاديا ويمكن تلخيص أهم التجهيزات في مدينة البويرة فيما يلي:

أ- التجهيزات التعليمية :

الجدول رقم 08: التجهيزات العلمية في المدينة

العدد	التجهيز
41	مدرسة ابتدائية
01	مركز التوجيه
01	مدرسة الصم والبكم
11	متوسطة
06	ثانوية
01	مركز جامعي
01	قطب جامعي

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2014

ب- التجهيزات الثقافية:

تلعب التجهيزات الثقافية دورا هاما في التعريف بالعادات والتقاليد للمنطقة.

الجدول رقم 09: التجهيزات الثقافية في المدينة

العدد	التجهيز
01	مركز ثقافي اسلامي
01	معهد الموسيقي
01	متحف المجاهد
09	جامع
01	المسرح البلدي
02	دار الثقافة

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2014

ت- التجهيزات الرياضية:

تحتوي بلدية البويرة على تجهيزات رياضية و هياكل شباب مختلفة:

الجدول رقم 10: التجهيزات الرياضية في المدينة

العدد	التجهيز
01	مركب رياضي أولمبي
01	مركب رياضي مجاور
01	قاعة متعددة الرياضات
01	نزل الشباب
02	دار الشباب
01	مسبح نصف أولمبي

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2014

ث- التجهيزات الصحية:

الجدول رقم 11: التجهيزات الصحية في المدينة

العدد	تجهيز
01	مستشفى
08	قاعة علاج
01	مستوصف
02	عيادة خاصة
03	مركز صحي

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2014

ج - التجهيزات الادارية: يوجد بمدينة البويرة العديد من التجهيزات الادارية وهي خدمات تتمثل في المؤسسات ذات الطابع الاداري وتقوم بتقديم خدمات ادارية ومعظمها مرتكزة في الحي الاداري الواقع في مركز المدينة بالاضافة الى العديد من المؤسسات الادارية الموزعة عبر تراب المدينة ، وهذه التجهيزات يستفد منها جميع سكان الولاية.

الصورة رقم 04-05 بعض التجهيزات على مستوى المدينة



المصدر: من إعداد الطالبة 2015

7-1 الدراسة الاقتصادية:

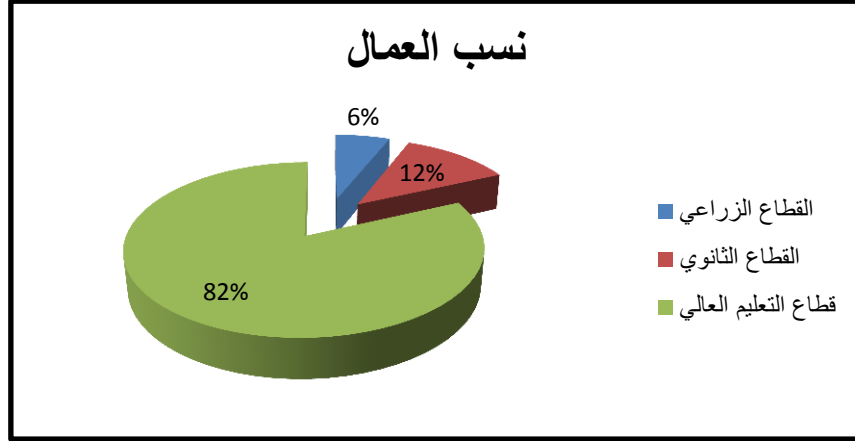
الجانب الاقتصادي من المؤشرات الهامة للكشف عن مستوى القوى الناشطة وغير الناشطة، على مستوى مجال الدراسة حيث ان النشاط الاقتصادي يتركز على ثلاثة مجالات رئيسية وهي:

- القطاع الزراعي: تمثل الزراعة بنسبة 6.5%

- القطاع الثانوي: ويشمل البناء والصناعة بنسبة 12.1%

- قطاع التعليم العالي: الخدمات الحكومية والتجارية وغيرها من الخدمات ويمثل نسبة 81.4%.

الرسم البياني رقم 05: نسب عدد العمال لسنة 2014 حسب القطاعات.



المصدر: من معالجة الطلبة 2015.

يهيمن قطاع التعليم العالي على الجانب الاقتصادي بنسبة 81.4% ثم البناء والصناعة بنسبة 12.1% فتليها الفلاحة بنسبة 6.5%.

8-1 دراسة الشبكات التقنية:

إن دراسة الشبكات من العناصر الهامة في الدراسة العمرانية لأنها تؤدي دورا هاما في حياة السكان اليومية.

أ- شبكة الطرقات:

تمر علي مدينة البويرة 3 طرق وطنية وتعتبر محاور مهيلة للمدينة وكذلك أساسية لمرور السيارات وهي:

- أ- الطريق الوطني رقم 05 الرابط بين الجزائر و قسنطينة.
- ب- الطريق الوطني رقم 18 الرابط بين المدية و تيزي وزو.
- ت- الطريق الوطني رقم 33 الرابط بين البويرة و تيكجدة.
- بالإضافة إلى خط للسكة الحديدية الذي يمر بوسط المدينة.
- الطريق السيار شرق-غرب الذي يمر من الجهة الجنوبية الغربية للمدينة ، ولديه منفذين الأول في المدخل الجنوبي والثاني في المدخل الشمالي الغربي للمدينة.

- وفي الداخل مهيكلة بأربعة محاور أساسية :
 - ث- محور شرق غرب يمر بوسط المدينة.
 - ج- المحور شمال غرب يمر بجسر الشمالي المجاور للجامعة.
 - ح- المحور شمال جنوب يمر بالنسيج العمراني القديم والطريق الوطني رقم 05.
 - خ- المحور الآخر موازي للسكة الحديدية.
- وهذه الهيكلة الأولية تجعل المحاور تربط بين مختلف أحياء المدينة.

الصورة رقم 07: خط السكة الحديدية في المدينة

الصورة رقم 06: الطريق السيار شرق غرب



المصدر: من إعداد الطالبة 2015



المصدر: 2015 Google earth

ب- شبكة المياه الصالحة للشرب:

المصدر الرئيسي للتزويد بالمياه الصالحة للشرب بمدينة البويرة آبار مركالة بالشرق، وسيدي زيان بالغرب ، وواد الدهوس بالجنوب وسد تيلزديت ، وهذه المصادر ملبية لحاجيات السكان.

ب- شبكة المياه المستعملة :

تصرف المياه المستعملة في شبكة جامعة تحت الأرض تعبر جميع أنحاء المدينة و تتكون هذه الشبكة من 3 مصبات أساسية، وشبكة الصرف الصحي لمدينة البويرة هي من النوع الموحد (unitaire) حيث تجمع كل المياه المستعملة المنزلية و الصناعية و مياه الأمطار في شبكة واحدة تتجه نحو المصب النهائي بواد الدهوس أين تتم عملية التصفية.

ت- شبكات الطاقة

تعد شبكة الطاقة أهم العناصر المهيكلية للمدينة و المعبرة على مدى تطورها و نقصد بشبكة الطاقة كل من شبكة الطاقة الكهربائية و شبكة الغاز الطبيعي.

ر- شبكة الغاز:

تعد التغطية بهذا النوع من الشبكات ضعيفة مقارنة بالشبكات الأخرى. وهذا على مستوى القطر الوطني بكامله. ويرجع السبب في هذا إلى التكاليف المرتفعة لهذه الشبكة إضافة إلى طبيعة التضاريس لمدينة البويرة التي جعلتها تفتقر لهذه الشبكة.

ذ- شبكة الكهرباء:

تتميز مدينة البويرة بشبكة كهربائية متنوعة ذات خطوط متفاوتة الضغط حيث تبلغ مساحة ارتفاع عالي التوتر 91.77 هرتز و متوسط التوتر 212.21 هرتز. السكنات تربط عن طريق خطوط ذات ضغط منخفض..

9-1 العوائق:

هي عبارة عن مجموعة من العوائق في توزيع النسيج، تنقسم إلى عوائق طبيعية أو جغرافية (تتمثل في: مجرى مائي - البحيرات - الغابات - تغير في طبيعة الأرضية) عائق البناء (طريق - مسارات - سياج - حفرة).

ومن أهم العوائق التي تواجه مدينة البويرة :

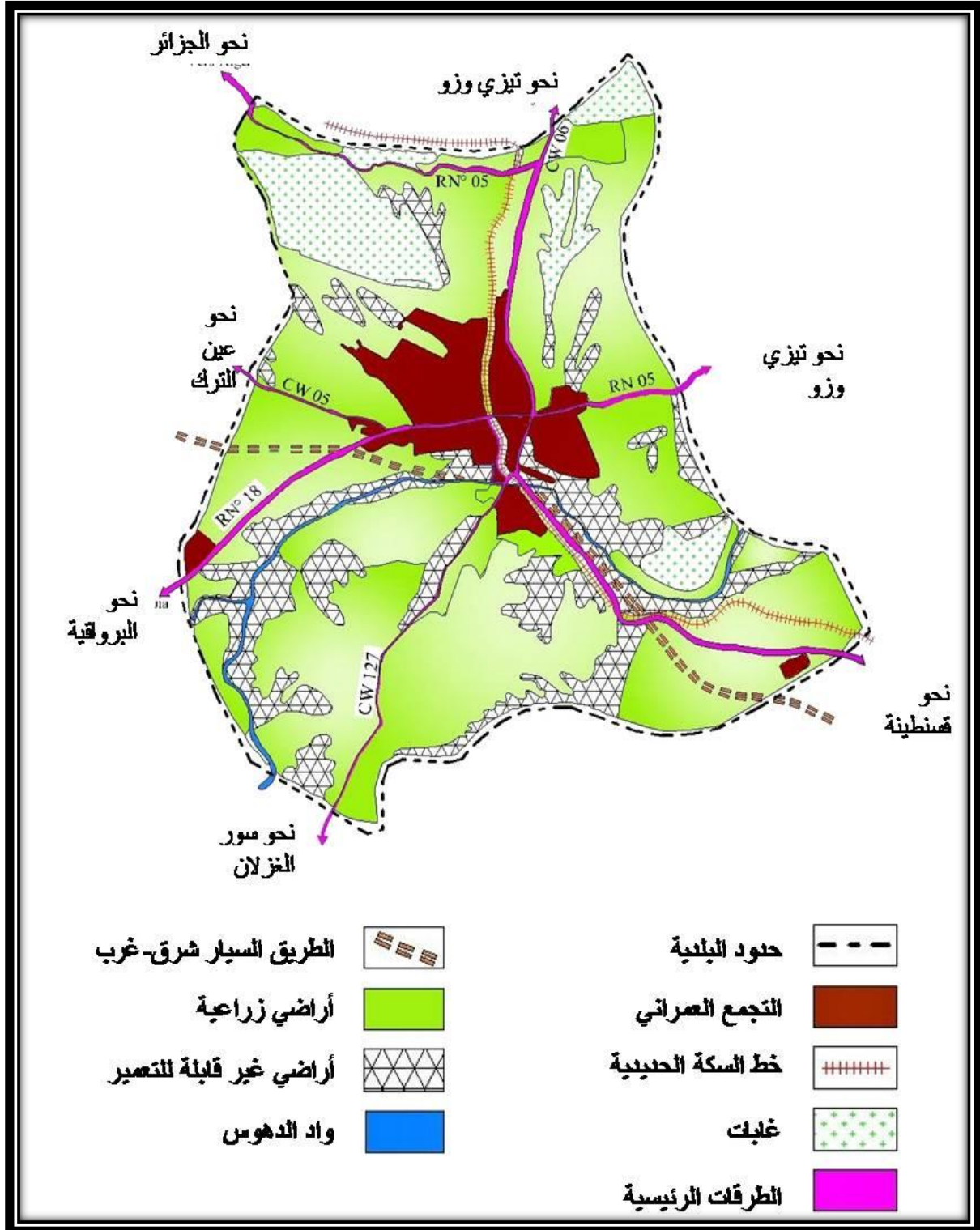
1-9-1 العوائق الطبيعية:

في الجنوب : واد الدهوس، طبيعة العارض (انزلاقات التربة) ، انحدارات الرضية.
في الشمال : انحدارات الأرض و غابة الريش.
الشرق والشمال الشرقي : انحدارات الأرض و الأراضي الزراعية من الرتبة الأولى.
في الغرب أو الشمال الغربي : الأراضي الزراعية من الرتبة الثانية.

2-9-1 العوائق الاصطناعية

في الجنوب: الطريق السيار شرق - غرب.
في المركز: المسارات و المنافذ التي تمر على الولاية، المنطقة الصناعية، بالإضافة إلى الأسلاك الكهربائية ذات التوتر العالي و المتوسط. و هي موضحة في المخطط التالي:

الشكل رقم 11: مخطط العوانق

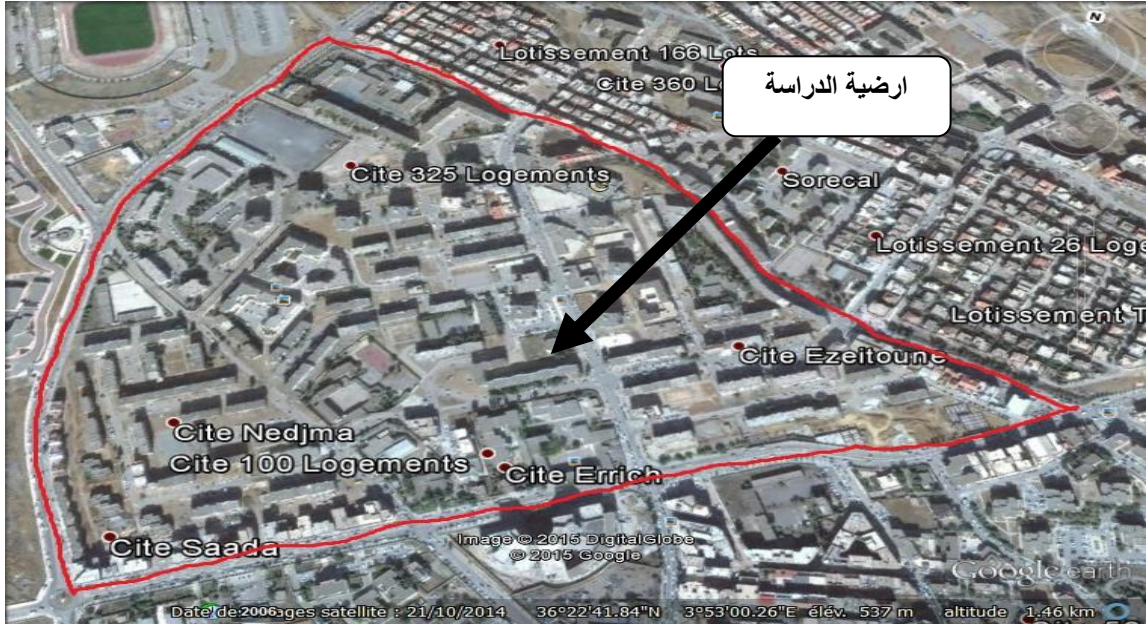


المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2014

2- دراسة تحليلية لمخطط شغل الارض u16 المعروف باسم حي 1100 مسكن :

سنتطرق في هذا الجزء الى تحليل منطقة الدراسة المتمثلة في مخطط شغل الأراضي رقم u16 لمدينة البويرة وذلك من أجل استخراج الخصائص المميزة للمنطقة خاصة البيئية منها من أجل الكشف عن السلبيات والايجابيات الموجودة و التي تخدم موضوع دراستنا بشكل مباشر .

الصورة رقم 08: أرضية الدراسة



المصدر : 2015 Google earth .

2-1- سبب اختيار أرضية المشروع:

تم اختيار منطقة الدراسة لأنها منطقة تعاني من تدهور كبير في الناحية البيئية ، و بحيث لاحظنا العديد من النقائص البيئية بحيث تعتبر المنطقة الأكثر تلوثا على مستوى المدينة وبالتالي ارتأينا الى اختياره كمثال لدراسة.

2-2 تقديم الحي:

شهدت مدينة البويرة تطور سكاني كبيرا في الثمانينات بسبب الهجرة نحو المدينة، والزيادة السكانية مما دفع السلطات المحلية الى تشييد جملة من الاحياء السكنية الجماعية. ومنه شرع في عملية تشييد حي 1100 مسكن (مخطط شغل الأراضي u 16) سنة 1983 تحت اشراف ديوان الترقية و التسيير العقاري لمدينة البويرة .وكما هو موضح في المخطط التالي:

الشكل رقم 12: الوضعية الحلية لمخطط شغل الأراضي u16



المصدر: مخطط شغل الأراضي u16 + معالجة الطالبة 2015.

1-2-2- موقع الحي:

يقع مخطط شغل الأرض رقم 16 في الجهة الغربية لمركز المدينة، بحيث يتربع المخطط على مساحة عقارية تقدر بـ 50.45 هكتار و الصورة رقم تبين موقع المخطط بالنسبة للمدينة.

الصورة رقم 09: موقع المخطط بالنسبة للمدينة

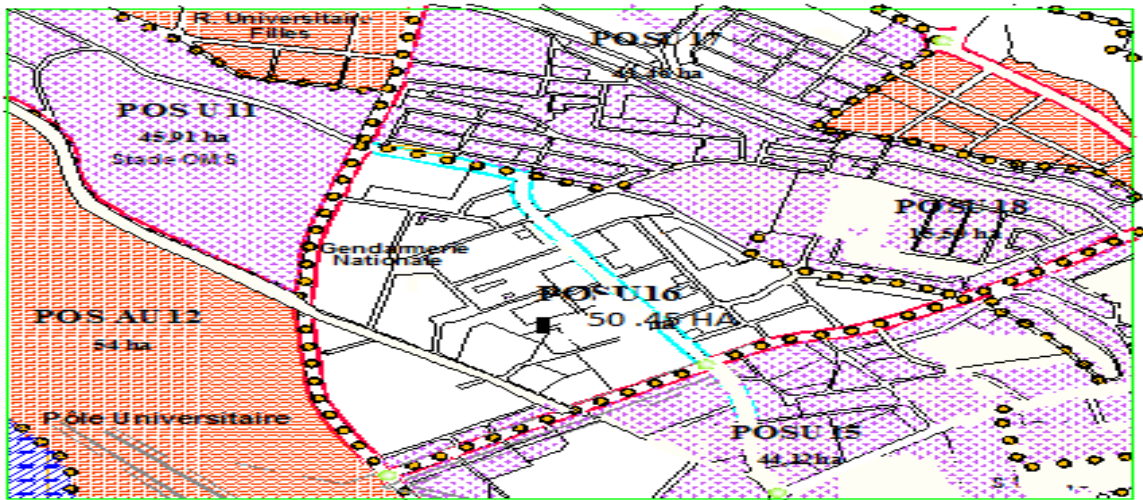


المصدر: 2015 Google earth

حيث يحده من:

- من الشمال مخطط شغل الارض رقم 17بالإضافة الى الاقامة الجامعية للبنات
- الجنوب مخطط شغل الارض رقم 15 المحاذي لمركز المدينة
- شرقا مخطط شغل الارض رقم 18
- غربا مخطط شغل الارض رقم 12و المتمثل في القطب الجامعي. (كما توضحه الشكل رقم 07)

الشكل رقم 13: حدود مخطط شغل الأراضي



المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2014+معالجة الطالبة.

2-2-2- طوبوغرافية المنطقة:

يمتاز الحي بعدة مستويات من الميول تتراوح ما بين 1% إلى 5% و هو ميل متوسط.

3-2-2- المنافذ:

تمتاز منطقة الدراسة بنفاذية جيدة و هذا راجع إلى و جودها على حافة الطريق الوطني رقم 38 بالإضافة الى وجود العديد من المنافذ التي تربط الحي بمختلف اجزاء المدينة وهذا ما يسهل لنا النفاذية الى داخل المخطط ،هذا ما يزيد من الحركة الميكانيكية داخل الحي و التي ينتج عنها الضجيج و التلوث .

4-2-2- الطبيعة القانونية العقارية :

حسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير فإن الطبيعة القانونية لمنطقة الدراسة اغلبها ملك للبلدية باستثناء بعض المساحات ملك للخواص و التي يملك اصحابها عقود الملكية و وقف المتمثل في المسجد.

جدول رقم (12): الملكية العقارية لمنطقة الدراسة.

منطقة الدراسة		الملكية
النسبة %	المساحة بالهكتار	
96,53	48,70	ملك للدولة
3,08	1,55	ملك خواص
0,93	0,19	وقف
100	50,45	المجموع

لمصدر: من اعداد الطالبة 2015

الشكل رقم 14: الطبيعة العقارية لمخطط شغل الأراضي u16.



المصدر: مخطط شغل الأراضي u16 + معالجة الطالبية 2015.

3-2- الاطار المبني و غير المبني:

يتربع مخطط دراستنا على مساحة عقارية تقدر بـ: 50.45 هكتار اي ما يعادل 504500 م² وبعدهد سكان يقدر بـ 6820 نسمة حيث تحتل فيها المساحة المبنية (15.84 هكتار) أي بنسبة (31.40 %) و هي عبارة عن سكنات فردية و جماعية اضافة الى التجهيزات, اما المساحة غير المبنية فقدرت بـ (34.61 هكتار) اي بنسبة تقدر بـ (68.60%) من المساحة الإجمالية للحى, و هي متمثلة في الطرقات والمساحات الخضراء, مساحات لعب الأطفال مواقف سيارات, ارصفتة و مساحات حرة.

و الذي يوضحه المخطط التالي:

الشكل رقم 15: الإطار المبني وغير المبني



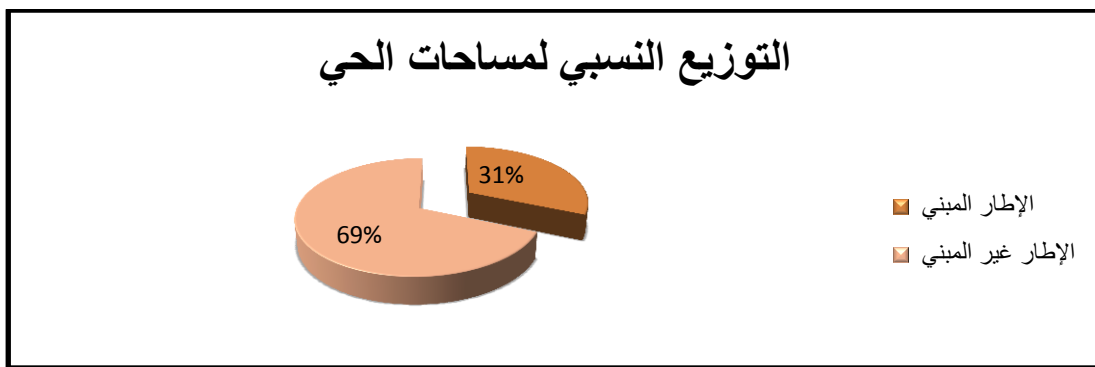
المصدر: مخطط شغل الأراضي u16 + معالجة الطالبة 2015

و الجدول رقم (13): التوزيع النسبي لمساحات الحي

العناصر	المساحة م ²	النسبة %
الاطار المبني	158400	31.41
الاطار غير مبني	346100	68.59
المساحة الاجمالية	504500	100

المصدر : من اعداد الطالبة 2015

الرسم البياني رقم (06): الإطار المبني وغير المبني



المصدر : من اعداد الطالبة 2015

1-3-2- دراسة الاطار المبني :يتكون الاطار المبني من السكنات والتجهيزات كما يوضح المخطط

التالي:

الشكل 16: الاطار المبني



المصدر: مخطط شغل الأراضي u16 + معالجة الطالبة 2015

2-3-1-1 طبيعة النسيج العمراني:

يتميز النسيج العمراني بالحي بنوع من الانتظام حيث تتميز معظم الطرق بالاستقامة والتعامد ويرجع ذلك إلى الميل الخفيف للأرضية وقلة تضاريسها.

2-1-3-2 الكثافة السكنية:

يقدر عدد سكان مخطط شغل الارض 16 u اي حي 1100 مسكن على 6820 ساكن موزعين على 123 عمارة فردية وجماعية في مساحة قدرها 5,5 هكتار مما يعطي كثافة سكنية قدرها 22 مسكن/هكتار.

3-1-3-2 السكنات :

يحتوي الحي على نمطين من السكنات ، سكنات جماعية وسكنات فردية.



صورة رقم (13): السكن الفردي

صور رقم (10 الى 12): السكن جماعي

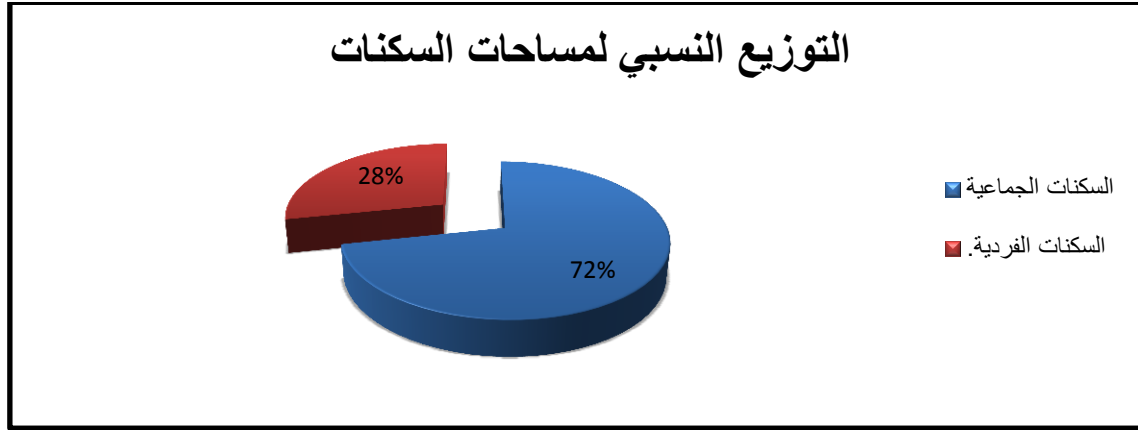
المصدر: من اعداد الطالبة 2015

جدول (14): تقسيم السكنات على مستوى مخطط شغل الارض

النسبة %	المساحة م ²	العناصر
71.23	38568.28	السكنات الجماعية
28.77	15572.12	السكنات الفردية
100	54140.4	مساحة السكنات

المصدر: من اعداد الطالبة 2015

الرسم البياني رقم 07: تبين توزيع نسبة السكنات في المخطط



المصدر: من اعداد الطالبة 2015

أ- السكنات الجماعية :

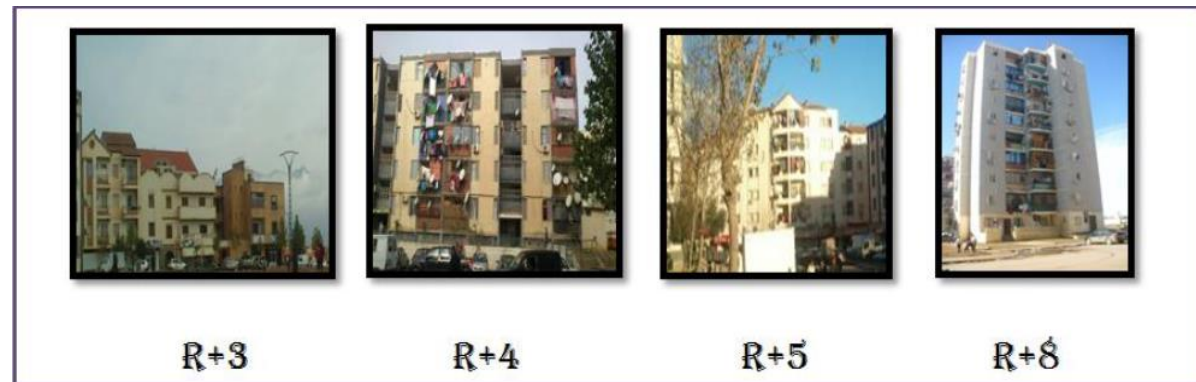
تتوفر حظيرة السكن الجماعي المتواجدة داخل منطقة الدراسة على 1100 مسكن موزعة على 106 عمارة بمساحة تقدر ب 38568.28 أي 3.85 هكتار ما يعادل نسبة (24.34%) من الإطار المبني. و بنسبة 7.64% من المساحة الاجمالية.

وهي موزعة على مستوى عدة تجمعات سكنية وكما تختلف في شكلها و نمطها وأيضاً تختلف في عدد الطوابق فهي تتوزع من R+3 حتى R+8 .

أ-1- ارتفاع المباني:

تحتوي منطقة الدراسة على عدة مستويات لارتفاع المباني التي تتراوح ما بين ط+3 و ط+8.

صورة رقم(14 الى 17): ارتفاع المباني



المصدر: من اعداد الطالبة 2015

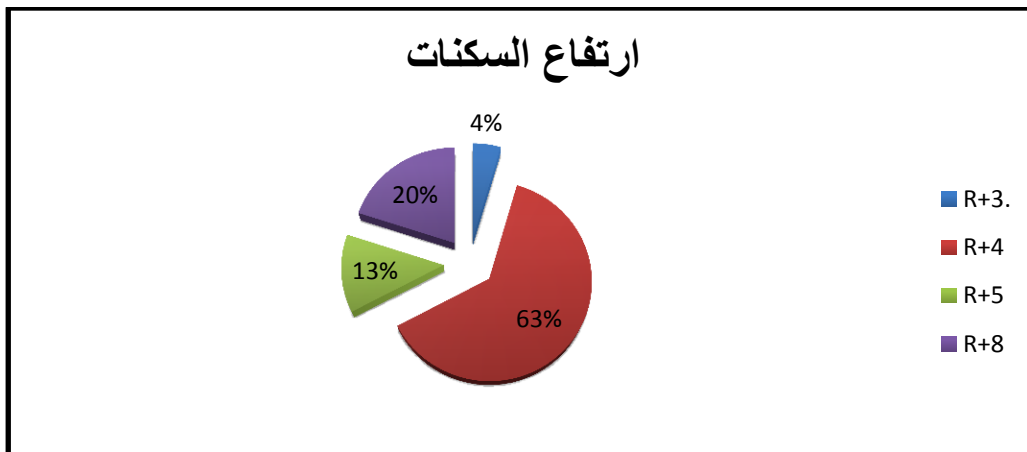
و هي موضحة في الجدول رقم التالي:

جدول رقم (15): ارتفاع المباني

عدد الطوابق	عدد العمارات	المساحة	النسبة %
R+3	21	17301.72	17.07
R+4	70	26941.6	56.91
R+5	20	5469.24	16.26
R+8	11	4445.84	8.94
المجموع	123	54140.4	100

المصدر: من اعداد الطالبة 2015

الرسم البياني رقم 08: ارتفاع السكنات.



المصدر: من اعداد الطالبة 2015

الشكل رقم 17: ارتفاع السكنات



المصدر: مخطط شغل الأراضي u16 + معالجة الطالبة 2015

أ-2- حالة البنايات :

ان حالة البنايات من جيدة الى متوسطة الى متدهورة ,حيث تعرف تدهور كبير في الواجهات و الاجزاء الداخلية كالسلام .وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (16): حالة البنايات

حالة البناية	العدد
حالة جيدة	99
حالة متوسطة	53
حالة متدهورة	04

المصدر: من اعداد الطالبة 2015

أ-3- دراسة الواجهات:

تنقسم الواجهات في الحي الى اربعة انواع حسب انماط العمارات ,ما نتج عنها عدم التجانس بالإضافة الى ذلك انها تتميز بالبساطة و غياب اللمسة الجمالية في تصميمها وهذا يعود الى الظروف التي انشأ فيها الحي التي تميزت بسرعة الانجاز.

ولكن بالرغم من بساطتها إلا انها تعرضت الى مجموعة من التغيرات من طرف السكان التي مست خاصة الشرفات و النوافذ و ذلك اما بإضافة شبابيك او بناء جدران بهدف الحماية او عمليات التوسيع او استجابة لمبدأ الحرمة .اضافة الى هذا نلاحظ وجود ظاهرة انتشار الهوائيات و اجهزة التبريد و هذا ما ادى الى تشويه الحي .

الصورة رقم 18-19: الواجهات



المصدر: من اعداد الطالبة 2015



أ-4- الحي المزدوج:

العمارات الموجودة في الحي ليست مخصصة للسكن فقط بل لها وظيفة اخرى تتمثل في بعض المحلات لتقديم الخدمات المختلفة.

الصورة رقم 20-21: وظيفة العمارة



المصدر: من اعداد الطالبة 2015



الجدول (17): وظيفة العمارة في الحي

العدد	العمارة
89	عمارة فقط
17	عمارة + محلات
106	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة 2015

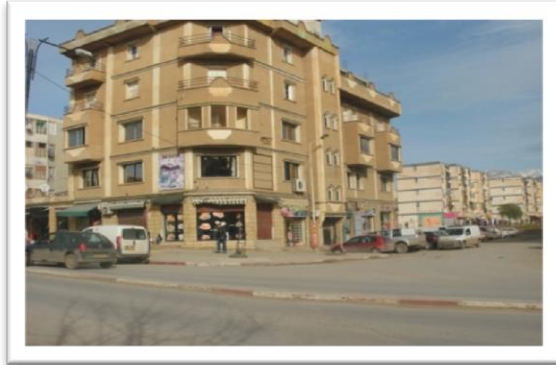
أ-5- مواد البناء :

بعض العمارات في الحي هي عبارة عن عمارات مصنعة مادتها الأساسية المستعملة في البناء هي الميتاليك وهي مبرمجة للهدم باعتبارها متواجدة في حالة متدهورة , اما اغلب العمارات الأخرى فهي مبنية من الاسمنت و الأجر .

ب- السكنات الفردية :

بلغ العدد الإجمالي للسكنات الفردية داخل مجال الدراسة (13) مسكن . محصورة في أسفل منطقة الدراسة أي بالجهة الغربية, بمساحة تقدر بـ 15572.12م² بنسبة مئوية تقدر بـ (9.83%) من المساحة المبنية و بنسبة (3.08%) من المساحة الاجمالية.

الصورة رقم 22-23: السكنات الفردية



المصدر: من اعداد الطالبة 2015

الشكل رقم 18: السكنات داخل مخطط شغل الارض.



المصدر: مخطط شغل الأراضي u16 + معالجة الطالبة 2015

4-1-3-2 التجهيزات:

تتربع التجهيزات الموجودة داخل مجال الدراسة على مساحة تقدر ب 104259.6 م^2 بنسبة () 65.82% من المساحة المبنية، وبنسبة (20%) من المساحة الاجمالية للمخطط.

الجدول (18): توزيع التجهيزات

المساحة م ²	العدد	التجهيز
1926.50	01	المسجد
3440	01	المركز الاسلامي
4550	01	العيادة
5259.03	02	الابتدائية
8124.85	01	المتوسطة
16741.20	01	الثانوية
879.38	01	متحف المجاهد
2014.68	02	PTT
1068.5658	01	ديوان الترقية و التسيير العقاري
42247.19	01	الدرك الوطني
14078.4791	01	الاقامة الجامعية
1757.8668	01	دار الشباب
764.0896	01	السوق المغطاة
1408	01	دار الطفولة المسعفة

المصدر: من اعداد الطالبة 2015

من خلال الجدول نلاحظ نقص كبير في التجهيزات الرياضية و الترفيهية فهي تكاد تنعدم مما يؤدي بسكان المنطقة الى اللجوء الى الاحياء المجاورة من اجل الاستفادة من مختلف التجهيزات.

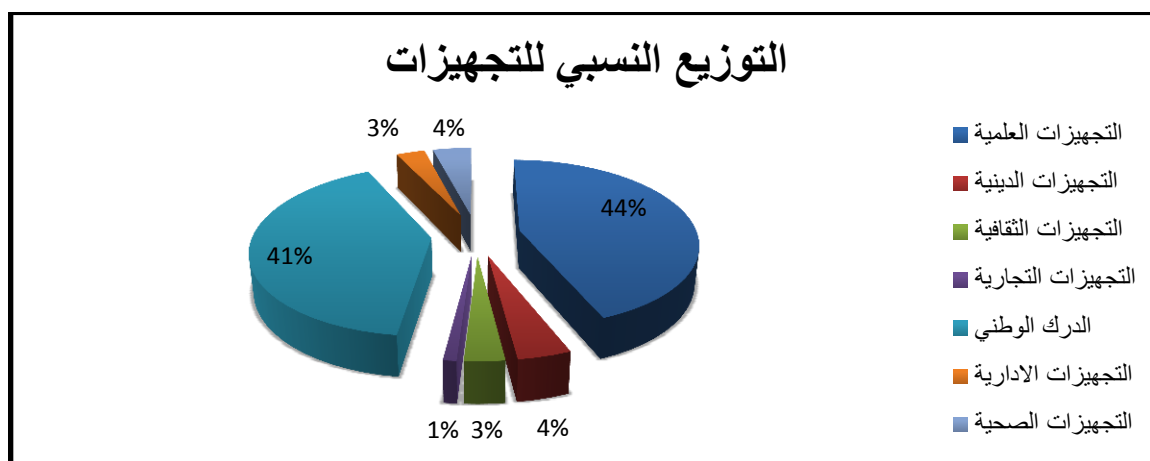
وقمنا بتقسيم هذه التجهيزات كل منها حسب الوظيف التي تؤديها.

و هي موضحة في الجدول رقم (19): التجهيزات حسب الوظيفة التي تؤديها

النسبة %	المساحة	نوع التجهيز
43.74	45611.55	التجهيزات العلمية
4.15	5366.5	التجهيزات الدينية
2.52	2637.24	التجهيزات الثقافية
0.73	764.0896	التجهيزات التجارية
40.52	42247.19	الدرك الوطني
2.95	3083.24	التجهيزات الادارية
4.36	4550	التجهيزات الصحية
100	104259.8	المجموع

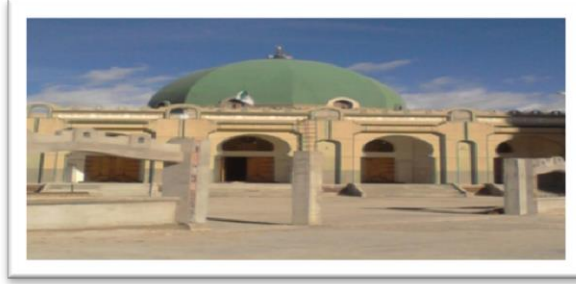
المصدر: من اعداد الطالبة 2015

الرسم البياني رقم 09: توزيع التجهيزات على مستوى المخطط.



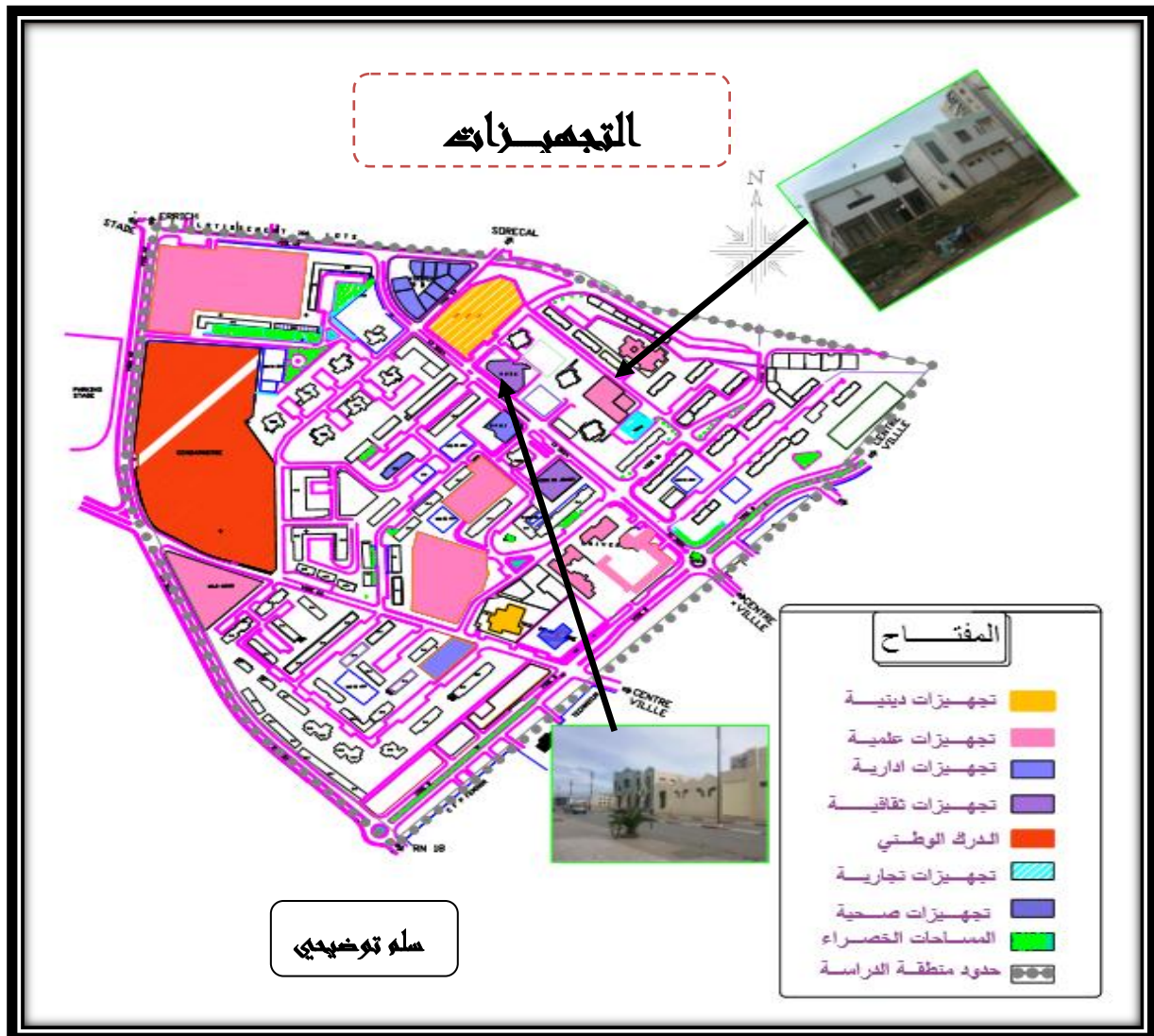
المصدر: من اعداد الطالبة 2015

الصورة رقم 24-25: التجهيزات



المصدر: من اعداد الطالبة 2015

الشكل رقم 19: توزيع التجهيزات المتواجدة



المصدر: مخطط شغل الأراضي u16 + معالجة الطالبة 2015

2-3-2-الاطار غير المبني:

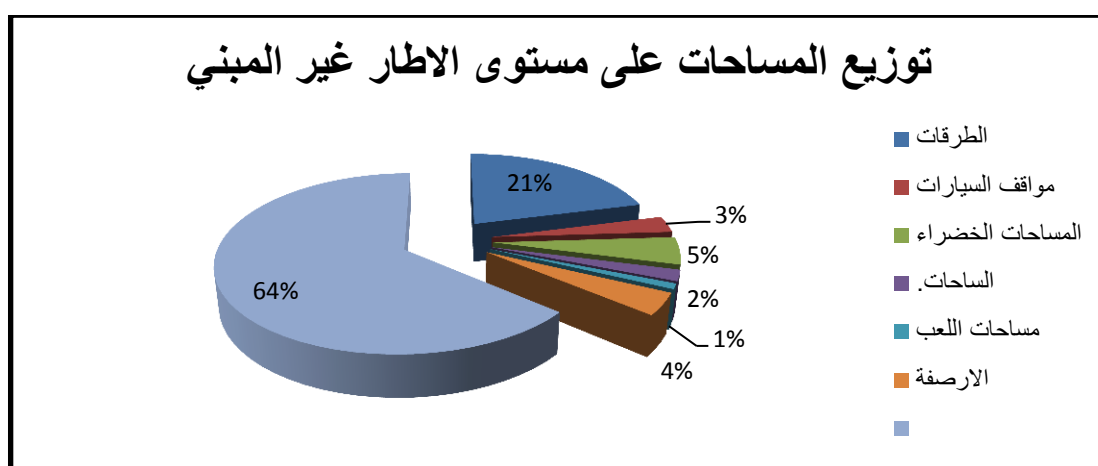
الاطار غير المبني هو عنصر هام للنسيج العمراني ، بحيث يتربع على مساحة 346100 م² أي بنسبة 68.60 % من المساحة الاجمالية، يتمثل في المجالات الخارجية المكونة للحي من طرقات و ساحات.... الخ.

الجدول رقم (20): انواع المساحات غير المبنية

النسبة من الإطار غير المبني (%)	المساحة (م ²)	التعيين
27.84	96385.54 م ²	الطرقات
3.09	10718.91	مواقف السيارات
5,41	18724.01	المساحات الخضراء
1.76	6124	الساحات
1.26	4366.63	مساحات اللعب
3.68	12745.18	الارصفة
56.96	197035.73	مساحات شاغرة

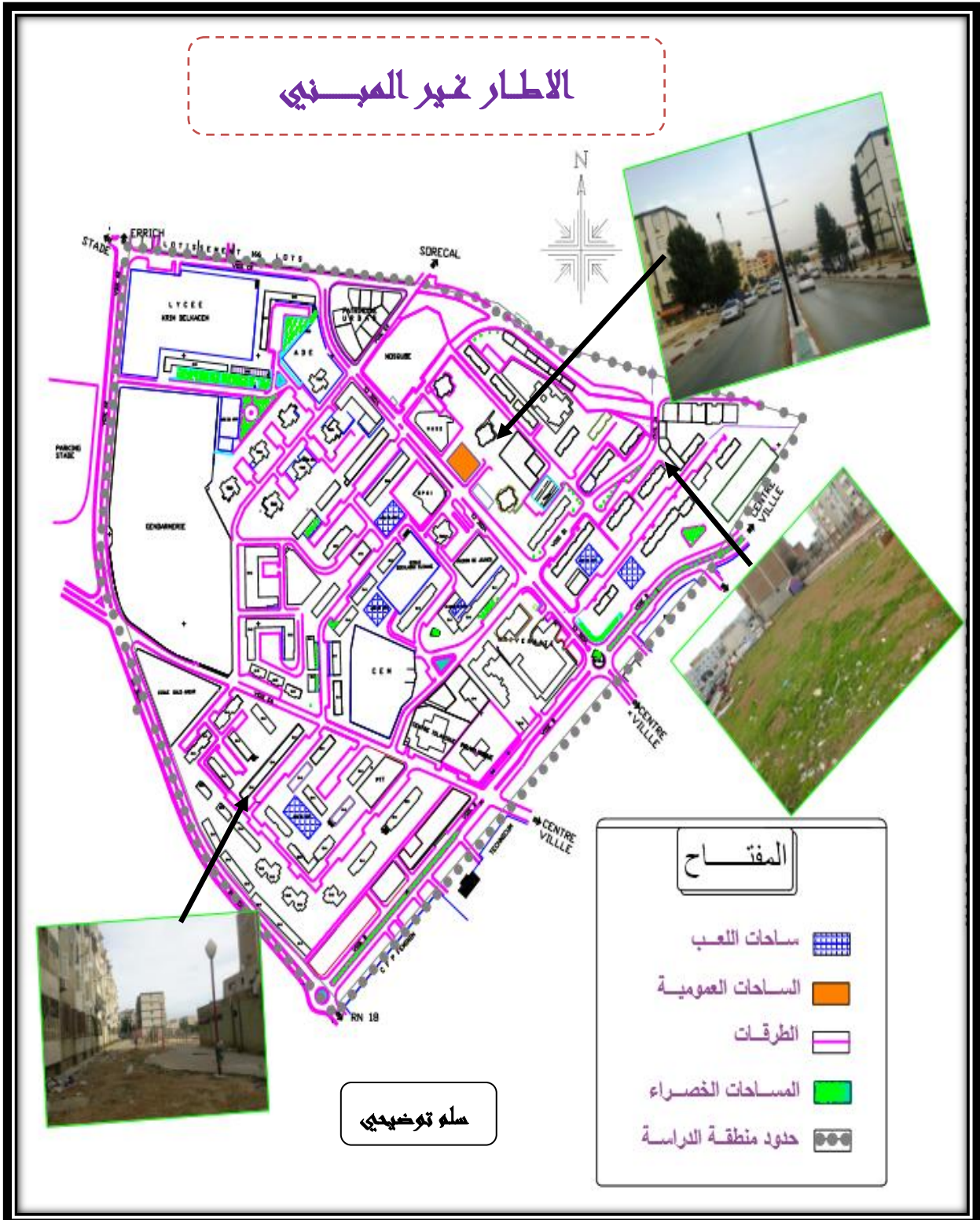
المصدر: من إعداد الطالبة 2015

الرسم البياني رقم 10: التوزيع المساحات على مستوى الاطار غير المبني.



المصدر: من اعداد الطالبة 2015

الشكل رقم 20: الاطار غير المبني



المصدر: مخطط شغل الأراضي u16 + معالجة الطالبة 2015

2-3-1-2 الطرقات:

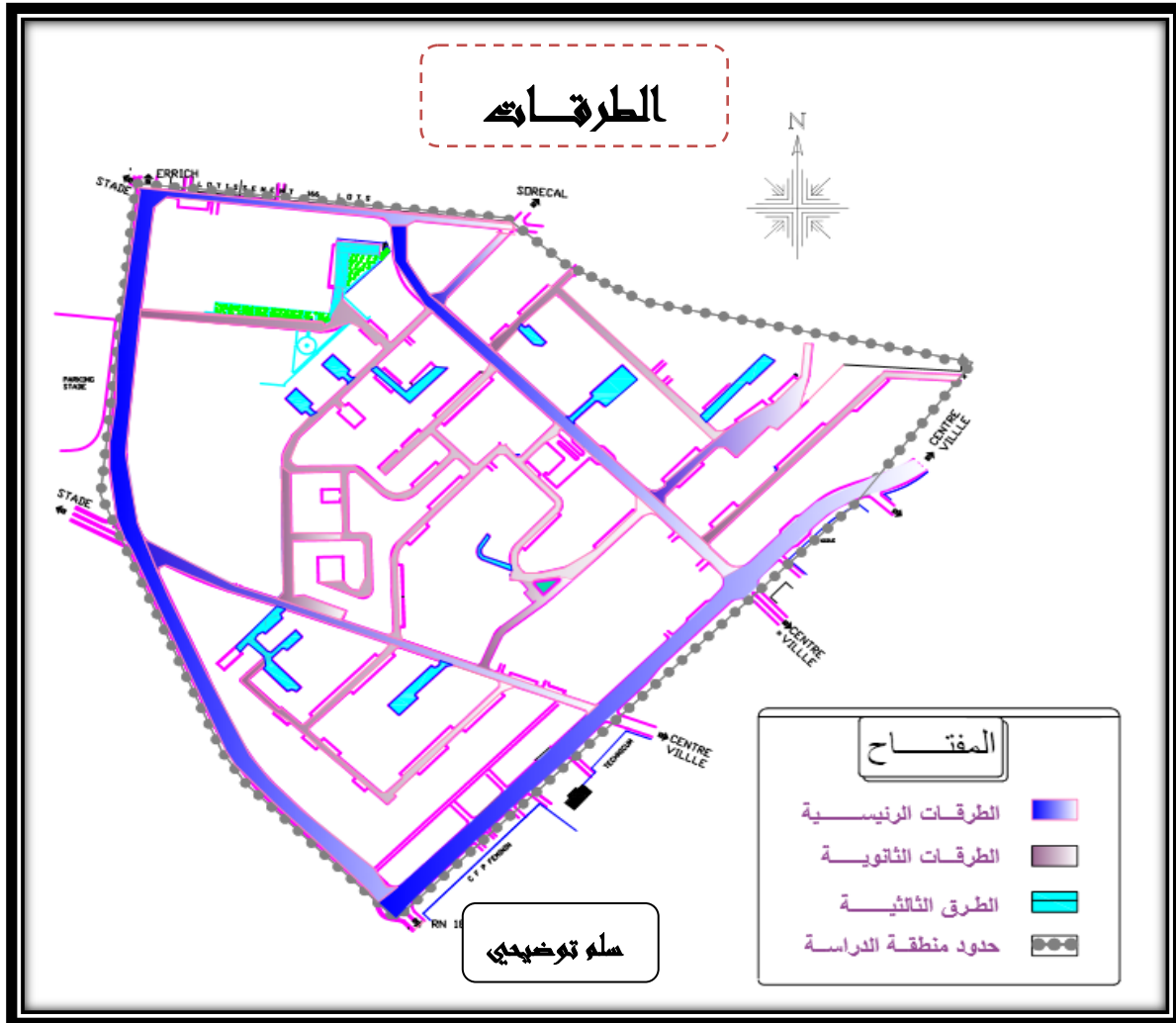
أ- هيكلية الطرقات:

للطرق دور هام في الربط بين مختلف عناصر الحي وبين الحي و المدينة بحيث تحدد التنظيم والتنظيم العام للحي وكما تعتبر اول عنصر مهيكلي للحي.

و يحتوي مجال دراستنا على مجموعة من الطرقات بمساحة تقدر ب 96385.54م² اي بنسبة 27.84% من المساحة غير المبنية و بنسبة 19.10% من المساحة الاجمالية, وهي تنقسم الى :

- **طرق رئيسية :** وهي الطرق التي تربط الحي بالطرق المجاورة مثل طريق 19 مارس 1962 و عرضها يقدر ب 10 م و تقدر مساحتها ب 53804.65 م².
- **طرق ثانوية :** وهي الطرق الموجودة داخل الحي والتي تربط بين اجزائه و عرضها 6م و تقدر مساحتها ب 30804.28 م².
- **طرق ثالثة :** وهي الطرق المؤدية الى العمارات و مواقف السيارات .

الشكل رقم 21: الطرقات داخ مخطط شغل الاراضي u16.



المصدر: مخطط شغل الأراضي u16 + معالجة الطالبة 2015

ب حالة الطرقات :

هناك طرق في حالة جيدة مثل الطريق الرئيسي و اخرى في حالة سيئة خاصة الطرق المؤدية الى العمارات .

الصورة 26-27: الطرقات



المصدر: من اعداد الطالبة 2015

2-2-3-2 مواقف السيارات :

تتربع على مساحة معتبرة تقدر بـ 10718.91م² أي بنسبة 3.09 % أي بنسبة 2.12 % من المساحة الكلية أما عدد المواقف الموجودة فعلاً في مجال الدراسة فهي:

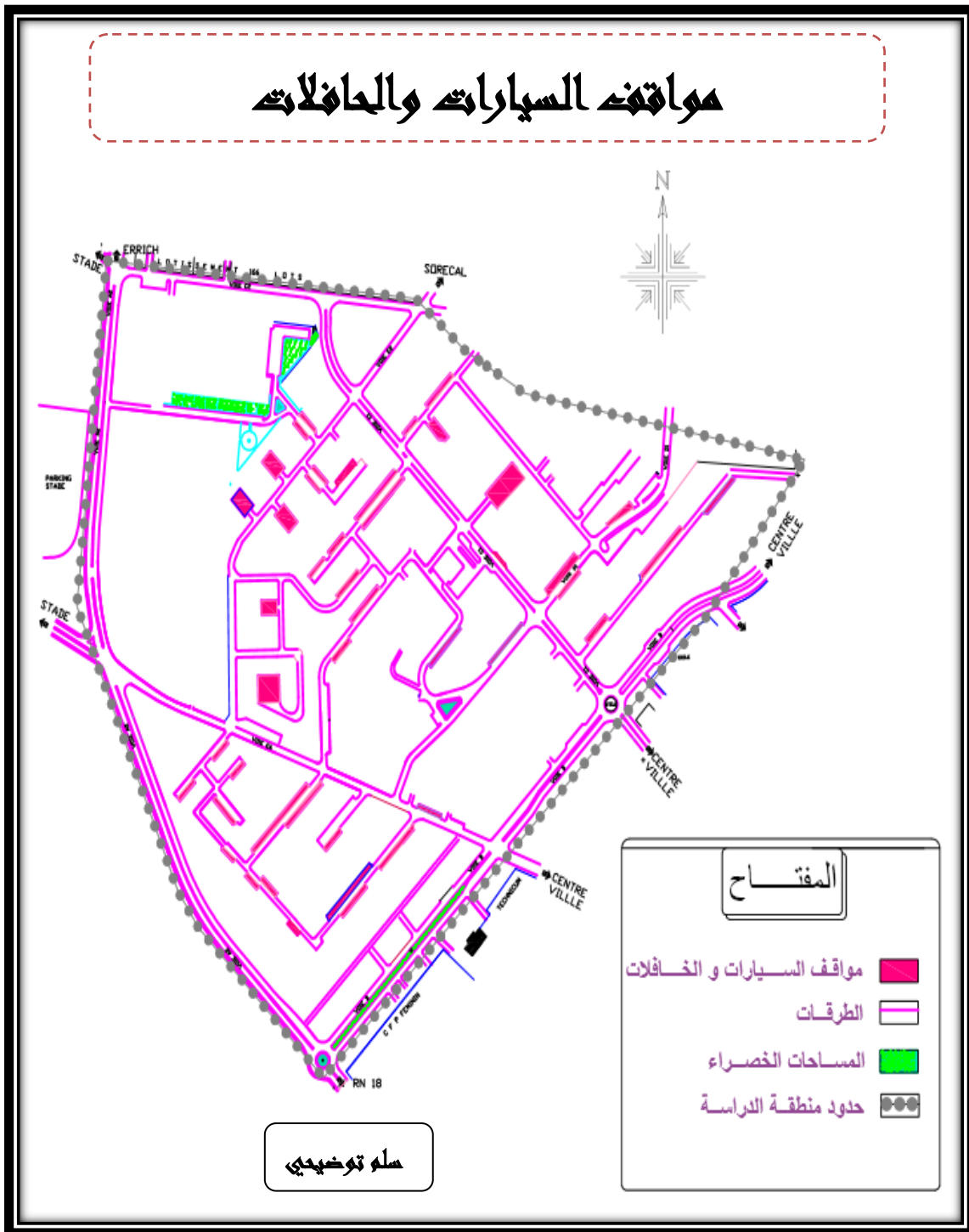
875 موقف و هناك نوعين من المواقف العمودية و المائلة اضافة الى موقف الحافلات .

الصورة 28-29: مواقف السيارات



المصدر: من اعداد الطالبة 2015

الشكل رقم 22: تموضع مواقف السيارات و الحافلات.



المصدر: مخطط شغل الأراضي u16 + معالجة الطالبة 2015

3-2-3-2 ساحات اللعب:

ساحات لعب الأطفال تقتصر على ستة ساحات فقط تتوسط الحي مساحتها 1344.36 م² ما يعادل نسبة 1,26% من المساحة غير المبنية و بنسبة 0.86 % من إجمالي المساحة, حالتها هي الأخرى سيئة نتيجة لغياب تجهيزات اللعب بل هي عبارة عن قطعة ترابية تستعمل من طرف الاولاد للعب رغم ما تحتويه من اخطار.

الصورة 30-31-32: ساحات اللعب



المصدر: من اعداد الطالبة 2015

4-2-3-2 ممرات الراجلين او الارصفة:

إن ممرات الراجلين تغطي جزءا من مساحة الحي التي تقدر ب 12745.91 م² وهي تربط الحي ببعضه البعض، إلا أنها غير مهيأة بصورة كاملة، فمعضهما في حالة سيئة و تتمثل ممرات الراجلين داخل الحي في الارصفة والدرج الحضرية باعتبار أن الأرضية مائلة نوعا ما.

الصورة 33الى35: الارصفة



المصدر: من اعداد الطالبة 2015

❖ دراسة التبليط:

من خلال زيارتنا الميدانية لمخطط شغل الأراضي U16 لاحظنا استخدام اربع انواع من البلاط للتبليط الارصفة و الساحات الحرة و التي تتمثل في الخرسانة ،البازلت ،الاحجار الجاهزة بالإضافة الى البلاط وهو موضح في الصور التالية:

الصور 36الى 39 : تبليط الارصفة في المخطط



المصدر: من اعداد الطالبة 2015

2-3-2 أماكن رمي النفايات:

يوجد بالحي عدد من حاويات النفايات لكنها غير كافية مما دفع بسكان الحي الى اتخاذ المساحات الشاغرة موقعا لرمي نفاياتهم , كما انهم حولوا بعض المساحات الخضراء مكبا للنفايات و هذا ما اثر سلبا على السكان و مظهر الحي.

الصورة 40الى42: اماكن رمي النفايات



المصدر: من اعداد الطالبة 2015

2-3-2-6-الساحات و المساحات الحرة:

ان الساحات تعد من بين المجالات التي تمس مختلف الفئات العمرية دون استثناء، و هي من العناصر المهمة في تكوين المجال و السكني ،وهي تلعب دورا هاما في الترويج النفسي و النقاء سكان الحي مع بعضهم البعض و بذلك تقوية العلاقات فيما بينهم ، من خلال الدراسة الميدانية لاحظنا ان مثل هذه الاماكن قليلة جدا ، تتواجد الا ساحتين فتتواجدان في حالة سيئة جدا و بمساحة تقدر ب 6124 م² وبالتالي لا يتوفر الحي على مساحة مهيأة للجلوس والاسترخاء او لاستقبال أي نشاط ترفيهي مخصص سواء للأطفال أو الكبار.

اما فيما يخص الساحات الحرة فهي تحتل مساحة 197035.73م² بنسبة 56.96% من المساحة غير المبنية و بنسبة 39.05% من المساحة الاجمالية.

الشكل رقم 23: الساحات والمساحات الحرة وساحات اللعب

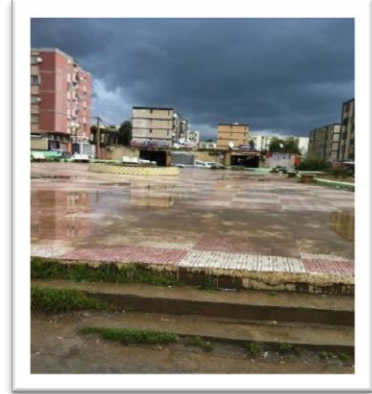
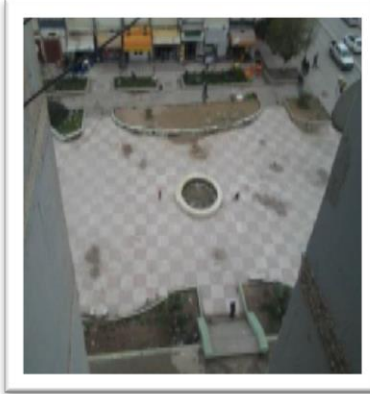


المصدر: مخطط شغل الأراضي u16 + معالجة الطالبة 2015

الصورة 45: المساحات الحرة



الصورة 43-44: الساحات



المصدر: من اعداد الطالبة 2015

7-2-3-2- المساحات الخضراء:

تعتبر المساحات الخضراء ذات أهمية كبيرة من الناحية الجمالية والنفسية لما تلعبه من دور في تحقيق التوازن الإيكولوجي، بحيث تحتل هذه مساحة 18724.01 م^2 من إجمالي المساحة الكلية اي ما يعادل نسبة 5,41% من المساحة غير المبنية, و بنسبة 3.71 % من المساحة الكلية ولكن ما لاحظناه هو انها غير مهيأة و معظمها في حالة سيئة جدا فهي عبارة عن مساحات ترابية تتحول شتاء إلى برك من الوحل كما انها استعملت كمرات .

الصورة 46-47: المساحات الخضراء



المصدر: من اعداد الطالبة 2015

الشكل رقم 24: المساحات الخضراء



المصدر: مخطط شغل الأراضي u16 + معالجة الطالبة 2015

8-2-3-2 الشبكات المختلفة:

1. التزويد بمياه الشرب : جميع المساكن مزودة بشبكة المياه الصالحة للشرب .
 2. شبكة الصرف الصحي : نسبة الربط للمنطقة بشبكة الصرف الصحي هي 100% وتصب في واد قري .
 3. شبكة الغاز و الكهرباء : تتغذى منطقة الدراسة بخط كهربائي متوسط الشدة ونفس الشيء مع الغاز بحث تتغذى بنسبة 100%
- و لكننا نلاحظ تدهور في هذه الشبكات خاصة فيما يتعلق بشبكة الصرف الصحي و هذا راجع الى عدم وجود صيانة جيدة لها و سوء وضعها .

الصورة 48الى50:الشبكات المختلفة



المصدر: من اعداد الطالبة 2015

4-2 الدراسة البيئية:

1-4-2 بعض نماذج لتفاقم الاوضاع البيئية داخل الحي: هناك عدة مظاهر للتلوث بالحي وتتلخص بعضها انتشار القمامة وفي التشوه على مستوى الواجهات مما يؤثر سلبا على الصورة البصرية للحي بحيث تشكل النفايات الحضرية عبئا ثقيلًا على الحي نظرا للتوسع الذي تشهده خاصة في السنوات الأخيرة حيث تظهر هذه النفايات يوميا وتتراكم عبر الشوارع والأزقة ويسبب تواجدها في هذه الأماكن انعكاسات خطيرة في الوسط الحضري بسبب تأثيرها على سلامة وصحة السكان وخاصة في فصل الصيف .

ويرجع انتشار النفايات الحضرية عبر الأزقة والشوارع بالحي إلى قلة الحاويات واللامبالاة من طرف المجتمع ورميها خارج المكان المخصص لها ، وعدم الالتزام بمواقيت جمع النفايات الحضرية

من طرف الجهات المختصة، بالإضافة الى هذا الضجيج الناتج عن الحركة الميكانيكية داخل الحي مما يشكل لنا تلوث سمعي.

الصور 51الى53 : الاوضاع البيئية داخل الحي



المصدر: من اعداد الطالبة 2015

2-4-2 دراسة تأثير اشعة الشمس والرياح داخل المخطط:

تعد اشعة الشمس من اهم العوامل الطبيعية التي تؤثر على الفراغات العمرانية ,وبحيث تؤثر بالإيجاب على صحة السكان من جهة ومن جهة اخرى تلعب دور كبير في خلق توازن طبيعي وايكولوجي داخل الاوساط العمرانية ، وبالنظر الى هذه المعطيات ارتأينا دراسة هذا العامل داخل منطقة الدراسة ومنه توصلنا الى توفر هذا العامل داخل منطقة الدراسة مما يخلق لنا الاضاءة الطبيعية لجميع البنايات بحيث اتجاهاها بتجاه الشمس هذا من جهة ، ولكن بالنظر لكثرة المساحات غير المبنية المبلطة وغير المبلطة والتي تقدر ب346100 م² داخل الحي وغياب المساحات الخضراء التي تقدر نسبتها ب 5,41 % وهذه النسبة ضئيلة جدا خاصة عند معرفة دور العامل الاخضر في تلطيف الجو وخلق نوع من الرطوبة، ولكن بسبب نقصها أصبح مخطط شغل الأراضي يعاني من ارتفاع كبير في درجة الحرارة مما أدى بالسكان الى تغيير في الفتحات وذلك غلق البعض منها وفتحها في جهة اخرى بعيدة عن أشعة الشمس ودرجات الحرارة المرتفعة خاصة صيفا.

-دراسة تأثير الرياح داخل المخطط:

يتمتع الحي بقدر كافي من الرياح حيث تمر من خلاله رياح شرقية ورياح شمالية غربية والتي تعد رياح ايجابية و محببة لأن الشوارع مفتوحة باتجاه هبوبها، أي ان توجيه البنايات مدروس.

3- نتائج التحليل:

وذلك من خلال مقارنة النسب المتحصل عليها بالمعايير النظرية للتجهيزات لسنة 1977
:C.A.D.A.T.

خلال دراستنا لمخطط شغل الأراضي رقم 16 أو 1100 مسكن خلصنا إلى ما يلي:

1- على مستوى الجانب العمراني:

- ✓ يحتل مشروع الدراسة موقع استراتيجي في المدينة إذ يتواجد بالقرب من الطريق الوطني رقم 38 أو بما يسما طريق عين بسام .
- ✓ تدهور الشرفات ،الفتحات ، المداخل الرئيسية للعمارات، الى جانب الاستلاء على المساحات الخارجية من طرف السكان واستعمالها للمصلحة الخاصة.
- ✓ اضافة فتاحات و اغلاق اخرى و هذا ما يوضح لنا عدم رضاء السكان على نوعية المسكن.
- ✓ توزيع الحركة الميكانيكية على مستوى ارجاء الحي مما يسهل لنا النفاذية نحو الداخل ،فمساحة الطرقات كافية وتتلاءم مع المعايير.
- ✓ اللاتجانس في النسيج العمراني للحي وذلك لعدم احترام المعايير العمرانية التي تحدد نصيب الفرد من المساحة الخاصة بالمسكن والتجهيزات المختلفة مما خلق ضغط على بعض الأجزاء من الحي دون الأخرى.
- ✓ وجود العديد من التجهيزات بمختلف انواعها لكننا نلاحظ انعدام التجهيزات الرياضية والترفيهية وهذا ما ادى الى وجود خلل داخل المخطط ،لا يتلاءم مع المعايير التي تستوجب حق الافراد في جميع التجهيزات.
- ✓ نقص كبير في المساحات الخضراء و الساحات ومساحات اللعب فمساحة اللعب في الحي تقدر ب 0.19 م² للفرد الواحد، وتعتبر نسبة ضئيلة جدا بالمقارنة بالنسب المعمول بها التي تقدر ب0.7 م² للفرد الواحد داخل الحي.
- ✓ نقص التآنيث العمراني على مستوى الفراغات الداخلية والساحات العمومية.

2- على مستوى الجانب البيئي:

- ✓ المساحات الخضراء تقدر ب 18724.01 م² أي بنسبة 2.74 م² للفرد الواحد و هذه النسبة بعيدة جدا على المعايير الدولية التي تقدر ب 6.8 م² حتى 8 م² للفرد الواحد ،الى جانب نقصها داخل الحي فإنها غير مهيأة بالإضافة الى عدم صيانتها.

✓ الطرقات تتواجد بنسبة كبيرة اي بنسبة 19.10% من المساحة الاجمالية لمنطقة الدراسة بالإضافة الى كثرة المنافذ التي تحيط بالحي من جميع الجهات ، و هذا ما يزيد من الحركة الميكانيكية داخل الحي و التي ينتج عنها الضجيج و التلوث ما يضر بالبيئة و صحة السكان خاصة عند معرفة مدى الاثر السلبي للغازات المنبعثة من وسائل النقل على البيئة فيتوجب علينا تشجيع وانشاء احياء بيئية دون غاز الكربون.

✓ التلوث منتشر بشكل كبير نتيجة:

- عدم تواجد اماكن رمي النفايات مما ادى الى الرمي العشوائي ، ما ادى الى تشويه المظهر الجمالي للحي ما ساهم في انبعاث الروائح الكريهة مما يخلق لنا ظروف صحية جد سيئة و تشويه المنظر البيئي.

- معظم أماكن رمي القمامة لم يتم اختيارها وفق المعايير التقنية وذلك يظهر جليا في عدم توزيع الحاويات في كافة ارجاء الحي.

- نقص فادح في وسائل نقل النفايات المنزلية بالحي .

- الحاويات المتواجدة في وضعية مزرية مما ادى بسكان الحي اللجوء الى وسائل اخرى مكان الحاويات لرفي فضلاتهم.

✓ المساحة المبلطة اكثر من المساحة الخضراء.

✓ عدم مراعاة المتطلبات البيئية حيث أن الجهات المسؤولة صبت جل اهتماماتها على السكن بمعنى توفير المسكن بالدرجة الأولى، دون مراعاة البعد البيئي ،بحيث اهمل بشكل تام داخل المخطط .

4- تحليل الفرضيات:

➤ الفرضية الأولى:

التي كانت صياغتها كالتالي:

❖ عدم مراعاة وتطبيق النصوص القانونية المتعلقة بالبعد الإيكولوجي التي تضمنتها أدوات التهيئة والتعمير وعدم ملائمة المعايير المستعملة للتخطيط انعكس سلبا على الوضع البيئي في المدينة. من خلال الدراسة النظرية لمختلف أدوات التعمير و قوانين البيئة في الجزائر وكذا ما سبق دراسته على مستوى مدينة البويرة ،توصلنا الى مجموعة من النتائج وهي:

- القوانين التي تصب في اطار حماية البيئة والمحيط هي قوانين غير دقيقة وغامضة بحيث لم تحدد مهام كل مسؤول او مصلحة او مديرية في اطار حماية البيئة مما ادى الى تفاقم الاوضاع البيئية داخل المجال العمراني .
- غياب المراقبة الدائمة من طرف المسؤولين اثناء انجاز المخططات في أرض الواقع بالإضافة الى غياب قوانين ردعية لوقف التجاوزات على المحيط من طرف الاشخاص.
- القوانين التي وضعت في اطار حماية البيئة و تحقيق الاهداف الايكولوجية داخل المجال العمراني لم تطبق في ارض الواقع وهذا بمقارنة بين النصوص و ما طبق في الواقع نجد اختلاف كبير ،اي ان المسؤولين عن المشاريع العمرانية لم تراعي القوانين الايكولوجية اثناء التخطيط و هذا ما يؤكد لنا صحة الفرضية الأولى.

➤ الفرضية الثانية:

و التي كانت صياغتها كالتالي:

❖ غياب الوعي البيئي لدى السكان و المسيرين ومختلف المتدخلين العمرانيين وغياب الترابط بين التخطيط العمراني والبعد الايكولوجي و الذي أدى الى تدهور الناحية البيئية للمجال العمراني واهمال البعد الايكولوجي.

و من اجل تحليل هذه الفرضية قمنا بإجراء مقابلة مع مجموعة من المسؤولين في البلدية وفي ديوان

الترقية و التسيير العقاري، و كانت نتيجة هذه المقابلة كالتالي:

1- نتائج المقابلات:

تمهيد:

من أجل التأكد من صحة الفرضية التي لم نتوصل الى حل لها عن طريق ما تطرقنا اليه في الفصول السابقة بالإضافة الى ما توصلنا اليه اثناء دراستنا للوضعية البيئية وتحليلها عن طريق الدراسة الميدانية ومختلف المعطيات المتوفرة لدينا ، ارتأينا لإجراء مقابلة مع بعض المسؤولين في مختلف المصالح الادارية في مدينة البويرة من أجل أن تساعدنا في التحصل على مختلف الاجابات التي لم نتوصل اليها .

ملاحظة : قمنا بإجراء مقابلة مع مسؤول في المصلحة التقنية للبلدية و مسؤول في ديوان الترقية والتسيير العقاري.

➤ البلدية بحيث قمنا بإجراء مقابلة مع نائب رئيس البلدية و مسؤول عن النظافة عبر الاحياء وكانت الاجابات كالتالي:

- ان الوضعية البيئية في المدينة سيئة جدا خاصة في بعض الاحياء مثل حي 1100 مسكن (منطقة الدراسة) وحي 140 مسكن بالإضافة الى حي بولي فانوا.
- هناك عدة اسباب للتلوث منها غياب برنامج واضح حول حماية البيئة داخل الاوساط العمرانية.
- اما فيما يخص مسؤولية البلدية في مجال حماية البيئة التي نص عليها قانون البلدية لسنة 1990 كانت الاجابة كالتالي:

- ✓ معالجة المياه القذرة و مياه الصرف الصحي ومعالجة النفايات المنزلية.
- ✓ مكافحة التلوث و السهر على نظافة العمارات و الاحياء السكنية.
- ✓ صيانة المساحات الخضراء.
- ✓ اتخاذ التدابير الازمة ز الضرورية لمكافحة الامراض المعدية و مختلف الاوبئة التي قد تشكل خطر على سلامة السكان خاصة تلك الناتجة من النفايات.
- ✓ جمع القمامة بصفة دائمة ومنتظمة من مختلف الاحياء مع وضع نظام لکیفية فرزها.

- ✓ توفير الوسائل الازمة وعمال نظافة لجمع النفايات المنزلية.
- نقص كبير في عدد عمال النظافة عبر المدينة بالإضافة الى قدم العتاد المستعمل للجمع ، فبالنظر الى زيادة حجم المدينة بالتالي زيادة حجم النفايات لكن الوسائل التي تستعمل لا تواكب هذه التطورات.

- استعمال المكيفات الهوائية يعود الى الظروف المناخية التي تشاهدها المنطقة خاصة في فصل الصيف .
 - تختلف اسباب اجراء التغييرات عبر المساكن منها بسبب الظروف الامنية ومنها تصدي أشعة الشمس خاصة في فصل الصيف .
 - مصادر التمويل الخاصة بالبلدية من اجل تنظيف الاحياء تقدم من طرف الولاية.
 - الميزانية نوعا ما كافية.
 - يعود مشكل النظافة في الاحياء الى سلوكيات الاشخاص وعدم توعيتهم حول المحافظة على البيئة .
 - قامت البلدية بالعديد من حملات التوعية وذلك عن طريق توزيع منشورات حول تنظيف الاحياء لكن دون جدوى.
 - القانون الذي يوجب البلدية كيفية التدخل داخل الاحياء هو المرسوم التنفيذي رقم 83-666 والمرسوم التنفيذي رقم 154/97 ولكننا نعمل اكثر بالمرسوم الثاني اكثر.
- التعليق: رغم وجود العديد من المهام التي يتوجب على مصلحة البلدية القيام بها لتنظيف الحي والقضاء على التلوث لكننا لم نلمس ذلك في ارض الواقع.
- ديوان الترقية و التسيير العقاري كانت نتيجة المقابلة كالتالي:
- ان الوضعية البيئية في المدينة جد سيئة .
 - السبب يعود الى غياب القوانين الخاصة بالبيئة وكذا غياب التوعية البيئية.
 - الوكالة وظيفتها القيام بمختلف عمليات التحسين الحضري داخل المجال العمراني.
 - لا توجد اي قوانين توجب على المصلحة العمل في اطار عملية البيئة وان وجدت غير مباشرة وواضحة.
 - الوكالة تقوم بدراسة مسبقة و كاملة لمختلف المخططات عبر المدينة.
 - نقوم بعملية التنظيف على مستوى الاحياء السكنية لكن مهمتنا هي تنظيف العمارات ليس على مستوى المجالات الخارجية.
 - مصادر التمويل للمصلحة في عملية التنظيف هي ميزانية الاجار .
 - لا يوجد عملية اتصال بينها و بين مختلف المصالح فكل مصلحة وظيفتها في المدينة.
 - السبب وراء تفاقم الاوضاع يعود الى السكان و عدم احترامهم للبيئة.

- نعم نقوم بالعديد من عمليات التوعية داخل الاحياء بشكل مباشر و خاصة في حي 1100 مسكن اين يوجد مقر الديوان لكن لا يوجد اي تفاهم من طرف السكان بل ان الأوضاع تزيد سوء داخل الحي.
- اما فيما يخص القانون الذي يوجب المصلحة كيفية التدخل داخل الحي فكان الرد انه المرسوم التنفيذي 91-147.

النتيجة:

من خلال هذه المقابلة مع البلدية و ديوان الترقية و التسيير العقاري استخلصنا ان المصالح لا تعي واجباتها حول حماية البيئة و المحيط ، بحيث عند النظر في مختلف الاجابات و ارض الواقع نرى أن هناك اختلاف كلي بينهما ،فكل مصلحة لم تعمل ما توجب عليها من اجل مكافحة التلوث داخل المدينة هذا من جهة ومن جهة اخرى استخلصنا عدم وعي المسؤولين بالبيئية وعدم تطلعهم على مختلف القوانين والنصوص التي نص عليها القانون التوجيهي للتهيئة والتعمير وعدم تطبيقها في ارض الواقع.

الخلاصة:

من خلال ما استخلصناه عن طريق اجراء مقابلة مع بعض المسؤولين في مصالح مختلفة في المدينة توصلنا الى ان هناك غياب وعي بيئي لدى المسؤولين ومختلف المتدخلين ،بالإضافة الى غياب مختلف الوسائل اللازمة من اجل الرفع من المستوى البيئي داخل الحي، و كما لاحظنا عدم إدراك و دراسة الاثر البيئي على مستو المخطط ،اي غياب الترابط بين التخطيط البيئي و التخطيط العمراني داخل مخطط شغل الاراضي u16 واهمال البعد الايكولوجي ،بالتالي تحققت صحة الفرضية الثانية.

خلاصة الفصل:

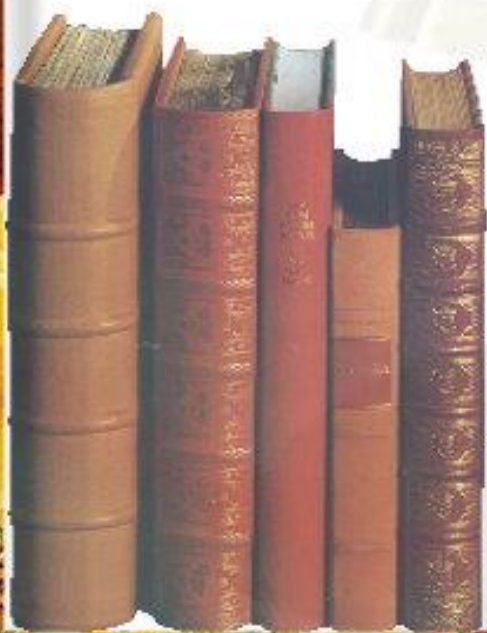
من خلال دراستنا التحليلية لمدينة البويرة على ضوء التخطيط البيئي، قمنا بوضع فكرة حضرية عن المدينة، و التي توصلنا من خلالها إلى دراسة المدينة من الناحية الطبيعية و الديمغرافية و الاقتصادية انطلاقا من الإمكانيات التي تتمتع بها سواء كانت طبيعية أو بشرية، و التي تساهم في تطوير المدينة. فمن الجانب الطبيعي، إن المدينة تمتاز بموقع يساعدها على إبراز الكثير من الإمكانيات التي تشكل ثروة طبيعية جد هامة مع المناظر الطبيعية المذهلة، ولكن دون ان يستغل من الجهات المعنية اثناء التخطيط و عدم وضعها في إطار حضري بيئي، وذلك نتيجة للسياسات البيئية المنتهجة وعدم مراعاة توجيهات أدوات التهيئة والتعمير انعكس سلبا على التهيئة العمرانية البيئية في المدينة.

وذلك يتضح جليا من خلال ما استعرضناه في دراستنا لمخطط شغل الارض رقم 16 المتواجد في مركز المدينة بحيث لاحظنا ان الوضعية البيئية للحي جد سيئة، وذلك بسبب عدم مراعاة الجهات المعنية اثناء التخطيط للجانب البيئي.

وبعد عرض شامل ومفصل لمنطقة الدراسة تمكننا من استخلاص ما يلي:

- الحي بأمس الحاجة إلى استخدام العناصر البيئية ومواردها الطبيعية خصوصا وان الحي يحتوي على مؤهلات طبيعية مما يساعده في عملية تطوير الناحية البيئية.
- نقص كبير في المساحات الخضراء، الحدائق، المساحات العمومية.
- توزيع غير منظم للتجهيزات جعل مجال تأثيرها لا يلبي احتياجات السكان من حيث نوعية الخدمات.
- نقص الوعي البيئي و تدني المستوى الحضاري على مستوى السكان، و انعدام الذهنية الجماعية في ظل الاتكال و الا مبالاة، مما ساهم بشكل كبير في تدني المستوى البيئي داخل المخطط.
- عدم إدراك و دراسة الاثر البيئي على مستو المخطط،بالإضافة الى انعدام ميكنزمات المحافظة على البيئة .
- غياب مختصين وتقنيين في مراقبة التلوث.

المراجع



قائمة المراجع.

1- الكتب :

1-1 الكتب العربية :

- د.خلف الله بوجمعة "العمران و المدينة" دار الهدى عين مليلة الجزائر 2005.
- محمد السيد عجوزة "التلوث البيئي و أنواع التلوث" دار التعليم الجامعي 2010.
- يحيى وزيري " التصميم المعماري صديق البيئة نحو عمارة خضراء "مكتبة مبولي 2003.
- د.زين الدين عبد المقصود .كتاب البيئة و الانسان دراسة في مشكلات الانسان مع البيئة .منشأة المعارف بالإسكندرية 1998.
- زينب منصور حبيب. المعجم البيئي. دار أسامة للنشر و التوزيع 2011.
- إسماعيل شامة، النظام القانوني الجزائري للتوجيه العقاري، دراسة وصفية و تحليلية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر،2003.

2- المذكرات :

- فاتح أوزينة ،ماجستير 2009 التوافق بين العوامل البيئية و تصميم المخططات العمرانية.
- بن خالد الحاج ،ماجستير 2008-2009 دراسة اضطرابات سوق العقار الحضري والعوامل المتحكمة فيه.
- رياض تومي. ماجستير ،أدوات التهيئة والتعمير و إشكالية التنمية الحضرية،2005-2006.
- مدور يحيى. ماجستير، التعمير واليات استخدام العقار في المدينة الجزائرية 2011-2012.
- ساسي فريدة. ماجستير، اشكالية التهيئة الحضرية ومخاطر المنشأة المصنعة بالجزائر،2009.
- لعويجي عبد الله. قرارات التهيئة والتعمير في التشريع الجزائري،2011-2012.

3- المجالات:

- أثر الأنظمة الإيكولوجية في التخطيط والتصميم الحضري للمدن "المجلة دمشق للعلوم الهندسية" المجلد 25 العدد 1-2009 لـ العكاف, العاني .
- رشيد الحمد ومحمد صبرني . البيئة ومشكلاتها. عالم المعرفة، المجلس الوطني للفنون، الكويت ط 2 1984.
- المقياس. المجلة العربية للعلوم . عدد23، 1994.

4- محاضرات الاساتذة:

- يوسف لخضر حمينة، السنة الثانية ماستر 2014-2015.
- دنوبيات ابراهيم 2007.

5- الوثائق و التقارير:

- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة البويرة .
- وثيقة مطبوعة خاصة بالحي المدروس .

6- المراجع القانونية:

- الجريدة الرسمية للقانون 90-29 المؤرخ في ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير.
- الجريدة الرسمية للقانون 03-10 المؤرخ في 17-02-2003م.
- الجريدة الرسمية للقانون 83-03 المؤرخ في 1983م
- المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 1991/05/28.
- المرسوم التنفيذي 91-178 المؤرخ في 28ماي 1991 المعدل والمتمم بموجب القانون 05-318 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005.

7- الهيئات والمديريات:

- ديوان الترقية والتسيير العقاري .
- المصلحة التقنية للبلدية .
- الاحصاء العام للسكن و السكان .
- الجزائرية المياه.

8- الملتقيات:

- د محمد الهادي لعروق, التخطيط الحضري في الجزائر ملتقى حول التحكم في التوسع و تسيير المدن الكبرى في الجزائر – جامعة هواري بومدين الجزائر 7 مارس 1996.
- الملتقى الدولي لتسيير المدينة 2006.

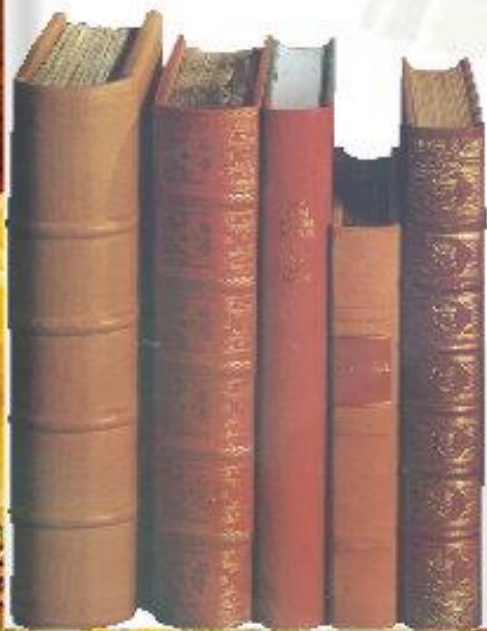
9- مراجع باللغة الفرنسية:

- Dr. prieur Michel .op cit. p4.

10- الانترنت

- مجمع عمران نت مارس 2009 www.omranet.com.
- Google earth
- وكبيديا.

فهرس القوائم



قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	موقع ولاية البويرة	53
02	موقع البويرة بالنسبة للجزائر العاصمة	53
03	حدود ولاية البويرة	54
04	حدود مدينة البويرة	54
05	مدينة البويرة في الفترة العثمانية	57
06	البويرة 1830	58
07	البويرة 1868 الى 1930	58
08	مدينة البويرة	59
09	مخطط الأميال و الانحدارات	61
10	مخطط العوائق	74
11	الوضعية الحالية لمخطط شغل الأراضي u16	76
12	حدود مخطط شغل الأراضي	77
13	الطبيعة العقارية لمخطط شغل الأراضي u16	79
14	الإطار المبني وغير المبني	80
15	الاطار المبني	82
16	ارتفاع السكنات	86
17	السكنات داخل مخطط شغل الارض	90
18	توزيع التجهيزات داخل المخطط	93
19	الاطار غير المبني	95

96	الطرقاا داخ مخطط شغل الاراضي u16	20
98	تموضع مواقف السيارات و الحافلاا	21
101	السااا و المسااا الحرة و سااا اللعب	22
103	المسااا الخضراء	23

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	معدلات الشهرية للحرارة في المدينة	62
02	تغيرات معدلات الرطوبة الشهرية في المدينة	63
03	معدلات التساقط الشهري لمدينة البويرة	64
04	متوسط سرعة الرياح لمدينة البويرة	65
05	تطور عدد سكان مدينة البويرة	65
06	التوقعات المستقبلية لعدد سكان مدينة البويرة	66
07	نسب أنماط السكنات الموجودة في المدينة	67
08	التجهيزات العلمية في المدينة	68
09	التجهيزات الثقافية في المدينة	69
10	التجهيزات الرياضية في المدينة	69
11	التجهيزات الصحية في المدينة	70
12	الملكية العقارية لمنطقة الدراسة.	78
13	التوزيع النسبي لمساحات الحي	81
14	تقسيم السكنات على مستوى مخطط شغل الارض	83
15	ارتفاع المباني	85
16	حالة البناءات	87
17	وظيفة العمارة	88
18	توزيع التجهيزات	91
19	التجهيزات حسب الوظيفة التي تؤديها	92
20	انواع المساحات غير المبنية	94

قائمة الرسومات البيانية

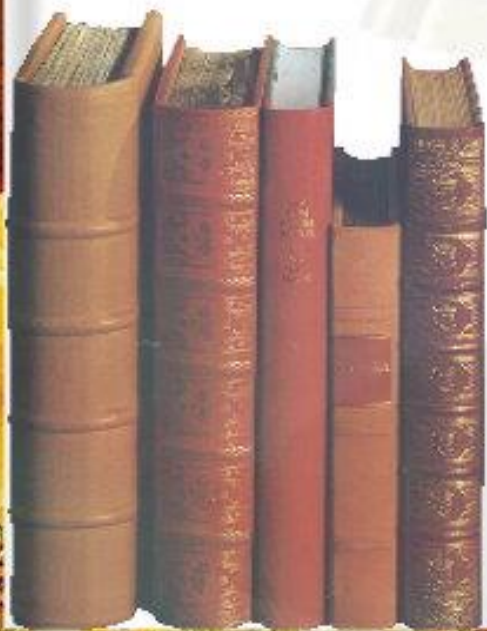
الصفحة	العنوان	الرقم
63	معدلات الشهرية للحرارة في المدينة	01
64	معدلات التساقط الشهري لمدينة البويرة	02
66	تطور عدد سكان مدينة البويرة	03
68	نسب أنماط السكنات	04
71	نسب عدد العمال لسنة 2014 حسب القطاعات	05
81	الإطار المبنى وغير المبنى	06
84	تبيين توزيع نسبة السكنات في المخطط	07
85	ارتفاع السكنات	08
91	توزيع التجهيزات على مستوى المخطط	09
94	التوزيع المساحات على مستوى الاطار غير المبنى	10

قائمة الصور الفتوغرافية

الصفحة	العنوان	الرقم
55	تجمعات مدينة البويرة	01
59	مدينة البويرة بعد 1990	02
60	طبوغرافية المدينة	03
70	بعض التجهيزات على مستوى المدينة	05-04
72	الطريق السيار شرق غرب	06
72	خط السكة الحديدية في المدينة	07
75	أرضية الدراسة	08
77	موقع المخطط بالنسبة للمدينة	09
83	السكن جماعي	-11-10 12
83	السكن الفردي	13
84	ارتفاع المباني	17-14
88	الواجهات	19-18
88	وظيفة العمارة	-21-20
89	السكنات الفردية	23-22
93	التجهيزات	25-24
97	الطرق	27-26
97	مواقف السيارات	29-28
99	ساحات اللعب	-31-30 32

99	الارصفة	33الى35
100	تبليط الارصفة في المخطط	36الى39
100	اماكن رمي النفايات	40-42
102	المساحات	43-44
102	المساحات الحرة	45
102	المساحات الخضراء	46-47-
104	الشبكات المختلفة	48الى50
105	الايوضاع البيئية داخل الحي	51الى53

التواضع



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة –
معهد تسيير التقنيات الحضرية
قسم علوم الأرض و الكون
تخصص تسيير المدينة

استمارة مقابلة

موجهة لمسؤولين في بعض المديريات

لسكان مخطط شغل الارض u16

لإنجاز بحث حول :

المخططات العمرانية ودورها في تحقيق الأهداف الإيكولوجية
داخل المجال العمراني

تحت إشراف الأستاذ:

د- فلوسية لحسن

إعداد الطالبة :

صايت سلية

-الجنس ذكر أنثى

الوظيفة:.....

المصلحة:.....

ما رأسكم في الوضعية البيئية على مستوى المدينة خاصة مخطط شغل الأراضي u16.؟

جيدة متوسطة سيئة

إذا كانت سيئة الا ما يعود ذلك؟.....

.....

2- ما هو اختصاص المصلحة في مجال حماية البيئة؟

.....

.....

3- هل توجد هناك قوانين توجب للمصلحة العمل في اطار الحفاظ على البيئة وحمايتها؟

.....

.....

4- ما هي وظيفة المصلحة على مستوى تخطيط مخططات شغل الأراضي على مستوى المدينة؟

5- سؤال موجه لمصلحة البلدية:

- هل تفاقم ظاهرة التلوث في المدينة يعود الى نقص العمال والعتاد ام السبب هو زيادة التحضر؟

.....

.....

6- في الاحياء السكنية عبر المدينة يلاحظ استعمال مفرط للمكيفات الهوائية الا ما يعود ذلك؟

مواد البناء لا تلائم المنطقة سوء توجيه المباني الظروف المناخية

7- الا ما يعود مشكل اجراء التغييرات على مستوى المسكن عبر المدينة؟

.....

.....

7- ما هي مصادر تمويل المصلحة في مجال تنظيف الاحياء؟ وهل هي كافية ؟

8- هل تقوم المصلحة بعمليات التوعية داخل الاحياء السكنية وذلك بهدف توعية السكان بمدى اهمية المحافظة على البيئة؟

9- ما هي أهم المراسيم او القوانين التي توجب على المصلحة كيفية التدخل داخل الأحياء السكنية عبر المدينة؟